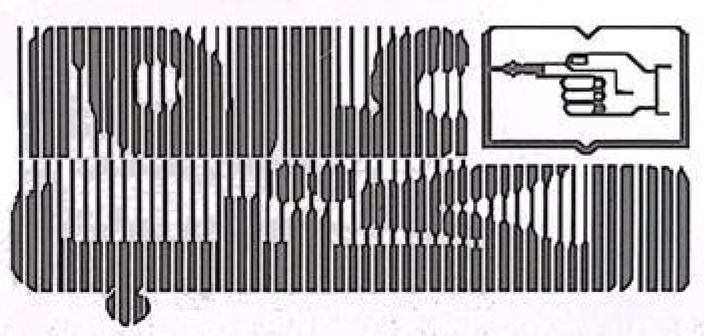


مجلة محكَّمة متخصصة في الكتاب وقضاياه
تصدر عن دار ثقيف للنشر والتأليف
أسست عام ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م

المجلد العشرون — العدد الأول — رجب - شعبان ١٤١٩هـ / نوفمبر - ديسمبر ١٩٩٨م

من محتويات العدد







المؤسسان
عبدالعزيز الرفاعي
عبدالرحمن المعمر

رئيس التحرير
يحيى محمود بن جنيد
الساعاتي

المجلد العشرون العدد الأول رجب - شعبان ١٤١٩هـ / نوفمبر - ديسمبر ١٩٩٨م

المحتويات

عالم الكتب

مجلة محكَّمة متخصصة في الكتاب وقضاياه، صدر العدد الأول منها في رجب ١٤٠٠هـ / مايو ١٩٨٠م

الناشر

دار ثقيف للنشر والتأليف

العنوان البريدي

٢٩٧٩٩ الرياض ١١٤٦٧
: ٤٧٦٥٤٢٢
ناسوخ : ٤٧٦٣٤٣٨

ردمد : ٠٢٥٨ - ١١٥٩
الإيداع : ١٤ - ٠٠٠٨

الجواب الصحيح لمن نسب إلى الزمخشري شرح الفصيح

بهاء الدين عبدالوهاب عبدالرحمن
كلية التربية للبنات - مكة المكرمة

دراسات

مقدمة : تعود صلتي العلمية بأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري إلى عهد الطلب في المرحلة الجامعية في كلية الآداب بجامعة حلب، حيث كنت أرجع إلى نسخة من المفصل قديمة الطبع استعرتها من مكتبة العالم الورع ملا محمد بن ملا رشيد - رحمه الله - في مدينة القامشلي في سوريا وذلك في عام ١٩٧٢م على ما أتذكر، وتوثقت هذه الصلة العلمية مع الزمخشري في السنة التمهيدية للماجستير في كلية اللغة العربية في الرياض، حيث كان المقرر في النحو أبوابًا من شرح المفصل لابن يعيش، وازدادت عرى هذه الصلة مع فخرخوارزم توثقًا في أثناء إعداد رسالة الماجستير، حيث حققت ودرست كتاب لباب الإعراب للإسفراييني، ووقفت على الأثر الذي تركه العلامة الزمخشري في نتاج الإسفراييني، وكان هذا فاتحة الدراسة التي تقدمت بها للدكتوراه عن الدراسات النحوية في بلاد فارس من القرن الخامس إلى القرن السابع الهجري، وفي هذه الدراسة عرفت الزمخشري النحوي البلاغي اللغوي معرفة جيدة بحمد الله وفضله، فقد درست نحوه في الكشاف وفي المفصل وفي حواشي المفصل وفي الأنموذج وفي الأحاجي النحوية، وفي المفرد والمؤلف، وبينت منهجه في هذه الكتب ومذهبه النحوي، والأثر الذي تركه في الدراسات النحوية بعامة في المشرق الإسلامي .

ثم حققت حواشي المفصل، فوقفت على أهم المصادر التي نهل منها الزمخشري في النحو والصرف واللغة .

قدمت هذه المقدمة لأبيّن عنايتي بآثار الزمخشري وبخاصة ما يتصل منها بالنحو والصرف واللغة، ولأوضح السبب الذي دفعني للكتابة في هذا الموضوع .

فقد كان النبأ الذي وصلني عن وجود شرح للفصيح للزمخشري محقق في جامعة أم القرى نبأً ساراً بادئ الأمر، بما كنت أرجو أن أجد فيه ما يعينني في العثور على بعض الشواهد التي ذكرها الزمخشري في حواشيه على المفصل ولم أجدها في مراجعي، وانتظرت ظهور شرح الفصيح هذا مطبوعًا محققًا عدة أشهر، حتى إذا تم طبعه واقتنيت نسخة منه واطلعت عليه تبدد سروري، حيث لم أجد الزمخشري الذي عرفته، ووجدت نفسي أمام شخص آخر تختلف مصادره عن مصادر الزمخشري التي أعرفها وتختلف مصطلحاته عن مصطلحاته، فمصادر الزمخشري تكاد تكون بصرية خالصة، ومصطلحات الزمخشري النحوية بصرية واختياراته بصرية .

أما شارح الفصيح هذا فأهم مصادره الفراء والكسائي شيخا أهل الكوفة ، ولا عجب في ذلك فشيخاه ابن مهدي وأبو أحمد العسكري اللذان أكثر النقل عنهما من تلامذة ابن الأنباري الذي يعد من أئمة الكوفيين بعد ثعلب .

وقد قرأت هذا الشرح أكثره، ووجدت فيه من الدلائل ما يقطع بنفي نسبته إلى الزمخشري ، كما وجدت أن ما قدّمه المحقق من أدلة لإثبات هذه النسبة لايثبت أمام النقد العلمي ، لذلك جاء هذا البحث إحقاقًا للحق وتبيانًا له وتثبيتًا .

التمهيد :

صدر هذا الكتاب بعنوان شرح الفصيح لأبي القاسم جارالله محمود بن عمر الزمخشري ، بتحقيق ودراسة إبراهيم بن عبدالله بن جمهور الغامدي ، ضمن سلسلة الرسائل العلمية الموصى بطبعها من معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة ، والكتاب هو التاسع ضمن هذه السلسلة ، ويقع في جزأين على حسب تقسيم المحقق .

وفي قسم الدراسة ناقش المحقق أدلة عبدالله الجبوري الذي نسب هذا الشرح لأبي هلال العسكري، وأدلة علي مشري الذي نسبه إلى أبي علي الأهوازي، وذكر أن البغدادي نقل من هذا الشرح نصين أحدهما في شرح أبيات مغني اللبيب والثاني في حاشية على شرح بانت

سعاد، ونسب الشرح إلى الإستراباذي ، ولكن المحقق لم يقف طويلاً عند هذه النسبة لأنه لم يقف على ترجمة وافية دقيقة للإستراباذي هذا (١) .

فالكتاب كما ترى اختلف في نسبته قديمًا وحديثًا فقديمًا نص البغدادي على أنه للإستراباذي، ونص اللبلي صاحب تحفة المجد الصريح في شرح الفصيح على أنه للزمخشري على حسب ما ذكره المحقق، حيث ذكر نصوصًا كثيرة نقلها اللبلي في شرحه منسوبة للزمخشري، وهي موجودة في هذا الشرح .

وحديثًا نسبه عبدالله الجبوري إلى أبي هلال العسكري، ونسبه علي مشري لأبي علي الأهوازي، ونسبه المحقق أخيرًا للزمخشري .

ولعلي أقدم ما يعين على تحقيق النسبة إلى مؤلفه الحقيقي في المباحث الآتية :

المبحث الأول : الأدلة النافية نسبة الشرح للزمخشري.

أغلب الأدلة التي سأعرضها – بإذن الله تعالى – فيما يأتي مأخوذ من نصوص شرح الفصيح، وقليل منها مأخوذ من خارج هذا الشرح .

الدليل الأول – شيوخ الشارح :

ذكر الشارح أسماء بعض شيوخه الذين أخذ منهم، فممن نص على الأخذ منه علي بن مهدي، قال في شرحه مادة (برد): والبرد الثبوت، يقال: برد لي على فلان حقٌ. أي: ثبت، وأنشدني ابن مهدي :

اليوم يومٌ بارد سمومه

من جزع اليوم فلا نلومه (٢)

وقال في حديثه عن أسماء العسل : «ومنها الطرم بكسر الفاء وفتحها ، والخيم ، والشراب ، والماذي ، والسنوت بفتح السين وتشديد النون والسِّنَوت ، أنشدنا علي بن مهدي :

هم السمن بالسنوت لا ألس فيهم

وهم يمنعون جارهم أن يقرّدا (٣)

وقال في موضع آخر: «والحُساس الشؤم والشر، أنشدنا ابن مهدي قال : أنشدنا ابن الأنباري :

رب شريب لك ذي حساس

شرابه كالحزّ بالمواسي (٤)

وقال في شرح (أجبرت) : تقول: جبرته بمعنى الإجبار، وعلى هذه اللغة قولهم جبّار، لأن فعّالاً لا يأتي إلا من الثلاثي، وسمعت ابن مهدي يقول: جبار من أجبر على غير قياس (٥) .

وتوجد نصوص أخرى غير هذه وفيها كلها ينص الشارح على اسم شيخه، وهو علي بن مهدي .

فهل أخذ الزمخشري اللغة عن علي ابن مهدي هذا؟

والجواب أن ذلك لا يمكن مطلقًا، فعلي ابن مهدي هذا أخذ عن ابن الأنباري المتوفى سنة ٣٢٨هـ (٦) ، كما اتضح من النص الثاني من النصوص التي سبقت ، وولادة الزمخشري كانت سنة ٤٦٧هـ (٧) ، فهل يعقل أن يعيش تلميذ ابن الأنباري بعد أستاذه قرنًا ونصف قرن ليكون شيخًا للزمخشري ؟

هذا ؛ فضلاً عن أن كتب التراجم لا تذكر للزمخشري أساتذة في الأدب غير أبي مضر محمود بن جرير الضبي، وقد نص الزمخشري على الأخذ منه، وأبي علي الحسن ابن المظفر النيسابوري الذي تذكر كتب التراجم أنه من شيوخه ولكنها مع ذلك تذكر أنه توفي سنة ٤٤٢هـ، والزمخشري ولد سنة ٤٦٧هـ (٨) ففي أخذ الزمخشري عنه نظر .

فنص الشارح على الأخذ مباشرة من علي بن مهدي دليل قاطع على أن الشرح ليس للزمخشري.

وقد رجح المحقق أن علي بن مهدي هو الكسروي المتوفى في خلافة المعتضد(٩)، وأن الزمخشري لا يروي عنه مباشرة وأنه يوجد سقط في سياق الرواية.

قلت: السياق لا ينبئ عن أي سقط كما هو واضح، وابن مهدي شيخ الشارح بلا شك، ولكن هل هو الكسروي المتوفى في خلافة المعتضد أي حوالي سنة ٢٨٩هـ ؟

والجواب أنه ربما كان حفيد الكسروي هذا، فكتب التراجم تذكر اسمه على أنه علي ابن مهدي بن علي بن مهدي الكسروي، فلعل المتوفى في خلافة المعتضد هو علي ابن مهدي الجد الأول، أما الحفيد فمن المحتمل أن يكون من علماء القرن الرابع .

وسواء أكان هذا أم غيرَه، فهو تلميذ لابن الأنباري على ما اتضح من أحد النصوص السابقة، فهو من علماء القرن الرابع بدون شك، وهو أيضًا شيخ لشارح الفصيح هذا بدون شك .

كما نص الشارحَ على اسم شيخ آخر من شيوخه وهو أبو أحمد الحسن بن عبدالله العسكري صاحب كتاب تصحيفات المحدِّثين (١٠) .

قال الشارح في حديثه عن معنى الإرجاء، والمرجئة: أنشدنا أبو أحمد العسكري عن غيره عن الباهلي :

تعيب القــــول بالإرجاء حتى

ترى بعض الرجاء مــن الجرائر

وأعظم مـــن أخي الإرجاء عيبًا

وعيدي أصـر علـى الكبـائر (١١) .

وقال في موضع آخر: «والخِلب: قيل إنه زيادة معلقة من الكبد، يقال لها: أذن الكبد، وهذا أحسن، أنشدني العسكري :

ألست ترين الحب كيف أصابني

وكيف رماني بين خلبي وأضلعي» (١٢)

فهذان النصان قاطعان في الدلالة على أن الشارح يروي مباشرة عن أبي أحمد العسكري المتوفى سنة ٣٨٢هـ وهو تلميذ ابن دريد على ما سيأتي، فكيف يقال بعد ذلك: ربما كان ثَمَّ سقط قبل قوله أنشدنا وأنشدني أو بعده. أو كيف بعد ذلك ينسب الشرح إلى الزمخشري ! .

كما نص الشارح على الأخذ من شيخ آخر كنيته أبوطارق (١٣) .

فتصريح الشارح بأسماء شيوخه هؤلاء ونصه على الأخذ منهم دليل قاطع بأن الشارح ليس الزمخشري .

الدليل الثاني – كنية الشارح :

كنية الشارح (أبو علي) بدليل أنه عندما ينقل عن شيوخه أحيانًا يذكر كنيته، فيقول ، قال : أبو علي : أنشدنا العسكري أو ابن مهدي، وأحيانًا لا يذكر كنيته، وغالبًا ما يذكر كنيته عقب نقل آراء بعض العلماء للفصل بين قوله وقولهم، أو للتنبيه على قول مهم وهذا أسلوب معروف لدى علمائنا الأقدمين، وقد ذكرت فيما مضى أمثلة من مروياته عن شيوخه دون أن يذكر كنيته، وسأذكر بعض المرويات التي صرح فيها بكنيته في أثناء الرواية عن شيوخه، قال الشارح تعليقًا على قول الشاعر :

يصيـــخ للنبـأة أسماعه

إصاخـة الناشـد للمنشـد

«قال أبو علي : وسمعت أبا أحمد العسكري، قال سمعت الدريدي يقول : سمعت السجستاني يقول: سألت الأصمعي عن قول القائل... إلخ» (١٤) .

وقال عن قول بعضهم اللصوت بدلاً من اللصوص : «قال أبو علي : وهذه لغة أهل اليمن، قال : أنشدنا الحسن ابن عبدالله (١٥)، قال: أنشدنا أبو بكر بن دريد:

وتركــن جرمًـا عيـلاً أبناؤها

وبني كنانة كاللصوت المرد» (١٦)

وقال في التعليق على قول الشاعر :

إذا جاوز الاثـنـــين سـرٌّ فإنه

بنثٍّ وتكـثير الوشـاة قمـين

«قال الشيخ أبو علي وأنشدني ابن مهدي : إذا جاوز الثنتين، وقال : يعني الشفتين» (١٧) .

فرواية الشارح عن شيخيه (العسكري وابن مهدي) دون أن يذكر كنية نفسه ثم روايته عنهما مع ذكر كنيته (أبي علي) دليل واضح على أن كنيته (أبو علي) .

وغالبًا ما ينص على هذه الكنية لفصل أقواله عن الأقوال التي يذكرها أو للنص على أمر مهم، من ذلك مثلاً قوله عن السكين :

«(السكين) معروف، وسمعت ابن مهدي يقول: اشتقاقه من السكون كأنه يسكن بن الحيوان إذا ذبح .

وهو مذكر وقد يؤنث قال أبو حاتم : سألت الأصمعي وأبا زيد ومن لقيت من علماء اللغة عن تأنيث السكين، فلم يعرفوه إلا أني سمعت بعض من لايوثق به أن السكين يؤنث، وأنشد :

فعيَّث فـي السنام غـداة قرٍّ

بسكـين موثقـة النصـاب

قال الشيخ أبو علي : وليس الأمر كما ذكر أبو حاتم لأن تأنيث السكين مروي عن الأصمعي، وهو في كتاب أبي زيد» (١٨).

من هذا النص يتضح لمن كان على دراية بأساليب الأقدمين أن المؤلف كنيته (أبو علي)، ولا يلتفت إلى ما ذكره المحقق من أنه لا يصح أن تكون كنيته أبا علي لأنه قال مرة : قال أبو علي رحمه الله، لأن الدعاء للمؤلف قد يكون من قبل التلامذة أو الناسخين، وهذا أمر معروف أيضًا، ونحن نجد في مقدمات كثير من الكتب: قال الإمام العالم العلامة فريد عصره وواحد دهره، إلى آخر هذه الألقاب التي لا يكتبها المؤلف نفسه وإنما يكتبها تلامذته في الغالب .

الدليل الثالث – كتب الشارح التي أحال إليها :

أحال الشارح في هذا الشرح إلى بعض كتبه فذكر أسماء بعضها ولم يذكر أسماء بعضها، وإنما ذكر العِلْم الذي ألف فيه، كإحالته إلى كتابه في التفسير وكتابه في الأمثال، فمما نص على اسمه كتاب (تهذيب غريب الحديث)، حيث قال في حديثه عن (الطِوَل) «ومنه الحديث: لا حمى إلا في ثلاث حلقة القوم وثلة البئر وطِوَل الفرس وقد بينا معناه في تهذيب غريب الحديث» (١٩) .

ونص أيضًا على أن له كتابًا اسمه المثلث (٢٠) .

ونحن نعلم أنه ليس للزمخشري كتاب اسمه تهذيب غريب الحديث وإنما له الفائق في غريب الحديث، وشتان بين التهذيب والفائق، وقد جعلهما المحقق كتابًا واحدًا !

كما أحال إلى تفسيره للقرآن الكريم، وجعله المحقق الكشاف، وأحال إلى كتاب له في الأمثال، وجعله المحقق المستقصى .

ولنذكر مثالاً لإحالته إلى تفسيره، وهو ما ورد في حديثه عن (آمين)، وسأورد النص كاملاً لأوازنه بما جاء في الكشاف، قال الشارح :

«وإذا دعا الرجل قلت: أمين بقصر الألف، وإن شئت آمين بمدها، وكلاهما لغة جيدة والعامة تقول: آمِّين بالتشديد، جمع آمّ أي: قاصد، والنون فيه زائدة، وآمين بالتخفيف نونها من أصلها، لهذا ثبت في التصريف.

وقد أمّن الرجل تأمينًا، وفي الحديث: (ومن وافق تأمينه تأمين الملائكة – غفر الله له) وفتحت النون من (آمين) لأنه في الأصل نداء مضاف، كأنه: يا أمين الخلق استجب، أي: يا من يؤمن خلقه، لأن الله تعالى أمر بالدعاء وضمن الإجابة، فإذا دعا الداعي استنجز الآخرون الإجابة بقولهم آمين .

قال ابن عباس : معناه كذلك تكون. فمن قصر الألف كان كقولك : زيدُ، تريد: يا زيد، ومن طوّلها أدخل همزة على أمين، وكان كقولك: أزيدُ، فاجتمع همزتان فأثبث الثانية كما قيل في قوله عز وجل : ﴿ آنذرتهم ﴾ [البقرة: ٦] وقد بيّنا في تفسير القرآن معنى آمين أشبع من هذا. وقال بعضهم: يجوز كسر النون من آمين واحتج بقول الشاعر :

ولا أقول إذا يومًا نُعيت لنا

إلا أمين إله الناس آمينِ

وهذا عندي على سبيل الوقف، ولا يتبين الإعراب في الموقوف. وقال الشاعر في قصر الألف:

تباعد عني فطحل وابن أمه

أمْين فزاد الله ما بينا بعدا

ويروى (فطحل إن سألته) و(فطحل) بضم الفاء والحاء وفتحهما وقال الآخر في المد :

يا رب لا تسلبني حبها أبدًا

ويرحم الله عبدًا قال آمينا» (٢١)

وقد استدل المحقق بهذه الإحالة على أن المؤلف هو الزمخشري لأنه وجد في الكشاف تفصيلاً لمعنى هذه الكلمة.

والعجيب أن المحقق أورد نص الزمخشري من الكشاف، ولم يلحظ الفرق الشاسع الواسع بين النصين، وسأورد نص الزمخشري ليعلم القارئ الفرق بينهما، قال الزمخشري: «(آمين) صوت سمي به الفعل الذي هو استجب، كما أن رويدًا وحيهل وهلم أصوات سميت بها الأفعال التي هي أمهل وأسرع وأقبل، وعن ابن عباس سألت رسول الله [عن معنى آمين، فقال: افعل. وفيه لغتان: مد ألفه وقصره قال: ويرحم الله عبدًا قال آمينا. وقال : أمين فزاد الله ما بيننا بعدًا» (٢٢) .

وللقارئ أن يعرف بعد هذا – الفرق – الكبير بين النصين، كيف يقول الشارح في شرح الفصيح وهو الزمخشري على زعم المحقق (وقد بينا في تفسير القرآن معنى أمين أشبع من هذا) وكل ما ذكره الزمخشري في

الكشاف لا يبلغ نصف ما ذكره الشارح في شرح الفصيح، ثم انظر إلى الفرق الكبير في رأي كل منهما: فالشارح يرى أن (آمين) أصلها (يا أمين الخلق) فهو منادى مضاف، والزمخشري يرى أنها صوت سمي به الفعل استجب، أي أنها اسم فعل بمعنى استجب، واختلفت رواية الزمخشري عن ابن عباس عن رواية الشارح، ولم يذكر الزمخشري شيئًا عن كسر النون وسكونها، كما لم يذكر من الشاهدين اللذين أوردهما الشارح غير شطر من كل منهما .

وهذا الفرق الكبير بين النصين دليل قاطع وبرهان ساطع على أن الشارح ليس الزمخشري .

ثم كيف يحيل الزمخشري إلى تفسيره دون أن يذكره باسمه وهو الكشاف عن حقائق التنزيل، وهو الذي يقول:

إن التفاسير في الدنيا بلا عدد

وليس فيها لعمري مثل كشافي (٢٣)

وقال في مقدمة كتابه ربيع الأبرار:

وهذا كتاب قصدت به إجمام خواطر الناظرين في الكشاف عن حقائق التنزيل وترويح قلوبهم المتعبة بإجالة الفكر (٢٤) .

وسنرى كيف أحال إلى الكشاف باسمه الصريح في شرحه لمقاماته إن شاء الله .

الدليل الرابع – مصطلحات الشارح النحوية والصرفية:

استخدم الشارح بعض المصطلحات الخاصة بالكوفيين ولم أجد الزمخشري ولا غيره من النحويين البصريين يستخدمها، وهي:

١ – القطع :

قال الشارح تعليقًا على قول عمرو بن كلثوم :

مشعشعة كأن الحصّ فيها

إذا ما الماء خالطها سخينا :

«يعني إذا ما الماء الساخن خالطها، فنصب على القطع، وفيه قول آخر وهو: الماء إذا خالطها سخينا، يعني: جدنا بأموالنا» (٢٥) .

والقطع عند الكوفيين يعني الحال، وهو مصطلح مهجور لا تجده إلا عند الفراء وابن الأنباري ومن نحا نحوهما من المتقدمين، وقد بين ابن السراج معنى القطع فقال: «ومعنى القطع أن يكون أراد النعت فلما كان ما قبله معرفة وهو نكرة انقطع منه وخالفه» وذكر مثالاً على ذلك: رأيت زيداً ظريفًا (٢٦) .

وقد أجاز الفراء أن يكون (هدىً) في قوله تعالى : ﴿**ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين**﴾[*البقرة : ٢*] منصوبًا على القطع من الكتاب لأنها نكرة اتصلت بمعرفة قد تم خبرها أو من الهاء في (فيه) (٢٧) .

وأجاز ابن الأنباري أن تكون (حبلى) في قول امرئ القيس :(ومثلك حبلى قد طرقت) منصوبة على القطع من (مثل) لأن لفظها لفظ المعرفة (٢٨) .

أتيت بهذه الأمثلة لأبين معنى القطع فهو مصطلح غير معروف إلا عند المتخصصين في علم النحو، وقد تتبعت في رسالتي للدكتوراه المصطلحات النحوية في بلاد فارس من القرن الخامس إلى السابع على حسب ما وسعني الجهد فلم أجد من استعمل هذا المصطلح بهذا المعنى .

٢ – المستقبل :

يستخدم الشارح هذا المصطلح للدلالة على الفعل المضارع (٢٩) ، وهو مصطلح كوفي أيضًا ولن تجده مستخدماً لدى الزمخشري .

٣ – المصدر المقصور أو المحصور :

استخدمه الشارح للدلالة على مصدر المرة حيث قال: «وأهل النحو يسمون هذا الجنس المصدر المقصور لأنه مقصور على مرة واحدة، وربما قالوا المصدر المحصور. وهذا المصدر يجوز أن يثنى ويجمع كقولك: ضربه ضربة وضربتين وثلاث ضربات، فإن لم يكن مقصوراً لم تأت فيه التثنية . لا تقول دخلت دخولين، ولا دخولات»(٣٠). والزمخشري يستعمل مصطلح مصدر المرة (٣١) .

٤ – الأحرف، أو الحروف :

يستعمله الشارح بمعنى الكلمات، ولا يريد بها الحروف التي هي خلاف الأسماء والأفعال، كقوله: (وقد وجدنا أحرفًا جاءت على أفعل وافتعل بمعنى واحد، منها أشرت العسل واشترته...) (٣٢) .

وقال: (وقد جاء عن العرب حروف يستوي فيه لفظ اللازم والمتعدي فيها كقولهم: رجع زيد ورجعته أنا...) (٣٣).

واستخدام الحرف بمعنى الكلمة لا تجده عند البصريين المتأخرين من أمثال الزمخشري وقد استخدمه سيبويه، حيث قال في حديثه عن بعض الظروف: «واعلم أن هذه الحروف بعضها أشد تمكنًا في أن يكون اسمًا من بعض، كالقصد والنحو والقبل والناحية...» (٣٤) .

وقد أشار ابن السراج إلى خلط الكوفيين بين الحروف والأسماء فقال: (واعلم أن الأشياء التي يسميها البصريون ظروفًا يسميها الكسائي صفة، والفراء يسميها محال ويخلطون الأسماء بالحروف، فيقولون حروف الخفض: أمام وقدام وخلف ... وعن ومن) (٣٥) .

٥ – الجمع الكثير والجمع اليسير :

استعمله الشارح بمعنى جمع الكثرة وجمع القلة (٣٦) وقد يسميه أحيانًا العدد الكثير والعدد اليسير، ولم أجد مثل هذا الاستعمال لدى الزمخشري .

٦ – وصف الفاعل بالمصدر ووصف المفعول بالمصدر:

يريد الشارح بوصف الفاعل بالمصدر الوصفَ بالمصدر الذي هو بمعنى اسم الفاعل، مثل: رجل زَوْر بمعنى زائر، ويريد بوصف المفعول بالمصدر المصدرَ الذي هو بمعنى اسم المفعول مثل هذا الدرهم ضرب الأمير، وهذا خلق الله (٣٧)، والبصريون يثبتون الوصف بالمصدر في نحو قولهم: رجل عدل، ولا يعدون (خلق الله) من باب الوصف بالمصدر وإنما يقولون: قد يرد المصدر بمعنى اسم المفعول دون أن يكون وصفًا بالمعنى الاصطلاحي، قال الزمخشري في المفصل: «ويوصف بالمصادر كقولهم رجل عدل وصوم وفطر وزور ورضى وضرب هبر وطعن نثر»(٣٨).

وهذا كله وصف بالمصدر، والمصدر فيه بمعنى اسم الفاعل، وليس فيه حديث عن الوصف بالمصدر بمعنى اسم المفعول .

ومن هذا القبيل أيضًا إطلاق الشارح على المصادر التي لا أفعال لها: الأفعال التي لا صدر لها وبين أن مراده بالأفعال: المصادر (٣٩) .

ولا تجد مثل هذا التعبير عند الزمخشري، أعني المصادر التي لا صدر لها.

٧ – هاء الاستراحة :

يعني بها الشارح هاء السكت في نحو قوله تعالى : ﴿ ما أغنى عني ماليه ﴾ [الحاقة: ٢٨] حيث قال: (وتزيدها في الاسم للاستراحة)(٤٠) ويسميها الزمخشري هاء السكت (٤١) .

الدليل الخامس – آراء الشارح النحوية والصرفية :

على قلة المسائل النحوية التي وردت في هذا الشرح يتبين للباحث مذهب الشارح النحوي، ويدرك أنه بعيد كل البعد عن مذهب الزمخشري، وسأذكر بعض الآراء التي رآها الشارح وهي مخالفة لآراء الزمخشري:

١ – (هذان) تثنية (هذا) :

ذهب الشارح إلى أن (هذان) تثنية لـ (هذا) وذلك في قوله: «(هذا)، ها: تنبيه، وذا اسم يشار به إلى شيء حاضر أو ما حكمه حكم الحاضر... وتثنيته هذان، وفي الجمع هؤلاء»(٤٢).

وقد نص الزمخشري في حواشي المفصل على أن (ذان) ليس تثنية لـ (ذا)، حيث قال: «(ذان) ليس بتثنية (ذا) وإنما هو صيغة للمشار إليهما موضوعة لهما» (٤٣) .

٢ – تصغير (غلمان) :

ذهب الشارح إلى أن « تصغير غلمان (أغيلمة) بزيادة الألف، ومثله ما يزاد الألف في تصغيره: أصيبية، تصغير صبية... وإنما قلت في تصغير غلمان: أغيلمة لأنك تقلبه إلى العدد اليسير... » (٤٤) فهو يرى أن جمع القلة من (غلمان) : أغلمة، فيصغر جمع القلة على (أغيلمة) .

ويرى الزمخشري أن تصغير (غلمان): غليمة، لأنه يرى أن جمع قلته (غِلمة) ويرى أن أغيلمة وأصيبية من المصغر الوارد على غير القياس، فقال: (وفي غلمان: غليِّمون أو غليمة) ثم قال: (ومن المصغرات ما جاء على غير واحده كأنيسيان ورويجل.. ومنه قولهم: أغيلمة وأصيبية في غلمة وصبية) (٤٥) .

٣ – التنوين في إيهٍ وصهٍ :

يرى الشارح أن التنوين في أسماء الأفعال هذه للوصل، حيث قال: «فأما (إيه) فحقه السكون على الوقف، فإذا وصلته بشيء آخر نونته...» (٤٦) .

ويرى الزمخشري أن التنوين للتنكير حيث قال: «وهذه الأسماء على ثلاثة أضرب: ما يستعمل معرفة ونكرة وعلامة التنكير لحاق التنوين كقولك: إيهِ وإيهٍ وصهِ وصهٍ» (٤٧) .

وثمة فرق آخر بين الرأيين، وهو أن الزمخشري يرى أن هذه الأسماء مبنية على الكسر، ويوقف عليها بالسكون، أما الشارح فيراها مبنية على السكون وتحرك بالكسر لالتقاء الساكنين في نحو قول الشاعر :

وقفنا وقلنا إيهِ عن أم سالم

وما بال تكليم الديار البلاقع (٤٨)

٤ – إضافة الشيء إلى نفسه وإلى نعته :

يجيز الشارح إضافة الشيء إلى نفسه وإلى نعته، وذلك في قوله: «وقد أضيف الشيء إلى نعته وإلى نفسه إذا كان أحدهما نعتًا أو يجري مجرى النعت ومن ذلك قولهم: جنة الخضراء، والجنة هي الخضراء ومسجد الجامع، والمسجد هو الجامع، وصلاة الأولى والصلاة هي الأولى، ودار الآخرة، والإضافة في كل هذه حسنة» (٤٩) .

ويرى الزمخشري أنه لا يجوز إضافة شيء إلى نفسه ولا إضافة الموصوف إلى صفته ولا الصفة إلى الموصوف.

قال في المفصل: «والذي أَبَوْه من إضافة الشيء إلى نفسه أن تأخذ الاسمين على عين أو معنى واحد... فتضيف أحدهما إلى الآخر فذلك بمكان من الإحالة» .

ثم قال: «ولا يجوز إضافة الموصوف إلى صفته ولا الصفة إلى موصوفها وقالوا: دار الآخرة وصلاة الأولى ومسجد الجامع وجانب الغربي وبقلة الحمقاء، على تأويل: دار الحياة الآخرة، وصلاة الساعة الأولى، ومسجد الوقت الجامع، وجانب المكان الغربي، وبقلة الحبة الحمقاء» (٥٠) .

٥ – وَسَط ووَسْط :

يرى الشارح أن (وَسَط) بالتحريك يكون جزءًا من المضاف إليه، ووسْط بالسكون لا يكون جزءًا من المضاف إليه فيقال: جلس وَسَط الدار، لأن وسط الدار جزء من الدار، وجلس وسْطَ القوم، لأن وسْط القوم ليس جزءًا من القوم (٥١) ويرى الزمخشري أن (وَسَط) بالتحريك اسم يقع فاعلاً ومفعولاً ومبتدأ كغيره من الأسماء وبالتسكين يكون ظرفًا ملازمًا الظرفية، قال في حواشي المفصل: «وسْط بسكون السين يكون ظرفًا وبحركتها يكون اسمًا ولو قلت : ضربته وسْطَ رأسه بالتسكين أي: أوجد الاعتماد وسْط رأسه، ولو قلت: وَسَط رأسه، أي جرم رأسه، لأن الوسط الجرم، والوسْط كونه في ذلك الجرم» (٥٢) .

٦ – علة بناء (أمس) :

أورد الشارح نقلاً عن الكسائي أن (أمس) بني على الكسر لشبهه بالفعل حيث قال: (قال الكسائي بني أمس على الكسر، لأن أصله من أمسى يمسي، كقولك أمسِ عندنا، فإذا دخلت عليه الألف واللام أجريت عليه وجوه الإعراب لأنه خرج من شبه الفعل) (٥٣) .

ويرى الزمخشري أنه بني لتضمنه معنى لام التعريف وهو مبني على الكسر عند أهل الحجاز وممنوع من الصرف عند بني تميم (٥٤) .

٧ – إعراب آمين :

سبق أن بينت أن الشارح يرى أن (آمين) منادى مضاف حذف منه المضاف إليه، والهمزة الأولى فيه للنداء، ويرى الزمخشري أنه اسم فعل .

الدليل السادس – الاختلاف في المنهج :

هذا الدليل غير مأخوذ من نصوص هذا الشرح مباشرة وإنما هو مأخوذ استنتاجًا، فالشارح يحيل في مواضع شتى إلى كتبه الأخرى، وهذا النهج لم ألحظه لدى الزمخشري إلا على نطاق ضيق، فلم أجده في حواشي المفصل مثلاً يحيل إلى كتابه المستقصى في الأمثال مع توافر الدواعي إلى ذلك حيث شرح أمثالاً كان أوردها في المفصل، وقد أحال في شرحه لمقاماته إلى الكشاف مرتين وإلى الفائق مرة وإلى المستقصى مرة، على ما سيرد إن شاء الله .

والشارح يذكر الآراء بسندها كثيرًا، وهذا نهج لا نلحظه لدى الزمخشري أيضًا، ولم يذكر الزمخشري أستاذه أبا مضر في حواشي المفصل على سبيل المثال غير مرتين فقط .

الدليل السابع – عدم ذكر الزمخشري بين شراح الفصيح :

لم يذكر أحد المعنيين بفهرسة الكتب والمصنفات أن الزمخشري قد شرح الفصيح، سوى ما أشار إليه المحقق من أن صاحب إشارة التعيين ذكر ذلك، أما القريبون من الزمخشري زمانًا ومكانًا كياقوت وابن خلكان فلم يشيروا إلى ذلك، وقد ذكر ابن خلكان أن بينه وبين الزمخشري في الرواية شخصًا واحدًا (٥٥) .

ولو كان للزمخشري شرح للفصيح لاشتهر كما اشتهرت كتبه الأخرى، فهو رجل قد كتب الله له ولكتبه الشهرة الذائعة، وأغلب مصنفاته مشهورة وبخاصة النحوية منها واللغوية، ولما خفي على عالم مثل صدر الأفاضل القاسم بن حسين الخوارزمي شارح المفصل المتوفى سنة ٦١٧هـ فقد ذكر في شرحه كثيراً من كتب الزمخشري، كأساس البلاغة وحواشي المفصل، والقسطاس في العروض، والكشاف، والمستقصى، ونوابغ الكلم (٥٦) .

المبحث الثاني : نقد أدلة المحقق .

قدم المحقق أربعة أدلة على إثبات نسبة الكتاب للزمخشري أقواها **دليله الأول، وهو النصوص المنقولة عن هذا الكتاب**، حيث ذكر أن صاحب تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح أحمد بن يوسف اللبلي المتوفى سنة ٦٩١هـ نقل نصوصاً كثيرة من هذا الشرح ونسب فيها الشرح إلى الزمخشري. وبناءً على ذلك حكم المحقق أن هذا الشرح للزمخشري، وسأذكر نصّاً من تحفة المجد الصريح ذكره المحقق لأبين استناداً عليه الخطأ الذي وقع فيه اللبلي ومن بعده المحقق نفسه، قال اللبلي في مادة (غوى): (أنكره الزمخشري في شرحه وقال: ولا لغة فيه إلا الفتح، قال: والعامة تقول غوي، بالكسر، وهو خطأ، قال: وقرأ أبو الهذيل على ما أخبرني ابن مهدي (وعصى آدم ربه فغوي)، قال: معناه أكثر من أكل الشجرة حتى بشم، لأن معنى غوِي بالكسر أن يكثر الفصيل من لبن أمه حتى يبشم) (٥٧) فقوله (قال [أي الزمخشري] : وقرأ أبو الهذيل على ما أخبرني ابن مهدي) نص قاطع على وهم اللبلي، ذلك أن ابن مهدي على ما تبين أخذ عن ابن الأنباري المتوفى سنة ٣٢٨هـ فكيف يخبر الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨هـ .

وكلام الزمخشري في الكشاف ليس فيه أية إشارة إلى هذه القراءة، مع أنه موضع مستدع للإشارة إليها أكثر من شرح الفصيح (٥٨) .

فلا شك أن اللبلي لم يحقق نسبة الشرح الذي نقل منه إلى مؤلفه، وإنما وجده منسوباً عنده إلى الزمخشري فسلَّم بهذه النسبة دون تحقيق.

واللبلي من اللغويين الأندلسيين المتأخرين فهو بعيد عن معرفة وفيات علماء المشرق على وجه الدقة، لذلك ليس بعيداً أن يكون وقف على مخطوطة من هذا الشرح وقد عبث باسم مؤلفها تجار المخطوطات بين المشرق والمغرب، ولم يتنبه اللبلي إلى السند في أثناء الرواية عن أبي أحمد العسكري وابن مهدي، لأن همه كان منصرفًا إلى نقل النصوص لا إلى تحقيق نسبة هذه النصوص إلى صاحبها.

الدليل الثاني – كتب المؤلف التي أحال إليها في هذا الشرح :

قال المحقق : أشار المؤلف إلى أربعة من كتبه، هي:

١ – كتاب تفسير القرآن الكريم، وأرجح أنه كتاب الكشاف .

٢ – كتاب تهذيب غريب الحديث، ولعله (الفائق في غريب الحديث).

٣ – كتاب في الأمثال، ولعله المستقصى.

٤ – المثلث (٥٩) .

قلت هذه الإحالات إلى هذه الكتب أدلة قاطعة على أن المؤلف ليس الزمخشري، وقد بينت بما لا يدع مجالاً للشك أن التفسير الذي أحال إليه الشارح ليس الكشاف، وذلك للخلاف الكبير بين ما في الشرح وما في الكشاف حول كلمة (آمين) .

وقد وجدت الزمخشري يحيل إلى الكشاف باسمه الصريح مرتين في شرح مقاماته، حيث قال عند شرح قوله: (وما كل رائض لشماسك بمقرن): بمقرن: بمطيق، من قوله تعالى: ﴿**وما كنا له مقرنين**﴾ [الزخرف: ١٣] وقد ذكرت حقيقته في الكشاف عن حقائق التنزيل (٦٠) كما أحال إليه عند حديثه عن الإيجاز في القرآن (٦١) .

أما كتاب (تهذيب غريب الحديث) فقد نص الشارح على اسمه فكيف نقول بعد ذلك: لعله (الفائق) وقد أحال الشارح إلى هذا الكتاب بهذا الاسم أربع مرات، فهل يعقل أن يريد به الفائق؟! والغريب أن يستدل المحقق بهذه الإحالات على أن كتاب تهذيب الغريب هو الفائق، حيث يقول: إنه وجد هذه الأحاديث التي أحال إلى شرحها في تهذيب غريب الحديث وجدها في الفائق، وأقول لو أن المحقق رجع إلى النهاية في غريب الحديث لوجدها أيضًا

فهل يعقل أن نقول بناء على ذلك: إن تهذيب الحديث هذا هو النهاية في غريب الحديث ؟.

والمثل القائل (إن أهون السقي التشريع) الذي قال المحقق إنه لم يجده بهذه الرواية إلا في الفائق والمستقصى موجود بهذه الرواية في النهاية لابن الأثير (٦٢) .

فوجود شرح الأحاديث التي أشار إليها الشارح في الفائق لا يعد دليلاً على أن تهذيب غريب الحديث هو الفائق مطلقًا.

ثم إننا نجد الزمخشري في شرح مقاماته يحيل إلى الفائق باسمه الصريح، حيث قال عند تفسيره لكلمة (العُبِّيَّة) : (العبية والغمية: الأنفة والحميّة، وفي الحديث: إياكم وعبية الجاهلية. وقد فسرت الكلمتين في كتاب الفائق) (٦٣) هذا نصه، فكيف يصح بعد هذا أن نجعل (تهذيب غريب الحديث) هو (الفائق) !.

كما لا يعد تقارب شرح الأمثال الواردة في الشرح مع شرحها في المستقصى على أن كتاب الشارح في الأمثال هو المستقصى، ولا تدل على أن المؤلف هو الزمخشري ؛ لأن مناسبات الأمثال في كتب الأمثال جميعها متشابهة، والزمخشري إذا أحال إلى كتابه في الأمثال نصّ على اسمه، كما ذكر في شرح مقاماته عن المثل: (أطمع من أشعب)، قال: (وقد ذكرت بعض نوادره في المستقصى في أمثال العرب) (٦٤) .

وأما كتاب المثلث الذي أحال إليه الشارح فقد قال عنه المحقق: (لعله رسالة صغيرة كبقية الرسائل التي ألفها أو ربما لم يقصد كتابًا بعينه، وإنما قصد ما قيل بثلاثة أوجه) ولا يخفى ما في هذا التعليل من علل.

الدليل الثالث من أدلة المحقق – كتب التراجم :

لا أدري كيف جعل المحقق هذا دليلاً من أدلته على إثبات نسبة الكتاب إلى الزمخشري ، فهو يقول : (لقد تتبعت جلّ الكتب التي ترجمت للزمخشري فلم أجد من ذكر أن له شرحًا على الفصيح سوى صاحب إشارة التعيين الذي نص على أن من بين مؤلفات الزمخشري شرحه على الفصيح) (٦٥) .

قلت هذا دليل على المحقق لا له، ولا يعتمد الباحث في إنتاج الزمخشري على صاحب إشارة التعين مثل اعتماده على القريبين من الزمخشري مثل ياقوت وابن خلكان كما أشرت إليه .

الدليل الرابع من أدلة المحقق – مقابلة الآراء المذكورة في هذا الكتاب مع ما ورد في مؤلفاته [أي مؤلفات الزمخشري] :

ذكر المحقق تحت هذا الدليل أن موقف الشارح من الترادف والمشترك والضرورة الشعرية والمجاز متطابق مع موقف الزمخشري، كما عرض التقارب بين تفسير الشارح لبعض الكلمات مع تفسير الزمخشري لها في الفائق وأساس البلاغة .

قلت: كل ذلك لا يمكن أن يتخذ دليلاً على أن الشارح هو الزمخشري لأن موقف الشارح من قضايا الترادف والمشترك والضرورة الشعرية والمجاز هو موقف الجمهور، والجمهور يشمل الزمخشري وغيره، وكذلك التقارب في التفسير اللغوي للكلمات أمر موجود في كتب اللغة كافة فلا ينهض دليلاً على ما ذهب إليه المحقق .

المبحث الثالث : تحقيق نسبة الشرح للإستراباذي .

أوافق المحقق أن هذا الشرح ليس لأبي هلال العسكري فكنية الشارح كما بينت أبو علي، وهذا وحده كاف للرد على من زعم أنه لأبي هلال، كما أوافق المحقق أنه ليس لأبي علي الأهوازي، لبعده عن اللغة وعلومها، ولكني كما قدمت لا أوافقه على أن يكون الشرح للزمخشري للأدلة التي ذكرتها فمن يكون الشارح بعد هذا ؟

أغلب الظن أنه أبو علي الحسن بن أحمد الإستراباذي الذي قال عنه ياقوت: (حسنة طبرستان وأوحد ذلك الزمان وله من التصانيف كتاب شرح الفصيح، وكتاب شرح الحماسة)(٦٦).

وقد ذكر المحقق أن البغدادي نقل من شرح الفصيح للإستراباذي هذا، ونقله مطابق لما في هذا الشرح، من ذلك قول البغدادي في شرح أبيات المغني: (وقال الإستراباذي في شرح الفصيح: قوله: أوطأتني عشوة، والعامة تقول: عَشوة بالفتح، قال ابن الأعرابي وأبو عبيدة: هي لغة، وكذلك العُشوة بالضم، ومعناها الظلمة، أي: خدعتني وغررتني وأدخلتني ظلمة لا أهتدي إليها، والعامة تقول : أوطيتني، وهذا

غلط، وربما قالوا: أغطبتني عشوة، وهذا لا يجوز، والعِشوة: الظلمة، ومنه العشا في العين، والعِشا: وقت الإظلام) (٦٧)، هذا النص بحروفه موجود في شرح الفصيح (٦٨) .

ولكن المحقق أعرض عن نسبة الشرح إلى الإستراباذي لأنه وجد صاحب كشف الظنون يقول إن وفاته كانت سنة ٧١٧ مع أن ترجمته موجودة في معجم ياقوت، ولأنه وجد أن ياقوتاً لم يذكر كتبه الأخرى وهي تهذيب غريب الحديث وتفسير القرآن، ولأن اللبلي نقل من هذا الشرح نصوصاً أكثر من البغدادي، واللبلي قريب من عصر الزمخشري، ولأنه ربما يكون الزمخشري نقل من شرح الإستراباذي فتطابق نقل البغدادي مع نقل الزمخشري، ولأنه ربما يكون كتب على الورقة الأولى من النسخة التي كانت بين يدي البغدادي اسم الشارح خطأ (٦٩) .

قلت : لقد خلط صاحب كشف الظنون بين أبي علي الحسن بن أحمد الإستراباذي الذي ترجم له ياقوت وبين الحسن بن محمد الإستراباذي أبو الفضائل ركن الدين، شارح الكافية والشافية المتوفى سنة ٧١٥ أو سنة ٧١٧هـ، وهذا لا ينبغي أن يصرف الباحث عن تحقيق نسبة هذا الشرح لأبي علي الحسن بن أحمد الإستراباذي الذي أخذ كما هو واضح في نصوص الشرح من أبي أحمد العسكري المتوفى سنة ٣٨٢هـ. وعلى ذلك فإن تاريخ وفاته لا يكاد يعدو الربع الأول من القرن الخامس أي أغلب الظن أن وفاته كانت حوالي سنة ٤٢٥، ويقوي ذلك استخدامه مصطلحات الكوفيين النحوية في شرحه، وقد لحظت أن هذه المصطلحات أفلت أو كادت في النصف الثاني من القرن الخامس، وآخر من وجدت لديه مثل هذه المصطلحات هو أبو الحسن علي بن إبراهيم القهندزي (٧٠) المتوفى سنة ٤٢٠ في مختصره النحوي المسمى بالضريري، وهو شيخ أبي الحسن علي بن أحمد الواحدي صاحب التفاسير البسيط والوسيط والوجيز (٧١) .

والقهندزي هذا من نيسابور التي تقع في إقليم خراسان المجاور لإقليم طبرستان الذي فيه إستراباذ، ومنهم من يجعل إستراباذ من إقليم جرجان المجاور أيضاً لخراسان، فالقهندزي والإستراباذي من إقليمين متجاورين (٧٢) .

أما قول المحقق إن كتب التراجم لم تذكر أن الإستراباذي ألف في غريب الحديث والأمثال وغيرها من الكتب التي ذكرها في شرح الفصيح، فلا يتخذ ذلك دليلاً على أن هذا الشرح ليس له، وكم عالم ألف ولم يكن له حظ الذكر في كتب التراجم، وها هي ذي كتب التراجم المعتمدة لا تذكر أن للزمخشري شرحاً للفصيح ومع ذلك نسب المحقق هذا الشرح له ! .

ويقول المحقق إن من الأدلة التي تدفع كون هذا الشرح للإستراباذي عدم ذكر كتب التراجم أن الإستراباذي أخذ عن الشيوخ الذين ذكرهم في الشرح .

قلت : سبحان الله، وهل ذكرت كتب التراجم أن الزمخشري أخذ عن الشيوخ الذين ذكرهم الشارح ؟

سيقول المحقق : ربما سقط من السند الذي يذكره الزمخشري جزء حتى صارت الرواية: أنشدني العسكري، أو سمعت ابن مهدي .

فأقول : سياق الكلام لا ينبئ عن أي سقط، ثم لو سلمنا أن ثَمّ سقطاً، فهل يعقل أن يقع السقط في كل هذه الروايات التي وردت بلفظ أنشدني، أو أنشدنا أو أخبرني أو سمعت وما إلى ذلك؟ لا، فلو كان في السند سقط لظهر جزء منه مرةً على الأقل! وهب أن ذلك كان صحيحاً، فهل يصح أن يمتد هذا السقط إلى النسخة التي اعتمد عليها اللبلي !.

أما تفضيل المحقق توثيق اللبلي على توثيق البغدادي للنصوص التي ينقلها فلم أجد له وجهاً، كما لم أجد لتقدم عصر اللبلي على البغدادي مزية تجعلنا نرجح أن هذا الشرح للزمخشري وليس للإستراباذي، وكل من يعرف البغدادي صاحب الخزانة يعلم مدى تحقيقه لنسبة الشواهد، وكان البغدادي صاحب مكتبة ضخمة، وذا عناية باقتناء النسخ المعتمدة البعيدة عن الزيف، وإذا كان اللبلي أقرب إلى الزمخشري زماناً فالبغدادي أقرب إليه مكاناً، وعناية البغدادي بالتراجم لا يشق لها غبار، ولم نسمع أن اللبلي كان معنياً بالتراجم، لكل ذلك فإن الباحث يثق بنسبة البغدادي هذا الشرح للإستراباذي، ويطمئن إليه كل الاطمئنان .

ثم إن ما يجعلنا نطمئن إلى صحة نسبة هذا الشرح للإستراباذي ويدلنا على أن ما ذكره البغدادي صحيح أن

ابن الخباز أحمد بن الحسين بن أحمد الإربلي الموصلي صاحب النهاية وشرح ألفية ابن معطي المتوفى سنة ٦٣٧هـ نقل عن هذا الشرح في النهاية، ونسبه إلى الإستراباذي، حيث قال تعليقًا على قول الشاعر :

أيا ليلة خرس الدجاج سهرتها

ببغداد ما كادت عن الصبح تنجلي

(ويقال: بغداد بدالين، وبغداذ بإعجام الثانية، وبغدان ومغدان، حكى ذلك الإستراباذي في شرح الفصيح في باب ما يقال في اللغتين) (٧٣) .

وقد ورد هذا في شرح الفصيح في باب ما يقال بلغتين، ونصه: (هي بغداد وبغدان، والعامة تقول: بغداذ، بالذال معجمة، ... ويقال أيضًا: مغدان، بالميم مكان الباء) (٧٤).

ومعلوم أن ابن الخباز متقدم على اللبلي، وهو من إربل ثم من الموصل، فهو أقرب منه إلى كل من الإستراباذي والزمخشري زمانًا ومكانًا (٧٥) .

يبقى ما ذكره المحقق من أن ربما كان اسم المؤلف في نسخة البغدادي كتب خطأ، فأقول: هذا وارد على نسخة اللبلي أيضًا .

كما يبقى للمحقق - عفا الله عنه وعني - شبهة ذكرها في رده على علي مشري الذي نسب الشرح إلى أبي علي الأهوازي، وهي أن المؤلف قال مرة : (قال أبو علي رحمه الله) ثم عقب المحقق بقوله: فهل يعقل أن يقول المؤلف عن نفسه هذا ؟

وأقول كما ذكرت سابقًا إن عبارة (رحمه الله) زيادة من النساخ أو هي في الأصل من كتابة التلاميذ عن شيخهم بعد وفاته، وقد جاء في أول كتاب المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي : «قال أبوعلي رحمه الله : المصادر تقع للمبالغة» (٧٦) فهل ننفي بناء على ذلك نسبة هذا الكتاب إلى أبي علي الفارسي، لأنه وردت عبارة (رحمه الله) بعد : (قال أبو علي) ؟

ولأن المحقق لم يرتض أن تكون كنية الشارح أبا علي فقد تخبط في البحث عن أبي علي هذا، فذكر مرة أنه ربما كان الفارسي، ومرة قال إنه ربما كان القالي، ومرة المرزوقي، ومرة النيسابوري أستاذ الزمخشري، ولا يعقل أبدًا ولا يصح في منطق أن يطلق الشارح هذه الكنية ويريد بها في كل مرة شخصًا غير الذي ذكره في المرات الأخر، وقد وجدت في صفحتين متقابلتين ذكرًا لأبي علي، فجعلهما المحقق شخصين مختلفين، فقد ورد في ص (٣٥٤) : قال الشيخ أبو علي وأنشدني ابن مهدي : إذا جاوز الثنتين، وورد في ص (٣٥٥) قال الشيخ أبو علي وأنشدنا ابن مهدي : إذا كنت في قوم عدي...) .

فعلق المحقق على الأول بقوله: لعله أبو علي المرزوقي وأحال إلى شرح ديوان الحماسة وعلق على الثاني بقوله: لعله أبو علي القالي، وأحال إلى المقصور والممدود .

وأقول كيف يكون الشيخ أبو علي هذا مرة المرزوقي ومرة القالي، وفي المرتين النقل عن ابن مهدي، وابن مهدي كما مر من تلامذة ابن الأنباري المتوفى ٣٢٨هـ، يعني أن وفاته ربما كانت حوالي ٣٨٠هـ فكيف يروي عنه القالي ، والقالي غادر بغداد إلى الأندلس سنة ٣٢٨هـ وتوفي بقرطبة سنة ٣٥٦هـ، أما المرزوقي فلم أقف على من ذكر أنه أخذ عن علي بن مهدي .

والصحيح الذي لا يجوز غيره أن (أبا علي) هذا هو الشارح نفسه لأنه يقول كثيرًا : أنشدني ابن مهدي دون أن يذكر كنيته، وأحيانًا يذكر كنيته فيقول: قال أبو علي أنشدني ابن مهدي، وذلك في المواضع التي تستدعي الفصل بين قوله وقول من سبقه أو في المواضع التي يريدها أن تكون مميزة كأن يذكر لغة غريبة مثلاً، كقوله في حديثه عن بيان معنى (القر : القرة: البرد . قال أبو علي سمعت أبا أحمد العسكري، قال : سمعت ابن دريد يقول: القُرَّة: الضفدع) (٧٧) .

وبعد؛ فإن هذا الشرح ينبغي أن ينسب إلى أبي علي الإستراباذي كما ذكره ابن الخباز والبغدادي إلى أن يظهر ما يقطع باسم المؤلف الصحيح وأدعو الله عز وجل أن يجعل ما قدمت خالصًا لوجهه سبحانه، وأن ينفع به قارئه وأن يوفق محقق الكتاب للوصول إلى اليقين في معرفة مؤلف هذا الشرح النفيس من شروح الفصيح، وأن يهدينا جميعًا لما اختلف فيه من الحق بإذنه إنه يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين وآله وصحبه أجمعين .

تذييل

ذكرت أن من بين شيوخ شارح الفصيح علي بن مهدي، وكان المحقق قد رجح أن يكون الشيخ هو الكسروي. وقلت: إذا كان الكسروي فيجب أن يكون الكسروي الحفيد، ولكني بعد بحث طويل وقفت على رجل يدعى علي بن مهدي الطبري ذكره القرطبي في تفسيره عندما تعرض لآراء بعض العلماء في قوله تعالى: ﴿**فاصبر كما صبر أولي العزم من الرسل**﴾ [٣٥ الأحقاف] حيث قال. وقال ابن عباس أيضًا: كل الرسل كانوا أولي عزم، واختاره على بن مهدي الطبري، قال: إنما دخلت (من) للتجنيس لا للتبعيض، كما تقول: اشتريت أردية من البز وأكسية من الخز (تفسير القرطبي ١٦/١٤٥ - ١٤٦) ونقل هذا أيضًا صاحب الجواهر المضية (ج١/٤٧) وجعله محققه عبدالفتاح الحلو أبا الحسن الطبري الذي أخذ عن أبي الحسن الأشعري (الجواهر المضية ٤/٣٣ - ٣٤) وذكره المحقق في فهرس الكتاب باسم: علي بن محمد بن مهدي أبو الحسن الطبري، لكنه لم يشر إلى مراجع ترجمته.

ثم رجعت إلى طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٣/٤٦٦ - ٤٦٨)، فوجدت له ترجمة أخذها من تبيين كذب المفتري لابن عساكر، وطبقات العبادي، فقال عنه السبكي:

علي بن محمد بن مهدي أبو الحسن الطبري، تلميذ الشيخ أبي الحسن الأشعري، صحبه بالبصرة، وأخذ عنه، وكان من المبرزين في علم الكلام والقوامين بتحقيقه، وله كتاب تأويل الأحاديث المشكلات في الصفات، وكان مفتنًا في أصناف العلوم.

قال أبو عبدالله الحسين بن أحمد بن الحسن الأسدي: كان شيخنا وأستاذنا أبو الحسن علي بن مهدي الطبري الفقيه مصنفًا للكتب في أنواع العلوم، مفتنًا حافظًا للفقه والكلام والتفاسير والمعاني وأيام العرب، فصيحًا مبارزًا في النظر، ما شوهد في أيامه مثله، انتهى.

ثم علّق السبكي على اسمه فقال: قوله: ابن مهدي، ربما أوهم أن مهديا أبوه، وكذا وقع في طبقاتي الوسطى والصغرى، ثم تحققت أنه جده، وأن أباه محمد.

ثم قال: وقد ذكر العبادي هذا الشيخ في طبقة القفال الشاشي، وقال فيه: صاحب الأصول والعلم الكثير.

وترجمه الحافظ ابن عساكر في كتاب التبيين ولم أر من أرخ وفاته.

ثم أورد تاج الدين السبكي شيئًا من شعره، منه:

ما ضاع من كان له صاحب
يقدر أن يصلح من شأنه
فإنما الدنيا بسكانها
وإنما المرء بإخوانه

قلت: أما تاريخ وفاته فقد ذكر عمر رضا كحالة في كتابه معجم المؤلفين (٧/٢٣٤) أنها كانت حوالي سنة ٣٨٠هـ، ومرجعاه السبكي والصفدي فهو على هذا من طبقة شيخ شارح الفصيح الآخر أبي أحمد العسكري.

أما ما ورد في بغية الوعاة (ج٢/٢٠٨) في ترجمة علي بن مهدي بن علي بن مهدي الكسروي فهو خلط عجيب بين هذا الذي أخذ عن أبي الحسن الأشعري المتوفى بحدود (٣٨٠ هـ) وهو كما ذكرت (طبري) وبين علي بن مهدي الكسروي الأصفهاني الذي كان في عصر ابن المعتز وبينهما مراسلات شعرية كما في معجم الأدباء ومعجم الشعراء.

والدليل على تخليط السيوطي بين الرجلين وجعله إياهما رجلاً واحداً أنه قال عن الكسروي: مات في خلافة المعتضد، أي بحدود سنة (٢٨٥هـ) ثم قال: أخذ الكلام عن أبي الحسن الأشعري. والأشعري توفي سنة (٣٢٤هـ) على أقل ما قيل في وفاته.

لذلك فالراجح أن أبا الحسن علي بن مهدي الطبري هو شيخ شارح الفصيح لا علي بن مهدي الكسروي الأصفهاني، ويبقى باب البحث مفتوحًا للوقوف على ترجمة وافية لشارح الفصيح أبي علي الإستراباذي، الذي ذكره كحالة وكان مصادره معجم ياقوت، ووافي الصفدي، وبغية السيوطي، وأعيان الشيعة، أما الصفدي والسيوطي فأخذا عن ياقوت ولم يزيدا شيئا، ولم أتمكن من الرجوع إلى أعيان الشيعة.

الهوامش

(١) ينظر **شرح الفصيح** ١/ ٢٧-٥٣ .
(٢) المصدر السابق ١/ ١٤٠ .
(٣) المصدر السابق ١/ ١٣٩ .
(٤) المصدر السابق ١/ ٢٠٢ .
(٥) المصدر السابق ١/ ٢٠٥ .
(٦) هو: محمد بن القاسم بن محمد، أبوبكر ابن الأنباري نحوي كوفي أخذ عن ثعلب، ترجمته في **بغية الوعاة** ١/٢١٢.
(٧) تنظر ترجمة الزمخشري في **وفيات الأعيان** ٥/١٦٨.
(٨) تنظر **بغية الوعاة** ١/ ٥٢٦ .
(٩) **شرح الفصيح** ١/ ١٨١ .
(١٠) تنظر ترجمته في **بغية الوعاة** ١/٥٠٦ .
(١١) **شرح الفصيح** ١/ ٢٥١ .
(١٢) المصدر السابق ٢/ ٤٧٤ .
(١٣) المصدر السابق ٢/٣٨٣ .
(١٤) المصدر السابق ١/ ٩٠ .
(١٥) يعني أبا أحمد العسكري .
(١٦) **شرح الفصيح** ١/ ٢٩٥ .
(١٧) المصدر السابق ٢/ ٣٥٤ .
(١٨) المصدر السابق ٥/ ٤٦٨-٤٦٩ .
(١٩) المصدر السابق ١/ ٣٤٠، وينظر أيضاً ٢/ ٤١٧ .
(٢٠) المصدر السابق ٢/ ٢٩١ .
(٢١) المصدر السابق ٢/ ٦٤٨-٦٥٠ .
(٢٢) **الكشاف** ١/ ٧٣-٧٥ .
(٢٣) **بغية الوعاة** ٢/ ٢٨٠ .
(٢٤) **ربيع الأبرار** ١/ ٣٦ .
(٢٥) **شرح الفصيح** ١/١٤٨.
(٢٦) **الأصول** ١/٢١٥-٢١٦ .
(٢٧) **معاني القرآن** ١/١٢ .
(٢٨) **شرح القصائد** ٤٠ .
(٢٩) ينظر **شرح الفصيح** ١/٣٨، ٤٨، وغير ذلك كثير .
(٣٠) المصدر السابق ٢/٥٣١ .
(٣١) **المفصل** ٢٢٢ .
(٣٢) **شرح الفصيح** ١/ ١٨٢.
(٣٣) المصدر السابق ١/٢١٣ .
(٣٤) **الكتاب** ١/ ٤١٦ .
(٣٥) **الأصول** ١/٢٠٤ .
(٣٦) ينظر **شرح الفصيح** ١/٢٨٤، ٣٣٦.
(٣٧) المصدر السابق ٢/ ٣٥١ .
(٣٨) **المفصل** ١١٥ .
(٣٩) **شرح الفصيح** ١/ ٢٧٧ .
(٤٠) المصدر السابق ١/٧٩ .
(٤١) **ينظر المفصل** ٣٣٢ .
(٤٢) **شرح الفصيح** ١/٥ .
(٤٣) حواشي **المفصل ورقة** ٣٤ .
(٤٤) **شرح الفصيح** ١/٢٨٥ .
(٤٥) **المفصل** ٢٠٥ .
(٤٦) **شرح الفصيح** ١/ ٣٣٣ .
(٤٧) **المفصل** ١٦٤.
(٤٨) **شرح الفصيح** ١/٣٣٣-٣٣٤
(٤٩) المصدر السابق ٢/ ١٨٦، وينظر أيضاً ص ٥٣٩ .
(٥٠) **المفصل** ٩١.
(٥١) **شرح الفصيح** ١/ ٥٤٨ .
(٥٢) **حواشي المفصل** ٢٨-٢٩ .
(٥٣) **شرح الفصيح** ٢/ ٦٨١ .
(٥٤) **المفصل** ١٧٣.
(٥٥) **وفيات الأعيان** ٥/ ١٧١ .
(٥٦) ينظر **التخمير** ٤/ ٦٠٥-٦٠٧ (فهرس الكتب المذكورة في المتن) .
(٥٧) **شرح الفصيح** (قسم الدراسة ١/٥٦ .
(٥٨) **الكشاف** ٢/ ٥٥٧ .
(٥٩) **شرح الفصيح** (قسم الدراسة ٣/٦٣ .
(٦٠) **المقامات** ٦٤ .
(٦١) المصدر السابق ١٨٩.
(٦٢) **النهاية** ٢/ ٤٦٠ .
(٦٣) **المقامات** ٦٨ .
(٦٤) المصدر السابق ١٧٥ .
(٦٥) **شرح الفصيح** قسم الدراسة١/٧٠.
(٦٦) **معجم الأدباء** ٢/ ٨٢٥ .
(٦٧) **شرح أبيات المغني** ٤/ ٨٨ .
(٦٨) **شرح الفصيح** ٢/ ٤٤٤ .
(٦٩) المصدر السابق (قسم الدراسة) ١/ ٥٢-٥٣ .
(٧٠) تنظر ترجمته في **إنباه الرواة** ٢/ ٣١٠، **بغية الوعاة** ٢/ ١٨٦، **هدية العارفين** ١/٦٨٧.
(٧١) تنظر ترجمته في **دمية القصر** ٢/ ١٠١٧، **وفيات الأعيان** ٣/ ٣٠٣ .
(٧٢) ينظر **معجم البلدان** ١/ ٢٠٧-٢٠٨، ٥/ ٣٨٤، **بلدان الخلافة الشرقية** ٤١٩ .
(٧٣) **النهاية في شرح الكفاية** لابن الخباز تحقيق عبدالله عمر حاج إبراهيم (رسالة ماجستير في جامعة أم القرى) وقد أفادني بهذا النقل المحقق جزاه الله خيراً.
(٧٤) **شرح الفصيح** ٢/ ٦٣٧ .
(٧٥) تنظر ترجمة ابن الخباز في **بغية الوعاة** ١/ ٣٠٤ .
(٧٦) **المسائل المنثورة** ١ .
(٧٧) **شرح الفصيح** ١/ ٣٠٩ .

المصادر

١ - **الأصول في النحو**. محمد بن سهل ابن السراج ، تحقيق د. حسين الفتلي -٠- ط١ -٠- بيروت ، ١٤٠٥/١٩٨٥م .

٢ - **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** . جلال الدين عبدالرحمن السيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم -٠- بيروت : المكتبة العصرية .

٣ - **بلدان الخلافة الشرقية** . كي لسترنج، ترجمة بشير فرنسيس وكوركيس عواد -٠- ط٢ -٠- بيروت: مؤسسة الرسالة ١٤٠٥/ ١٩٨٥م.

٤ - **حواشي المفصل** . محمود بن عمر الزمخشري (مخطوط — نسخة ليدن) .

٥ - **دمية القصر وعصرة أهل العصر** . علي ابن الحسن الباخرزي، تحقيق محمد التونجي .

٦ - **ربيع الأبرار ونصوص الأخبار** . محمود ابن عمر الزمخشري ، تحقيق سليم النعيمي .

٧ - **شرح الفصيح المنسوب للزمخشري**. تحقيق إبراهيم عبدالله الغامدي -٠- جامعة أم القرى : مكة المكرمة ؛ معهد البحوث العلمية .

٨ - **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات** . محمد بن القاسم الأنباري ، تحقيق عبدالسلام هارون -٠- ط٤ -٠- القاهرة : دار المعارف، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م .

٩ - **شرح المفصل (التخمير)**. صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي ، تحقيق عبدالرحمن سليمان العثيمين -٠- ط١ -٠- بيروت: دار الغرب ،١٩٩٠م .

١٠ - **كتاب سيبويه** . عمرو بن عثمان ابن قنبر ، تحقيق عبدالسلام هارون -٠- القاهرة : مكتبة الخانجي ؛ الرياض : دار الرفاعي.

١١ - **الكشاف عن حقائق التنزيل** . محمود بن عمر الزمخشري -٠- مكة المكرمة : دارالباز .

١٢ - **المسائل المنثورة** . أبو علي الحسن ابن أحمد الفارسي ، تحقيق مصطفى الحدري -٠- دمشق : مجمع اللغة العربية .

١٣ - **معاني القرآن** . يحيى بن زياد الفراء، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي -٠- ط٣ -٠- بيروت : عالم الكتب، ١٤٠٣هـ .

١٤ - **معجم الأدباء** . ياقوت بن عبدالله الحموي، تحقيق إحسان عباس -٠- بيروت : دار الغرب الإسلامي

١٥ - **معجم البلدان** . ياقوت بن عبدالله الحموي، تحقيق فريد عبدالعزيز الجنيدي -٠- ط١ -٠- بيروت : دار الكتب العلمية ١٤١٨هـ/ ١٩٩٠م .

١٦ - **المفصل في علم العربية** . محمود ابن عمر الزمخشري -٠- ط٢ -٠- بيروت : دار الجيل .

١٧ - **مقامات الزمخشري** -٠- ط١ -٠- بيروت: دار الكتب العلمية ، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م .

١٨ - **النهاية في شرح الكفاية** . ابن الخباز ، تحقيق عبدالله عمر حاج إبراهيم . رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ١٤١٢هـ .

١٩ - **النهاية في غريب الحديث والأثر**. المبارك بن محمد الجزيري، تحقيق محمود الطناحي وطاهر أحمد الزاوي -٠- ط١ -٠- لاهور؛ باكستان: أنصار السنة .

٢٠ - **هدية العارفين** . إسماعيل باشا البغدادي -٠- إستانبول : وكالة المعارف، ١٩٥١م .

٢١ - **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان** ، تحقيق إحسان عباس -٠- بيروت : دار صادر .

تنويه

سوف ينشر في العدد القادم رد الدكتور إبراهيم الغامدي على الدكتور بهاء الدين عبدالوهاب عبدالرحمن والدكتور محمد أحمد الدالي .

أساطير القاموس المحيط

أحمد رزق مصطفى السواحلي
أستاذ مشارك في قسم النحو والصرف وفقه اللغة - كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض

تمهيد : ظفر القاموس المحيط بشهرة علميّة بين معجمات اللغة ، وذهب بصيت حسن بين العلماء والأدباء ، حتى صار - بإيجاز عبارته ولمحته الدالّة وعجيب اختصاره وضبطه - موضع ثقة الراسخين في العلم ، وأسرف بعضهم في توثيقه ، فزعم أن اللفظة لا تَرِد في أثنائه جديرة بأن تُطْرَح وتُنْفَى من الاستعمال ويُقضى عليها .

والحقّ أن القاموس قد تهيّأ له من الأسباب ما أحلّه في نفوس العامّة والخاصّة هذا المحلّ الذي لا يُدانى ، وهو - وإن اشتُهر بالقاموس المحيط - فمعناه : البحر الأعظم ، كما ذكر مؤلفه (١) .

وقد أراد المؤلف بهذه التسمية شيئاً من الإبداع على عادته في تنميق عنوانات كتبه ، عنى بذلك إحاطة الكتاب بلغة العرب كإحاطة البحرللمعمور .

وربما سُمي الكتاب بأسماء أخرى منها "القاموس المحيط والقابوس الوسيط"، قال مؤلفه : "هذا آخر القاموس المحيط، والقابوس الوسيط ، عُنيت بجمعه وتأليفه .." (٢) ، ومن أسمائه التي يميل بعض الدارسين إلى أنها الأصل وأن غيرها اختصارٌ عنها : "القاموس المحيط والقابوس الوسيط الجامع لما ذهب من كلام العرب شماطيط" - أي مفرّقًا - وذلك تمسكًا بما ذكره الشارح في آخر جذر (وجد) ، قال : "بخط المصنف رحمه الله تعالى ما نصّه : هذا آخر الجزء الأول من نسخة المصنف الثانية، من كتاب القاموس المحيط والقابوس الوسيط في جمع لغات العرب التي ذهبت شماطيط ..." (٣) .

ويبدو أنها سجعة وردت على ذهن صاحب الكتاب في أثناء ختمه الجزء الأول ، ولم يقصد منها أن تكون عنوانًا على الكتاب ، أو أنّ هذه التعقيبة من وضع بعض نُسّاخ الكتاب؛ ولذا لم تُشتهر هذه التسمية اشتهار المختصرة الأولى .

مؤلف القاموس :

مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الشيرازي الفيروزآبادي اللغوي الشافعي ، قاضي القضاة .

ولد بكارزين من أعمال شيراز ببلاد فارس سنة تسع وعشرين وسبعمائة للهجرة ، كان ذكياً سريع الحفظ ، تلقى العلم عن أبيه وغيره كأبي عبدالله محمد بن يوسف الأنصاري الذي أقرأه صحيح البخاري وجامع الترمذي بتروٍ وإمعان ، وكان المجد في شبابه محبّاً للسفر والترحال، هاجر إلى العراق ملتقى الثقافات آنذاك ، وقرأ بها القراءات العشر ، ثم إلى الشام وأقام بالمقدس نحو عشر سنوات ، انتفع خلالها بما تلقاه عن علمائها ، كالعلائي والشمس العودي وغيرهما ، وهَبّ يحاضر الطلاب ويتصدّر مجالس العلم ؛ فكثر طلاّبه وظهرت فضائله ، وكان من تلاميذه في الشام : صلاح الدين الصفدي ... ، ثم رحل إلى مصر للاستزادة من علوم أعلامها ، فحصّل فيها من علوم التفسير والفقه واللغة ما روّى ظمأه ، وكان ممن أخذ عنهم في مصر : العزّ بن جماعة ، والمظفر العطّار ، وابن نباتة .

ورحل إلى مكة والهند ، ثم أقام بالحجاز مدة ، وألقى عصا الترحال بزبيد من بلاد اليمن ، وفيها دُفِن سنة سبع عشرة وثمانمائة للهجرة ، بعد أن خلف تراثًا من العلم ملأ به الأسماع ، وطائفة ممن تلقوا عنه صاروا فيما بعد من مشاهير العلماء ، كابن حجر والصفدي والبهاء بن عقيل والجمال الأسنوي ، وغيرهم (٤) .

ومن مؤلفاته : أنواء الغيث في أسماء الليث (لغة) ، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز (تفسير) ، تحبير الموشين فيما يُقال بالسين والشين (لغة) ، تنوير المقباس في تفسير ابن عباس (تفسير) ، الروض المسلوف

فيما له اسمان إلى ألوف (لغة) ، شرح على : «بانت سعاد» (أدب ولغة) ، اللامع المعلم العجاب الجامع بين المحكم والعباب (معجم لغويّ لم يتمّه) ، مقصود ذوي الألباب من علم الإعراب (نحو) ... وغير ذلك من كتب الحديث والتاريخ، إلى القاموس المحيط موضوع هذه السطور .

مادة القاموس :

القاموس المحيط معجم لغوي أبان المجد في مقدمته عن غايته من تأليفه ، وهذه الغاية تتلخص في الجمع والإيجاز ، إذ كان أراد أن يصل إلى هدف الجمع والاستقصاء بتأليف كتاب : (اللامع المعلم العجاب ...) ، لكنه خمنه في ستين سفراً يعجز عن تحصيلها الطلاب ، فألّف القاموس في قالب من الإيجاز والإحكام ، وجعله - كما ذكر - محذوف الشواهد ، مطروح الزوائد [٥] ، وقد ظهرت من خطته عدة ظواهر أهمها : أنه راعى الاختصار ابتغاء تيسير الأمر على الطلاب ، فحذف الشواهد ، ونكب عن الخلافات وعَرْض الآراء ، ولم يعزُ الأقوال ، وتجنب التكرار قدرما أمكنه ، ولم يورد من الشواهد في القرآن والحديث والشعر وأقوال العرب إلا اليسير ، وهذا كله يدور في فلك ظاهرة الإيجاز التي حَرِصَ عليها بل كلف بها حتى بالغ فيها ، فوضع رموزاً حرفيّة استغنى بها عن كلمات نصيّة كإشارته إلى المؤنث بقوله : «وبالهاء ..» ، ويومئ إلى الشيء المعروف بحرف (م) ، والموضع (ع)، والقرية (ة)، والبلد (د) ، والجمع (ج) ، وجمع الجمع (جج) .. وقد نظم بعض ذلك في قوله [٦] :

وما فيه من رَمْزٍ فخمسة أحرف

فميم لمعروف ، وعَيْـن لموضع

وجيـم لجمـع ، ثم هـاء لقرية

وللبلد الدال التي أهملت ، فـع

لقد مضى الفيروزآبادي في القاموس تحكمه خطة صارمة قوامها الإيجاز ، ولم يشأ أن يحيد عنها - في اللغة - قيد شعرة ؛ حتى دارت أغلب نقود اللغويين عليه حول القصور والغموض والإيهام وإغفال الشروح والشواهد ... وكل ذلك من لوازم الإيجاز .

ويغني في الاستدلال لذلك أن نسوق نصّاً من القاموس وما يقابله من شرحه في تاج العروس، لترى كيف طبق المجد خطة الإيجاز في العبارة وحَذْف الشواهد، قال في (صغو): «وأصْغى : استمع ، وإليه : مال بسمعه، والإناءَ : أماله، والشيءَ : نقصه، والناقةُ : أمالت رأسها إلى الرجل» [٧] .

إن بين أيدينا خمسة استعمالات لصيغة (أفعل) الرباعية من الجذر (صغو) ، وقد أوردها المجد فيما لا يزيد على سطر ونصف دون عزو إلى الكتب التي نقل منها، أو استشهاد لأحد تلك الاستعمالات ، مما أحوج شارحه إلى نحو عشرة أضعاف ما ذكره في القاموس حتى يعزو النقول ويوثّق الآراء ويستشهد للاستعمالات ، قال الزبيدي الشارح : "وأصغى فلان : استمع ، وأصغى إليه : مال بسمعه نحوه ، كما في الصحاح ، وفي المحكم : أصغى إليه سَمْعَه : أماله ، وأصغى الإناء للهرّة : أماله ، وفي المحكم : حرفه على جنبه ليجتمع ما فيه ، ومن المجاز : أصغى الشيء إذا نقصه ، كان الأَوْلى أن يقول : أصغى حقه نقصه - كما في الأساس - أو أن يقول بعد أماله : ونقصه - كما في الصحاح - ونصه : يقال فلان مصغي إناؤه إذا نقص حقه ، وأنشد ابن سيده للنمر بن تولب :

وَإنّ ابنَ أختِ القوم مُصْغـي إنـاؤه

إذا لـم يُزاحـم خالـه بـاب جلـد

وقيل : أصغى إناءه إذا وقع فيه ، نقله الزمخشري ، وأصغت الناقة إصغاءً ، إذا أمالت رأسها إلى الرَّجُل ، وفي بعض نسخ الصحاح : إلى الرَّحْل كالمستمع شيئاً ، وذلك حين يشد عليها الرحل ، نقله الجوهري ، وأنشد لذي الرمة :

تُصْغي إذا شدّها بالكَوْر جانحة

حتى إذا ما استوى في غرزها تَثِب» [٨]

لقد بات واضحًا أن خطة الاختصار عند المجد قائمة على أساس ذي شقين :

الأول : إيجاز العبارة ، وذلك بتجنّب عَرْض الآراء أو الخلافات أونسبة الأقوال ، مع الإشارة إلى مراده أحيانًا بحرف يغني عن كلمة [٩] .

الثاني : تجنُّب حشد الشواهد على اختلافها من قرآن وغيره ، ويكفي أن نعلم أن القاموس المحيط كله اشتمل على خمسين ومئتي بيت وشطر من الشعر [١٠] ، ونحن نستطيع أن نحصي مثل هذا العدد وأكثر من خلال مطالعة باب واحد من أبواب لسان العرب أو تاج العروس .

نحن لا ننعي على الفيروزآبادي أن أوجز في عبارته، ولا نستطيع أن نؤاخذه أيضًا على حذف الشواهد ما دام هذا منهجه الذي ارتضاه واختطه لكتابه وصرّح به في مقدمته كما أسلفنا ؛ لأن تحديد الخطة والنصّ عليها والالتزام بها - كل هذا - في حد ذاته منهج علمي واضح ، وهو - أعني الوضوح - من أهم ركائز المنهج العلمي للدراسات التي تعتمد على اللغة المكتوبة [١١] ، وهو أيضًا شرط في الفرضيات - أعني المسلّمات - كما هو شرط في التدوين بما ينتظمه من مادةٍ ومصادر ومصطلحات .

ولقد كان يمكننا - في ضوء ما تبيّن من إيجاز القاموس - أن نصنفه على أنه معجم لمتن اللغة دون بسطها أو شرحها لولا ما صرّح به مؤلفه في المقدمة، وما لفتنا من مادته واقتصاره في اللغة - وهو معجم لغوي يُفتَرض أن ألفاظ اللغة ومعانيها والاحتجاج لها من أسمى أهدافه - ثم هو على النقيض من ذلك توسّع كثيرًا في إيراد الحكايات والقصص الأسطورية مما لا شأن للغة به ، توسُّعًا يخرج به عن مصطلح المعجم وأهدافه وحدّ المعجمية ، بل يعدّ كثير مما ذكره في هذا الشأن - وسنذكره - من قبيل الخرافات ، وذكْرُها على هذا النحو المفصّل وبهذا الكم في معجم لغوي مما يُضحك الثكلى ، ومن ثم أشار الشدياق إلى تلك الثلمة في القاموس ونبّه عليها [١٢] .

عن الأسطورة والخرافة والوهم :

ترتبط الأسطورة في أذهان العامة بالكذب والباطل والخبر الذي لا أساس له ولا فائدة تُرجى من ورائه ، وهذا المفهوم السائد مأخوذ من الاشتقاق اللغوي والمعنى الاصطلاحي للكلمة ، فالأسطورة : «قصة خرافية تدور حول الآلهة والأبطال، والأحداث الخارقة للعادة، والأباطيل، التي تُنسب إلى غير الأنبياء وأصحاب الكرامات» [١٣] .

ويرى بعض الباحثين أن أصل الكلمة يوناني : هستريات = حكاية ، تاريخ ، ومنه كلمة : istoreya إسطوريا بالمعنى نفسه في السريانية ، على الرغم من أننا نرى أنها من المشتركات اللغوية القديمة الموروثة ؛ لورودها في غير لغة قديمة بالمعنى ذاته ، فهي كلمة توارثتها أممٌ كثيرة ، ومن ثم فلا وجه للحكم بأصالتها في بعض اللغات وفرعيّتها في الأخرى .

وقد ورد اللفظ بصيغة الجمع في القرآن الكريم تسع مرات [١٤] ، وهو فيها جميعًا قد أضيف إلى لفظ (الأوّلين) - أساطير الأولين - جاء في تفسيرها : هي الأباطيل والأكاذيب ، والأحاديث لا نظام لها ، جمع إسْطار وإسْطارة وإسْطير وإسْطِيرة وأسطور وأسطورة [١٥] .

وفي قوله تعالى **﴿حَتَّى إذا جاءُوك يُجَادِلونَكَ يقولُ الذين كَفَروُا إنْ هذا إلاّ أساطير الأوّلين﴾** قال المفسرون[١٦]: أساطير جمع إسطارة ، وهي الترهات ، قاله أبو عبيدة ، وقيل : أسطورة كأضحوكة ... يقال : سطرَ علينا أي أتانا بالأباطيل أو بأحاديث تشبه الباطل ، فتأويل (يقول الذين كفروا إن هذا إلا أساطير الأولين) : يجعلون كلام الله وأصدق الحديث خرافاتٍ وأكاذيبَ ، وهي الغاية في التكذيب . ويلفت انتباهنا إضافة كل ما ورد من هذه الكلمة في القرآن الكريم إلى لفظ : (الأولين) ، ذلك أن الأساطير تُنْسب عادةً إلى عصور غابرة موغلة في القِدم ، ولا يمكن عزوها إلى حالٍ حاضرة ؛ لأن الواقع ينفيها ويقضي بكذبها.

والأسطورة - من حيث هي - قديمة ، وقد تداولت كل أمّة أساطير خاصّةً بها عبّرت عن فكر أسلافها وصوّرت أمجادهم وعقائدهم ، وما زالت الأسطورة مادة خصبة في آداب الأمم يسبح فيها الخيال ليمتزج بالواقع .

ولدينا لفظ يزاحم لفظ الأسطورة في المدلول ، وهو الخرافة ، قالت العرب [١٧] : حديث خرافة ، وهو المستملح من الكذب ، والخرافة نسبة إلى رجل من عذرة أو جهينة ، زعموا أن الجنّ اختطفته ثم رجع إلى قومه فكان يحدّث

بأحاديث مما رأى يعجب منها الناس فكذّبوه ؛ فجرى على ألسن الناس التعبير عن كل حديث كذب مستملح بأنه حديث خرافة .

حقاً لم يرد هذا اللفظ في القرآن الكريم مطلقًا ، لكنّ العرب استعملته فيما ذكرنا ، قال شاعرهم :

حَياةٌ ثم مَوْتٌ ثم بَعْثٌ   حديثُ خرافةٍ يا أمَّ عمرو !

وكثير من الباحثين يجعلون الحكاية الخرافية لونًا من ألوان الأساطير [١٨] ، ومن يميز بين الأسطورة والخرافة منهم يجعلون آية ذلك ارتباط الأسطورة بالتراث الفصيح، بخلاف الخرافة التي تشيع في العامية بوصفها جزءًا من الحكاية الشعبية .

نحن لا نميل إلى التمييز بينهما من هذه الجهة ؛ لأن كثيراً من الخرافات تُعالَج بالفصحى ، كما أن بعض الأساطير تتوارث العامة روايتها باللغة المبتذلة ، ومن هنا لا نأمن امتزاج الأسطورة بالخرافة [١٩] .

ويمكننا أن نقرر عدة أمور ترتبط بموضوع هذا البحث ويقوم عليها ، وهي أيضًا تضع بعض الحدود الفاصلة بين الأسطورة والخرافة :

– إن موضوع الأسطورة في قضية (أساطير القاموس) أوسع من ذلك التحديد الاصطلاحي الذي سبق نقله ؛ ذلك أن المراد بالأسطورة هنا لا يقتصر على القصّة الخرافية ، وإنما هو كلّ أمر خارقٍ للعادة نادر الحدوث أو مستحيله صحيحًا كان أو غير صحيح سواء أكان موضوعه دينياً أم اجتماعياً أم جغرافياً .. أم غير ذلك .

– إن جمهور الأساطير الموروثة ينتمي إلى عهود ما قبل الديانات السماوية السائدة ، وأما الخرافات فهي في الغالب أحدث من ذلك ، ومن هنا تُضاف الأساطير في التعبير الفصيح إضافة تشكّل جزءًا من معناها التاريخيّ القديم وتنبئ عن عمرها الذي يمتدّ إلى عهود سحيقة من التاريخ الغابر ، قالوا : أساطير الأولين [٢٠] ، ولم يفعلوا ذلك في الخرافة ؛ حيث لا تعمر كثيراً ، تنطلق على هيئة شائعة ، ثم لا تلبث فتموت أو تطوى صفحتها ، إذ «يبدو أن أصل الخرافة مجرد شائعة ، ثم زيد فيها وأصبحت جزءًا من تراث الشعب المنقول ...» [٢١] . وغالبًا ما تكون أقصر عمرًا وأقلّ مُكثًا من الأسطورة ، فإذا تضمّنت الحكاية الخرافية موضوعًا دينيّاً قديمًا فهي – في الأصل – أسطورة ابتُذلت لغة ومضمونًا بعد أن عُولجت باللسان الشعبيّ وتزيّد فيها الرواة وحرّفوها ، وبالتالي يمكننا أن نردّ بعض الخرافات إلى أصل أسطوري لكنها تعرضت لزيادات القصاصين وتحريفاتهم .

– وبعض الأساطير العتيقة تناولتها الأقلام بالمعالجة الحديثة ؛ فأضفت عليها مسحة من الواقعية وقربتها إلى أذهان الناس ، خصوصًا ما تمّ تحويله منها من لغة مكتوبة إلى مشاهد مرئية ، كرحلات السندباد وصراع الإنسان مع الشرّ ممثل في ذلك الكائن الأسطوري الهائل والتنين الخرافي ... وغير ذلك .

– هناك طائفة مما يصنف ضمن الأساطير والخرافات لا نستبعد أن تكون ذات أصل قديم في الواقع المادي ، كقصة حيي بن يقظان لابن طفيل ، تلك التي صورت في شرائط مرئية في العصر الحديث ، ونحن لا نستبعد هذا أيضًا مع بعض ما ذكره الفيروزابادي في القاموس مما سننقله أو نشير إليه في هذا البحث .

– للأساطير والخرافات كائنة ماكانت في خيال الراوي وفي النص المكتوب شخصيتها وحدودها ورموزها الدلالية التي يجب أن تكون محلّ اعتبار في أذهان الدارسين لا على اعتبار صدقها، وإنما على اعتبار أنها تمثل نمطًا من أنماط تفكير الشعوب وخيالهم ومدى تحضرهم وإن انفصلت عن عالمنا الزمني الذي نعيشه ، قُلْ – إن شئت – هي تأريخ لتفكير الأمم في حقب زمنية سالفة .

لا شك أنه كانت للعرب في جاهليتهم أساطير وحكايات خرافية «ولكن ما وصلنا من تراث الجاهليين – وإن تضمّن شيئًا من الخرافات – لايدلّنا على رصيد أسطوري يُذكر بالتقدير» [٢٢] ، ويرجع الدارسون قلّة ما وصلنا من الأساطيرالجاهلية إلى أسباب ، منها [٢٣] :

١ – أن الإسلام وقف سداً منيعًا في وجه الوثنية الجاهلية وكل ما من شأنه أن يمس جوهر العقيدة ، ومن ثم

حجب الإسلام كثيراً من أساطير الجاهلية فلم تصلنا.

٢ - بُعْد الشقة وطول الأمد بيننا وبين الأسطورة الجاهلية؛ مما أدى - في النهاية - إلى نسيان هذا الجانب من التراث الجاهلي .

٣ - اعتزاز العربي بشخصيته والتزامه بالواقع ، ومن هنا لم يسمح للخيال أن يلعب به أو يخدعه زيفُه وبريقُه ، فما ينبغي له - وهو الحريص على شخصيته الملتزم بواقعه - أن يكون صريع خيال أو يعيش في ظلال من الزيف والوهم !

وهذه الأسباب بجملتها ضعيفة أوْهَى من خيط العنكبوت ؛ لأن الإسلام لم يقف سداً في وجه التراث المتصل بالحياة العربية الجاهلية ، بل إن أحداً لا ينكر أن جمهور ما وصلنا عن الحياة العربية الجاهلية إنما كان عن طريق القرآن والشعر ، ودارس الحياة الجاهلية اليوم إنما يعتمد - في المقام الأول - على نصوص هذين المصدرين ؛ لتمده بسمات المجتمع الجاهلي وما ساده من عبادات وشعائر وطقوس وعادات ، وما الأساطير إلا حكاية عن تلك الطقوس والشعائر ...

وأما بُعد الشقة وطول الأمد فلا يمكن أن يكونا سبباً في نسيان الأسطورة ، فقد احتفظت الذاكرة العربية - قبل التدوين - بالشعر والقرآن والحديث والنوادر والحكم والأمثال ... ولا يمكن - إزاء هذا - ادعاء نسيان تلك الذاكرة للأسطورة والخرافة الجاهلية فقط دون غيرها مما احتفظت به ، فإما أن هذه الذاكرة قد احتفظت بكل شيء، وإما أنها نسيت كل شيء [٢٤] .

واعتزاز العربي بشخصيته أيضًا ليس سببًا في إهمال الجانب الخياليّ المتمثل في الخرافة والأسطورة ... ولا شك أن هذه التأويلات لِقلّة الأسطورة المروية في تراث العرب تسيء إلى الثقافة العربية .

ومهما يكن من أمر ؛ فإن قلّة الأسطورة العربية أمر واقع لا يسعنا إنكاره ، ولكن علينا أن نبحث عن أسباب حقيقية وراء ذلك :

لقد شهد العصر العباسي أكبر حركة لتنقية التراث العربي من الخرافات والأساطير التي رأى مدونو التراث في ذلك العصر أنها لا تتفق وواقع المسلمين في ذلك الوقت، كما أنها تنافي - في جوانب منها - شيئاً من مبادئ الإسلام حسب رؤية مُدَوِّني ذلك التراث في تلك الحقبة الزمنية ... ومن هنا يمكن عدّ ذلك سببًا من أسباب نُدرة الأسطورة العربية .

وبعض أسباب ندرة الأسطورة والخرافة في التراث العربي يمكن ردّها إلى أن العصر الجاهلي - الذي وصلتنا أنباؤه وشهد بعد ذلك البعثة والرسالة - لم يكن من عصور التلقائية التي تترعرع فيها الأساطير وتنمو فيها الخرافات ، لكن ذلك العصر شهد - لا شك - معرفة العربي الجاهلي بما نقصده بالأسطورة والخرافة وحدّهما الحقيقي، ولولا ذلك لما استطعنا أن نؤصِّل لهذين الاستعمالين لغوياً من خلال ما نطق به السلف . إن كثيراً مما شاع على ألسنة العرب من خرافات وأساطير راجع إلى تأثرهم بالفرس والهنود واليونان أو نقلهم هذه الأساطير فعلاً عن تلك الأمم مع تحريفها كي توائم الحياة العربية ، لكن هذا لا ينفي معرفة العربي الجاهلي بالأسطورة مطلقًا، فإن كثيراً من مدوني التراث العربي أشاروا إلى أساطيرَ وخرافاتٍ عربية الأصل والنشأة ، غير أن طائفة من العقلانيين منهم - مثل الجاحظ ٢٥٥هـ - دَوَّنُوا شكوكهم حول تلك الأساطير التي شاعت بين العرب، ومن ثم قل احتفال الناس بها، وربما باد أكثرها نتيجة الشك فيها وإهمال روايتها، إضافة إلى ارتباطها في أذهان الناس بالكذب.

لقد أورد الجاحظ طرفًا عن علاقة الشعراء بالجنّ ، ورؤية ابن آدم للشيطان ، ثم قال : «والعامة تزعم أن الغول تتصور في أحسن صورة إلا أنه لابدّ أن تكون رجلها رجل حمار ... وذكروا أن العامّة تزعم أن شقّ عين الشيطان بالطول» [٢٥] .

وذكر هو أيضًا بعض الطرائف عن علاقة الإنس بالسعلاة والجن وغيرهما ، لكنه شكك في صدقها وغمز في الإيمان بها، أورد حكاية السعلاة التي أقامت في بني تميم حتى ولدت فيهم ، فلما رأت برقًا يلمع من شق بلاد

السعالي حنَّتْ وطارت إليهم ، وأنشد الشعراء في ذلك شعرًا ، ثم علّق بقوله : «ولم أعِب الرواية، وإنما عِبْت الإيمان بها، والتوكيد لمعانيها، فما أكثر من يروي هذا الضرب على التعجب منه ، وعلى أن يجعل الرواية له سببًا لتعريف الناس حق ذلك من باطله ...» (٢٦) .

ومن هنا كان لهؤلاء العلماء من مدوني التراث العقليين دور لا ينكر في التشكيك في كثير من الأساطير والخرافات العربية تارة ، أو الدعوة إلى نبذها واطراحها تارة أخرى ! ولقد استخدم الأدباء والقصاصون العرب ما وصلهم من تلك الأساطير مادة ملهمة ، فأفرزت قرائحهم صورًا أدبيّة وشعريّة تنطق بالكثير عن علاقة الإنسان بالجن والشيطان وعالم الخوارق (٢٧)، وتصور ذلك بعض طرف كتاب الأغاني ومقامات الهمذاني، وبخاصة المقامة البغدادية ، وهذا يعني أن بعض الأساطير العربية الموروثة هي عربية الأصل والأرض والأرومة ، ويعنينا أن نشير إلى أنّ ماحشا به المجد الفيروزابادي قاموسه خليط من الأساطير العربية وغيرها .

لكن الأسطورة العربية تعرّضت لغير قليل من المسخ والتحريف وعبث الهواة ، وقد كان من أهم أسباب هذا ذلك الصراع الذي نشب بين العدنانية والقحطانية فلسنا نغالي إذا افترضنا أن ذلك الصراع أدّى فيما أدى إلى اختلاق بعض القصص الأسطورية ووضعها وضعًا ، وكان من أشهر الرواة العرب الذين سلكوا هذا الطريق : وهب بن منبه والهمداني وعبيد بن شريّة ، كما أن بعض الأحاديث التي تتعلق بهذا الموضوع تظهر عليها سمات الوضع ، وآية ذلك ما ورد في حديث إسلام تميم الداري الذي خرج هاربًا من أرضه في الشام ، فضلّ في البحر وصادف أهوالاً وغرائب ، منها الجساسة - الشيطان (٢٨) ! .

ولقد جعل بعض القحطانيين من أجدادهم أنصاف آلهة، والأمثلة تجدها في أخبار سيف بن ذي يزن الحميري، والهميسع ، وتُبّع الأكبر ، وشمر يهرعش ... ولا ننكر إلى ذلك أن أخبار هؤلاء تعرضت لمسخ وزيادة وتحريف على ألسنة الرواة أيضًا عبر التاريخ؛ مما زاد في غرابتها وارتباطها بالأساطير .

وبرع القاصُ الشعبي في إخباء عنصري الصدق والكذب في الخرافة ، لا على مستمعيه فقط ، وإنما على الرواة العلماء في بعض الأحيان أيضًا ! .

فقد ظن طائفةٌ من العلماء - بعد مُضيّ زمن على شيوع تلك الخرافات وروايتها - أنها من مرويات العلماء المدققين ، فأحسنوا الظن ونقلوها دون أن يكون لها سند صحيح موثوق أو راوٍ معروف ، ولم يشكّ في هذه الروايات إلا نفر من العلماء العقليين كالجاحظ على ما أشرنا (٢٩) ، وهنا يجب التفريق بين نوعين من الرواة : الراوي الشعبي الذي يملك حريّة أكبر في التلاعب بالنصّ وتحريفه عن وجهته لإرضاء جمهوره ، والراوي المدقق العالم الذي يتقيّد بالنصّ ويصبّ مجهوده على تحريره سندًا ومتنًا ؛ كي يصل به إلى أقرب صورة من الحقيقة ، لا يعنيه إلا إحقاق الحق ، دون أن يوجهه ذوق جمهور أو غير ذلك .

ويبدو أن المجد الفيرزابادي كان أحد أفراد تلك الطائفة التي نقلت الأساطير والخرافات دون تمحيص؛ اغترارًا بصحّة روايتها وتوهمًا لصدق النقلة فيها، وربما رغبةً في تضمين القاموس من الطرف والغرائب ما يلفت الانتباه إليه من بين المعجمات اللغوية ؛ فحشد فيه عددًا من الأساطير والخرافات يقطع باتجاهه هذا، واستطرد في الحديث عنها على خلاف شرطه، وكما لم يفعل في عرض مادته اللغوية !

مع أساطير القاموس المحيط :

ننتهي مما قدمنا إلى أن الأسطورة حكاية تاريخية أو دينية أوجغرافية أو علمية ... قوامها الخوارق والأعاجيب التي لم تقع بتفاصيلها ولا يقبلها العقل على حالها، فإن كان شيء منها يستند إلى واقع فقد تُزيد فيه كثيرًا ، حتى إننا عندما نريد أن ننفي وجود أمر ما أو نستبعد حدوثه نقول عنه إنه أسطوري (٣٠).

وقد تضمن القاموس المحيط أنواعًا من الأساطير والخرافات ، منها ما يتصل بالعلم والجغرافيا والدين ، وأكثرها تتصل بالتاريخ والسير .

أ - أساطير علمية :

نعني بها تلك الحكايات التي ذكرها المجد وأثبتت الكشوفات وحقائق العلم الحديث أنها على خلاف الواقع ، فمن ذلك قوله :

- «الفَقَنَّس - كعملس - طائر عظيم بمنقاره أربعون ثقبًا يصوِّت بكلّ الأنغام والألحان العجيبة المطربة ، يأتي إلى رأس جبل فيجمع من الحطب ما شاء ويقعد ينوح على نفسه أربعين يومًا ، ويجتمع إليه العالم يستمعون إليه ويتلذذون ، ثم يصعد على الحطب ويصفق بجناحيه ؛ فتنقدح منه نارٌ ، ويحترق الحطب والطائر ويبقى رمادًا ؛ فيتكون منه طائر مثله ...»[٣١] .

وقد ذكره شارحه في تاج العروس موثقًا عن حياة الحيوان للدميري ، ثم شكّ في صحته ؛ إذ علق على قول المجد : «ذكره ابن سينا في الشفا ..» بقوله : «فالعهدة عليه» [٣٢] - يعني ابن سينا - وهذه الخرافة لم يذكرها جمهور أصحاب المعجمات .

- قال المجد: «اللُّوف بالضم ... : نبات له بصلة كالعُنْصُل، وتُسمى الصرّاخة ؛ لأن له في يوم المهرجان صوتًا يزعمون أن من سمعه يموت في سنته» [٣٣] ، وأورده الشارح ولم يعلق عليه [٣٤] .

- «السَّمَنْدل : طائر بالهند لا يحترق بالنار»[٣٥] ، واستهوت الخرافة شارحه ؛ فزاد : «ويقال إنه إذا هرم وانقطع نسله ألقى نفسه في الجمر ؛ فيعود إلى شبابه» [٣٦] ! .

- وقال في الزِّبَعْرى إنها: «دابة تحمل بقرنها الفيل [٣٧]»، وقال شارحه : «قيل إنها الكركدن ، وقيل نوع يشبهه» [٣٨] .

- وقال عن الرخ أيضًا : «طائر كبير يحمل الكركدن» [٣٩].

- ومن أساطيره العلمية ما ذكره في (شحث)، قال : «شحيثا: كلمة سريانية تنفتح بها الأغاليق بلا مفاتيح»[٤٠]، فسخر منه الشدياق قائلاً : «وهو باطل من وجهين، الأول : أن صيغة هذه الكلمة لا توافق صيغ اللغة السريانية ، وإنما يوجد فيها شحتو بالتاء أي الوسخ ، وشحد بالدال وهو البرطيل، وأظنّ هذا هو الذي يفتح الأغاليق بلا مفاتيح . الثاني : كيف يكون عند السريان هذه الكلمة وهم لا يعرفونها ولا يستعملونها فتكون الدنيا كلها مسخرة لهم ؟» [٤١] ، قلت : لا مناسبة بين ما ذكره المجد وعلوم العربية ، بل هو بعلوم السحر وحساب النجوم أوفق .

ب - أساطير جغرافية :

ذكر الفيروزابادي طائفة من الأساطير الجغرافية تلك التي تتصل بالكون وأحواله وتقاسيمه من جماد وهواء ونار وماء ، وهي التي يمكن أن نتعرف عليها باتصالها بعناصر الطبيعة ، لكن ما نورده منها لا تقرّه حقائق الجغرافيا ونواميس الكون ، فمن ذلك :

- «والجزائر الخالدات - ويقال لها : جزائر السعادة - : ست جزائر في البحر المحيط من جهة المغرب ، *منها يبتدئ المنجمون بأخذ أطوال البلاد* ، تنبت فيها كل فاكهة شرقية وغربية وكل ريحان وورد وكل حب من غير أن يغرس أو يزرع» [٤٢] .

وعلق عليه الشدياق في أسطورة الجزائر الخالدات ، وكان مما قاله : «وهنا ملاحظة من عدة أوجه : أحدها أن المحشي قال : الصواب أنها سبع كما جزم به جماعة ممن أرّخها . الثاني : أن الصاغاني قال إنها ست في أقصى بحر المغرب، ولكن لم يقل إنها ينبت فيها كل فاكهة ... إلخ. الثالث : أن ابن سيده والجوهري وصاحب اللسان لم يذكروها. الرابع : أن المصنف لم يذكر سكان هذه الجزائر ، فإن كانت غير مسكونة فما الفائدة من وجود الفاكهة فيها؟ الخامس : أن الإفرنج لم يطلعوا عليها في هذا العصر ، فأين ذهبت ؟» [٤٣] ونحن نزيد بأن في قوله : «منها يبتدئ المنجمون ...» إيهامًا وتعمية ، كما أن قوله : «من غير أن يُغرس أو يُزرع ..» فيه إغراب يدعو إلى الريبة !

وفي تعليق الشارح عليه مزيد من الغموض والإغراب، قال : «سميت بذلك لأنه كان معتقدهم أن النفوس السعيدة هي التي تسكن أبدانها في تلك الجزائر ، فلذلك كانت الحكماء يسكنون فيها ويتدارسون الحكمة هناك ، ويكون مبلغهم دائمًا فيها ثمانين كلما نقص منهم بعض زِيد ، والله أعلم . وأما وجه تسميتها بالخالدات فلأن

الجنة عندهم عبارة عن التذاذ النفس الإنسانية باللذات الحاصلة لها بعد هذه النشأة الدنيوية ، بواسطة تحصيلها للكمالات الحكمية في هذه النشأة وعدم بقاء شيء منها في القوة ، وخلود الجنة عبارة عن دوام هذا الالتذاذ للنفس ، كما أن الخلود في النار عندهم كناية عن دوام الحسرة على فوات تلك الكمالات ، فعلى هذا يكون معنى جزائر الخالدات : هو الجزائر الخالدة نفس سكانها في جنة اللذات النفسانية المكتسبة في الدنيا ... قال شيخنا : والصواب أنها سبع كما جزم به جماعة ممن أرّخها ، وهي واغلة في البحر المحيط المسمى بأوقيانوس من جهة المغرب غربي مدينة سلا على سمت أرض الحبشة ، تلوح للناظر في اليوم الصاحي الجوّ من الأبخرة الغليظة ، وفيها سبعة أصنام على مثال الآدميين تشير : لا عبور ولا مسلك وراءها ، منها يبتدئ المنجمون بأخذ أطوال البلاد على قول بطليموس وغيره من اليونانيين ويسمون تلك الجزائر بقناريا ، وذلك لأن في زمانهم كان مبدأ العمارة من الغرب إلى الشرق من المحلّ المزبور ، والإبرة في هذه الجزائر كانت متوجهة إلى نقطة الشمال من غير انحراف ، وعند بعض المتأخرين ورئيس إسبانيا : ابتداء الطول من جزيرة فلمنك ، وقالوا : الإبرة في هذه الجزيرة متوجهة إلى نقطة الشمال من غير ميل إلى جانب ، وعند البعض : ابتداء الطول من الساحل الغربي ، وبين الساحل الغربي والجزائر الخالدات عشر درجات على الأصحّ ...» (٤٤) .

فقد ترى أن النصوص المبهمة التي ذكرها المجد ألجأت الشارح إلى إغراب وإبهام وتَوَسُّع لا صلة له بالفن المعجمي ، وإذا استفسر الشدياق عن سكان تلك الجزائر فقد أجاب الزبيدي بأنهم ثمانون من الحكماء ، وركن إلى ضرب من الكلام الغريب فقال إن عددهم فيها لا يزيد على ثمانين ، وكلما نقص منهم بعض زيد عوضاً ! ! .

ولعمري ما مدخل «مدينة سلا ، وأرض الحبشة ، والأصنام على مثال الآدميين ، وبطليموس ، واليونان ، وقناريا ، ورئيس إسبانيا ...» بالفن المعجمي العربي ، وهل سُمع ذلك من الأثبات الثقات الذين تُرتضى عربيتهم أن نقله عالم ممن شافهوا الأعراب ، وليت شعري كيف صحّت تلك الكلمات في اللغة العربية ؟

– ومن الأساطير الجغرافية التي كلف بها المجد قوله: «وهِنْد مَنْد : نهر بسجستان ، يَنْصَبّ إليه ألف نهر فلا تظهر فيه الزيادة ، وينشقّ منه ألف نهر فلا يظهر فيه النقصان» (٤٥) ، وأنا لا أدري معنى لذلك الكلام الذي يغلّفه غشاء التسلسل والدور، ولا تؤيده حقائق الجغرافيا الحديثة.

– ومن الخرافات الجغرافية وإبهام الكلام في القاموس : «جابَلَص – بفتح الباء واللام أو سكونها – بلد بالمغرب ليس وراءه إنسي» (٤٦) .

ومن جغرافياته الموهمة قوله في (الوقواق) : «بلاد فوق الصين» (٤٧) ، وقد ذكرها الشارح دون تعليق ، لكنا لا نعلم معنى الفوقية في عبارة المجد ، وهل المراد العلوّ الذي هو ارتفاع أو غير ذلك !

وقال في (قوف) : «والقاف ... : جبل محيط بالأرض أو من زمرد ، وما من بلد إلا وفيه عرق منه ، وعليه ملك إذا أراد الله أن يهلك قومًا أمره فحَرَّك فخَسِف بهم» (٤٨) ، وهنا تأمُّل من وجوه :

الأول : أن نص المجد هنا قاطع بإيمانه بما ذكر ، وليس فيه إشارة إلى شك .

الثاني : أن الشارح توسَّع في هذه الأسطورة بذكر غيبيات لا يعلمها إلا الله ، ومن ذلك قوله : «أو هو جبل من زمرد أخضر ، وقيل من ياقوتة خضراء وإن السماء بيضاء، وإنما اخضرت من خضرته» ، يعني من خضرة ذلك الجبل !

الثالث : قوله في الملك الذي يلي أمر العرق في كل بلد : «يقال إن اسمه صلصائيل» !

الرابع : إنه عزا ذلك كله في صدر كلامه إلى ما جاء في بعض التفاسير ، ثم قال معقبًا في خاتمة الكلام: «كذا ذكره بعض المتكلمين على عجائب المخلوقات».

الخامس : ما وقع في نصّ الشارح من اختصار بالحذف لنصّ القاموس ، وهو غريب حقّاً ؛ إذ جاء في نص القاموس : «أمره فحَرَّك فخُسِف بهم» ولم

ترد جملة (فحرك) في نص الشارح [٤٩] ، فإما أن تكون نسخة الشارح من القاموس كانت ناقصة في هذا الموضع سقطًا، أو يكون ذلك من اجتزاء الشارح نفسه سهوًا .

ج - أساطير تاريخية :

اشتمل القاموس المحيط على كثير من الأساطير التاريخية التي تتناول سِيرَ أشخاص وأعلام ، منهم من عاشوا فعلاً وحققوا أعمالاً عظيمة يُشار إليها أو عرض لهم من الحوادث الكبرى ما جعلهم محطًا لألسنة القصاص، وعلى مَرّ الأيام أضاف إليهم الخيال القاصّ ما وضعهم في إطار خارقٍ عجيب يتحركون فيه [٥٠] ، ومنهم أيضًا أشخاص من ابتكار الخيال المحض ، لا ندري كيف ساغ لعالم اللغة بصفة خاصّة أن يردد قصصهم كأنهم كانوا واقعًا حقيقيًا لا شكَّ فيه !

- طحث : «طحمورث : ملك من عظماء الفرس ، ملك سبعمائة سنة !» [٥١] .
- رثد ، قال عن مَرْثَد - كمسكن - : «مَلِك لليمن ملكها ستمائة سنة» [٥٢] .
- حيي : «وذو الحية : مَلِك مَلَك ألف عام» [٥٣] .
- عوج : «وعُوج بن عُوق - بضمهما - رجل ولد في منزل آدم ، فعاش إلى زمن موسى ، وذُكِر من عِظَم خلقه شناعة» [٥٤]، وبين آدم وموسى نحو ألف سنة !

إن المشاهد المعلوم والمتبادر إلى أذهان العقلاء أنه يندر أن يعيش الآدمي أكثر من مئتي سنة ، ولم نعلم ممن ورد خبرهم في نصٍّ صحيح من عُمِّر طويلاً غير نوح عليه السلام ، فهل ترى صاحب القاموس استَخَفَّ بعقول القراء وبالغ أو نقل مبالغات فيها غلوّ ؟

لا جرم إنّ ما ذكره المجد غير مدفوع برأي الأستاذ عبدالوهاب النجار ؛ إذ رأى - وهو يناقش عمر نوح عليه السلام - أن القدماء كانوا يعيشون أعمارًا طويلة ؛ لأن حياتهم كانت ساذجة خالية من الهموم بخلاف المعاصرين الذين قصرت أعمارهم كثرةُ المتاعب وطولُ المشقات ، كما ذكر أن بعض القدماء كانوا يعدّون الشهر عامًا ، ونصُّ عبارته في ذلك : «والذي أراه أنه لا مانع من أن يعمر آدم ومن قرب منه أعمارًا طويلة لأن النوع الإنساني كان في بدء نشأته لم يحمل همومًا ولم تعتوره الأمراض المختلفة ، ولم تنهك قوته الأطعمة التي لا يقدر على هضمها ، فكان من المعقول أن يعيش طويلاً ... وهنا رأي آخر ، وهو أنّ الأقوام الأولين كانوا يعدّون كل شهر عامًا ، فإذا قالوا ألفًا ومائتي سنة فإنما يعنون مائة عام من أعوامنا ...» [٥٥] ، فالثابت حقًا أن طول أعمار القدماء لم تكن لتصل إلى الحدّ الذي ذكره المجد ، إلا مَن اختصّه الله بخصيصة كنوح عليه السلام ، كما أن حياة الرسل لم تكن خالية من الهموم ، وكيف ذاك وهم يحملون رسالة يلاقون من أجلها عنتًا ومشقة وعناد أمّة !

كما أن المجد نقل تلك الأساطير في قاموسه بلهجة من يعتقد في صحتها ، ولم يبد شكًا فيها ، إضافة إلى أن معاصريه ومن قبله كانوا يعدون العام عامًا والشهر شهرًا .

وموقف الزبيدي من الأساطير السابقة مضطرب ، ذكر الأسطورة الأولى باسم (طخمورث) - بالخاء المعجمة - وزاد بأنّ نسبه يتصل بنوح عليه السلام ، ولم يبد شكًا في القصة [٥٦] .

وأورد النصّ الثاني في (رثد) [٥٧] ، ولم يعلق بإثبات أو نفي .

ثم ذكر الأسطورة الثالثة وفي تعليقه ما يشي بعدم التسليم بصحتها ، قال : «وذو الحيَّة زعموا أنه ملك ... فلطول عمره لقبوه بذلك لأن الحيّة طويلة العمر» [٥٨] .

وأشار في الأسطورة الرابعة إلى تحقيق المجد للاسم، قال في (عوق) : «ومن قال عوج بن عنق فقد أخطأ» [٥٩] ، ثم زاد الشارح بما نقله من أن صاحب الأسطورة كان من الفراعنة يوصف من الطول بأمر شنيع، وأنه كان إذا قام كان السحاب له مئزرًا ، وأنه صاحب الصخرة التي أراد أن يطبقها على عسكر موسى عليه السلام [٦٠] .

لقد أشرنا فيما مضى إلى أن الأسطورة العربيّة تعرّضت لغير قليل من التحريف والزيادة والمسخ ، ويدلّ على ذلك أن الثعالبي النيسابوري ذكر أسطورة عوج بن

عوق [٦١] وزاد وتوسّع في وصف شناعة خلقه ، فكان مما ذكره أنه كان من جلساء نوح، فلما أُمر نوح بصنع الفلك أراد عوج أن يساعده فقطع أطنانًا من الخشب وحملها متوجهًا إلى نوح ، ثم وسوس له الشيطان بأن نوحًا سيحرقه بهذا الخشب ، فألقاه على الأرض وأخذ شجرة منه ليؤدب بها نوح ، فلما طارحه الحديث فيما وسوس به الشيطان إليه أقنعه نوحٌ بأن ذلك إبليس ، وأخذ الشجرة فصنع منها الفلك وتبقى أكثرها !

ولقد كان من زيادات الرواة أيضًا في شناعة خَلْق عوج ما ذكروه من أنه كان يفسح ما بين قدميه ، فتكون إحدى رجليه على شاطئ بحر القُلْزُم (الأحمر) والأخرى على الشاطئ الثاني ، ثم يهوي بيده فيصيد من حيتان البحر الضخمة ما شاء ويرفعه إلى جهة الشمس فيُشوى من حرّها ثم يأكله !

وقالوا فيما قالوا بشأنه إنه فرض إتاوة على أهل كل مصر بأن يتناوبوا صنع ثوب له كل عام ، فلما عجز أهل مصر ما عن الوفاء بذلك عامًا رفع صخرة وأراد أن يطبقها على البلد ، فأرسل الله ملكًا في صورة طائر نقب الصخرة من فوق رأسه ؛ فهوت واستقرّت على عنقه وطُرح أرضًا ، فكانت رأسه في اليمن وقدماه في الشام – أو عكس ذلك – وأخذت السباع تنهش سيقانه ، وكان يظنّ أنها ذباب فيتوسّل إلى تجار الرحلات بأن يهشوا على ساقيه ليطير الذباب !

لا شك أن هذا كله من ثمار اتساع خيال الرواة والقصاص في ذكر أخبار عوج بن عوق ، فالأسطورة – كما ألمحنا – تفتقر إلى عناصرَ مهمةٍ مما يلزم حقائق العلم ومن أهمّها : الدقة ، والتقيّد بالنصّ ، وصدق النقلة ، وتتمتع الأسطورة مقابل هذا بجانب ثراء الخيال وحرية التلاعب بالنص .

لقد كان للفيروزابادي أيضًا دورٌ في إدخال بعض القصص في الإطار الأسطوري ، وذلك عن طريق التلاعب بنصوص القصص مما يضفي عليها ثوبًا خياليًا ، هو ذكر أن أبا عروة «رجل كان يصيح بالأسد فيموت ، فيُشَقّ بطنه فيوجد قلبه قد زال عن موضعه ، قال النابغة الجعدي :

زَجْرَ أبي عروةَ السِّباعَ إذا
أشْفَق أن يختلِطْنَ بالغَنَم» [٦٢]

والسبع في اللغة : كل ذي ناب ومخلب مما يعدو على الناس والدّوابّ فيفترسهم ، كالكلب والذئب والنمر والأسد.

فزجر أبي عروة السباع يمكن أن يُقْصَد به أضعفها، لكن المجد خصصه بأقواها بأسًا وشكيمة ، فقال : «كان يصيح بالأسد ..» ويدل على تلاعبه بالنصّ أن الزمخشري قال : «كان يزجر الذئب» [٦٣] ، وأما ابن سيده فلم يتدخل في النصّ ، قال شارح القاموس : «رجل – زعموا – كان يصيح بالأسد ، وفي المحكم : بالسبع ... قال شيخنا : كتب بعضٌ على حديث أبي عروة ما نصه :

كأنّــهُ خَبَـرٌ لم يـروِه ثقــةٌ
ولَيْس يَقْبَلُهُ في الناس من أَحَدِ

... وكتب البدر القرافي عند هذا البيت [يعني بيت الجعدي] : ولا دلالة في البيت على ما ذكر . قلت : وهو مدفوع بأدنى تأمل ...» [٦٤] .

ونص الجاحظ في هذا الخبر : «وكان أبو عروة – الذي يقال له : أبو عروة السباع – يصيح بالسبع – وقد احتمل الشاة – فيُخليها ويذهب هاربًا على وجهه ، فضرب به الشاعر المثل – وهو النابغة الجعدي – فقال :

وأزْجُرُ الكاشِحَ العدُوَّ إذا اغْـ
ـتابكَ عِندي زَجْرًا على أضَـــم
زَجْرَ أبي عـروة السِّبــاعَ إذا
أشفقَ أنْ يَلتبسْنَ بالغـنَـم» [٦٥]

ذكره الجاحظ بلفظ السبع ، ولم يُشر إلى موته من الصيحة فضلاً على أن يزول قلبه عن موضعه ، وإنما قال : «فيخليها ويذهب هاربًا ...» .

وفي الخبر عند الفيروزابادي تأمل من وجوه :

الأول : التخصيص إذ أثبت الأسد مكان السبع ، على خلاف ما ورد في الأمهات اللغوية .

الثاني : أن بيت النابغة الجعدي خلا من الإشارة قريبًا أو بعيدًا إلى موت الحيوان أو زوال قلبه عن موضعه،

والذي ذكره (زَجْر) ربما كانت أقصى نتائجه الانقياد بالكفّ عما شرع السبع فيه ، وهو مفهوم كلام الجاحظ .

الثالث : تعليق الشارح يقطع بتكذيبه الخبر ، قال : «زعموا ... وهو مدفوع بأدنى تأمل» .

الرابع : أكد الشارح ما يميل إليه بإيراد بيت عن شيخه الفاسي (ت ١١٧٠هـ) ، ونقل نص البدر القرافي .

فقد ترى أن تغيير المجد للعبارة ألبس الحقيقة ثوب الأسطورة ، لكنه أفسد جوّها وكان من نتيجة ذلك أن كشف زيفها ؛ مما أدى إلى دفع اللغويين مضمونها .

– ومن الأساطير العربية التاريخية في القاموس – ويظن أنها صدى لبعض ما جاء في التوراة – ما أورده المجد عن الدابّة التي فَهِمَت وتكلّمت ، قال : «وأطلال : ناقة أو فرس لبُكير الشداخي ، زعموا أنها تكلّمت لما قال لها فارسها يوم القادسية – وقد انتهى إلى نهر – : ثُبي أطلالُ، فقالت الفرس : وَثْبٌ وسورةِ البقرة» (٦٦) ، قال الشدياق : «ولهذه الحكاية نظير في التوراة ، وهي حكاية أتان بلعام» (٦٧) .

والأمانة تقضي بأن نذكر ورود إشارة إلى خبر تلك الفرس عند ابن الكلبي (ت ٢٠٦هـ تقريبًا) ، قال : «أطلال: فرس بكير بن عبدالله بن الشداخ الليثي ، وكان وُجِّه مع سعد بن أبي وقاص ، وشهد القادسية ، فيُزعم – والله أعلم – أن الأعاجم لما قطعوا الجسر الذي على نهر القادسية – وقد أحجم الناس عن عبور نهرها وخندقها – صاح بُكَير بفرسه (أطلال) وقال : وثبًا أطلال ، فاجتمعت ثم وثبت ، فإذا هي من وراء النهر ، فهزم الله به المشركين يومئذٍ ، ويُقال : إن عرض نهر القادسية يومئذٍ أربعون ذراعًا ، فقال الأعاجم : هذا أمرٌ من السماء ، لا طاقة لكم به ، فانهزموا ...» (٦٨) .

وإذاذكر المجد أن الفرس تكلمت ونصَّ على عبارتها : «وثبٌ وسورة البقرة» – وهو موطن خَرْق العادة في الخبر لينضمّ إلى طائفة الأساطير – فإن هذا لم يورده ابن الكلبي ، ولم يشر إلى حديثها من قريب أو بعيد ، غاية الأمر أنها استجابت ، وربما كانت الاستجابة نتيجة نَهْزٍ أو دفع بالقدم لا فهمٍ للأمر المنطوق بالوثوب أو ردٍّ عليه بكلام! – ومما يستغرق منه اللغويّ سخرية وضحكًا ما ذكره صاحب القاموس عن خرافة زواج البربر ، قال : «البرابرة وهم أُمَّة بالمغرب، وأُمّة أخرى بين الحبوش والزنج يقطعون مذاكير الرجال ويجعلونها مهور نسائهم ...» (٦٩)، وقد استغرق فيه الزبيديّ توثيقًا وشرحًا .

لسنا بحاجة إلى الإفراط في التعليق على الأساطير التاريخية في القاموس ، فهي جد كثيرة ، ويعنينا أن نومئ إلى مواضعها في إشارات خاطفة :

– أورد المجد خبرًا غريبًا استشهد فيه بسجع طويل عن رجل مات ثم حيي (٧٠) ، وعزاه إلى كتاب من عاش بعد الموت ، قال الفاسي : ولم أر فيه – يعني في الكتاب المذكور – ما ذكره ، ولعله لغير ابن أبي الدنيا أو سقط في الذي رأيناه ، والله أعلم (٧١) .

فإن كان للخبر نصيبًا من الواقع فهي حالة إغماء طويلة ظنوها موتًا ، ففي حديث الشعبي أُغْمِيَ على رجل من جهينة ، فلما أفاق قال : ما فعل قُصَل ...

– نسب الفيروزابادي بناء أهرامات مصر إلى إدريس عليه السلام ، وزعم أنه بناها لحفظ العلوم فيها عن الطوفان (٧٢) ، فأي علوم كانت زمن إدريس عليه السلام؟ بل إن حقائق التاريخ تعزو بناء الأهرامات إلى غير من ذكر !

– أما البسوس فلها عند المجد خبر ، ذكر أنها كانت في بني إسرائل وأُعْطِي زوجها ثلاث دعوات مستجابات ذهبت بشؤمها (٧٣) ، ولم يُشر إلى خالة جساس بن مرّة، تلك التي سعّرت حرب بكر وتغلب في الجاهلية !

– وذكر في (عبد) خبر رجل نام سبع سنين ، أو هو عبد كان يُطعم نبيّاً – لم يعين اسم النبي (٧٤) – وأطال في القصة على خلاف مسلكه في تفسير اللغة ، ثم لم يذكر للقصة خاتمة وهذا يفسِّر غمز الشدياق فيه بقوله (٧٥) :

وحسبك بهذا دليلاً على أن المصنف - يعني الفيروزابادي صاحب القاموس - كان يحرص على أسماء الرجال وشاذّ الأساطير والخرافات أكثر من حرصه على ألفاظ العربية وتفسيرها .

- ومن الخرافات المتصلة بالأمور الجنسية ما ذكره عن ابن الغز [٧٦] ، ونقل فيه عن كتب الأمثال ما يعفّ القلم عنه، وما ذكره من شعر لبنات ثلاث جرؤن في خطاب أبيهن في أمر تزويجهن [٧٧] ، وشبيه به ما أورده من رجز فاحش في (زول) [٧٨] ، قال الشدياق : وهذه النجاسة تنزّه عنها الصحاح والمحكم وغيرهما من معجمات اللغة [٧٩].

- وقريب من الخرافات الجنسية اشتغاله بأساطير المخنثين وأسمائهم وغريب أخبارهم، ذكر أن طويسًا مخنثًا كان من شؤمه أنه أوّل من غنى في الإسلام ، وُلِد يوم مات رسول الله ﷺ ، وفُطِم يوم مات أبو بكر ، وبلغ الحلم يوم مات عمر بن الخطاب ، وتزوج يوم قتل عثمان ، وولد له يوم قتل علي [٨٠]، فأي توافق وصنعة أكثر من هذا ؟!

وأما عن خوضه في غيبيات أسماء الشياطين وولد الجنّ وإبليس وأحوالهم وغريب الخرافات المنسوبة إليهم فحدّث فيه ولا حرج ؟

- أورد قصة «رجلٍ مَلَك الأرضَ وكانت أمُّه جنية فلحق بالجن» [٨١] ، وما أشبه هذه بأسطورة زواج عمر بن يربوع بن حنظلة من سِعلاة جنية وإنجابها منه ، فلما رأت برقًا طارت إلى بلاد السعالي ولم تعد ! [٨٢] .

- وسُرْحُوب - في القاموس - شيطان أعمى يسكن البحر[٨٣] ، ومَبْسُوط : وَلَدٌ لإبليس ، وزَلَنْبُور من أولاد إبليس الخمسة[٨٤] ، وشنقناق : رئيس الجن [٨٥]، والغول: شيطان يأكل الناس ، أو دابة قتلها تابط شراً [٨٦] ، والقُلاط : سِنَّوْر من أولاد الجن والشياطين [٨٧] .

- وقريب من ذلك تسميته سجنًا بجهنم [٨٨] ، وذكره اسم النملة المذكورة في القرآن الكريم [٨٩] ، وإيراده أسطورة ملوك مدين الذين وُضِعَت الكتابة العربية على حروف أسمائهم [٩٠] ، ذكر الدكتور خليل نامي أن هذه «من الروايات الخرافية التي لا يقبلها العقل ولا يتصورها العلم» [٩١] ، وقد حشد أدلة على بطلانها .

- ومنه أنه سمى الغلام الذي قتله الخضر في صُحبة موسى وأشار إليه القرآن الكريم [٩٢] ، وسها المجد فعزا هذا القتل إلى موسى نفسه [٩٣] ! .

ومما في القاموس لا يصدقه المرء إلا برؤية عينية قوله : «ودير الخنافس على طود شاهق غربي دجلة تسْوَدّ في كل سنة ثلاثة أيام حيطانُه وسقوفُه بالخنافس الصغار، وبعد الثلاثة لا توجد واحدة ألبتة !» [٩٤] .

- واستهوت كتب الأمثال صاحب القاموس ، فنقل منها قصصًا لا يدري ما صحتها ، وشغله ذلك عن اللغة متنًا وشرحًا وشواهدَ وأسرارًا ، ذكر في (عرس) قصة زواج أسماء بنت عبدالله العذرية [٩٥] ، وأطال فيها إطالة لا مغنم للغة من ورائها وسَوّد القراطيس بما لا فائدة منه لمن رام تحصيل كلام العرب .

- وأشبه بذلك ذكره ثلاثة أقوال في من ظلّ يضرط حتى مات، ثم إشارته إلى أن فيه قولين آخرين [٩٦] ! وهو من تأثره بكتب الأمثال ونقله عنها حكاياتٍ لا أصل لها ولا طائل من ورائها، وانصرافه بذلك عن متن اللغة وشرحها.

نحن لاننكر إيراد مضرب المثل ومورده في معجم لغوي ، لكن الغريب حقّاً أن يُطيل المجد هذه الإطالة التي تخرج به عن معنى المعجمية وهو لم يُطل كذلك في جمع متن اللغة وتفسيرها وحشد شواهدها .

ولقد غبر زمان اتخذ التصحيح اللغويّ فيه أشكالاً مختلفة انصبت على أنماط الخطأ ، فكان من مظاهره ما أصاب الأصوات والأبنية والتراكيب والطرائق البيانية ... إلخ [٩٧] ، وآن أن نبين أن جانبًا مهمّاً مما اشتملت عليه المعجمات وكتب اللغة قلّ الْتفات الدارسين إليه وتنبيههم عليه ، وهو تلك الأخبار المتناثرة التي أشارت إلى قصص تناقلها المؤلفون دون وضعها على المحكّ الحقيقي لمصطلح «الخبر» ، وهو بيان موقعه من الصدق أو الكذب . ا هـ .

الهوامش

١ - انظر : **خطبة القاموس** ١ / ٣ ، وقارن : **تاج العروس** ١/٢٢ ، ٢٣ .

٢ - **القاموس** / يا ٤ / ٤١٥ .

٣ - **تاج العروس** / وجد ٢ / ٥٢٥ .

٤ - انظر في ترجمته للاستزادة : **الضوء اللامع** ١٠/٧٩: ٨٦ ، **والبدر الطالع** ٢/٢٨٠: ٢٨٤، **وأزهار الرياض** ٣/ ٣٨ ، ٤٠ ، ٤٦ ، **ودائرة المعارف الإسلامية** ٢/ ١١٣ ، **ومقدمة تاج العروس** ١/ ١٤ ، ١٥ .

٥ - انظر : **القاموس** / المقدمة ١/ ٣ .

٦ - انظر : **حواشي الهوريني على القاموس** ١/ ٨ .

٧ - **القاموس** / صغو ٤ / ٣٥٢ .

٨ - **تاج العروس** ١٠ / ٢١٠ .

٩ - قال أيضاً في معاني (اليد) : الجاه ، والوقار ، والحجر على من يستحقه، ومنع الظلم، والطريق، وبلاد اليمن، والقوة، والقدرة ، والسلطان ، والمِلْك - بكسر الميم - والجماعة ، والأكل ، والأكل ، والندم ، والغياث ، والاستسلام، والذلّ ، والنعمة ، والإحسان تصطنعه....» **القاموس** / يدو ٤ / ٤٠٥ ، وليست هذه كلها من قبيل المترادفات كما يمكن أن يُظَن، وإنما هي معانٍ متغايرة لكلمة واحدة، كل معنى منها في حاجة إلى تقدير كلمة (اليد) بعد واو العطف ، وعَزْو المعنى إلى راويه ونسبته إلى الكتاب الذي نقل عنه ، ثم الاستشهاد عليه بقرآن أو شعر أو مأثور من كلام العرب ، أو كل ذلك .

١٠- انظر آخر حواشي مصححه ٤/٤١٥.

١١- انظر : **التعريف بعلم اللغة** . ديفيد كريستل ٨٣ ، وأضواء . نايف خرما ١٢٥.

١٢- انظر : **الجاسوس على القاموس** ٣٠٣ وما بعدها.

١٣- **المعجم الكبير** ١/٢٨٥ .

١٤- الأنعام ٢٥ ، الأنفال ٣١ ، النحل ٢٤، الفرقان ٥ ، النمل ٦٨ ، الأحقاف ١٧، القلم ١٥، المطففين ١٣ .

١٥- **معجم ألفاظ القرآن الكريم** ١/٣٨ .

١٦- الأنعام ٢٥ ، وانظر : الكشاف ٢/١٢ و**اللسان** ٦/٢٨ ، و**البحر المحيط** ٤/٤٥١ .

١٧- انظر : **اللسان** ١٠/٤١٢ ، و**التاج** ٦/٨٣ .

١٨- انظر: **الأساطير** لأحمد كمال زكي ١٣.

١٩- هناك تعبير ثالث شاع استبداله بالخرافات أيضًا في كتابات الدارسين وهو : الأوهام ، غير أن جانب القصد في الخرافات ثابت ، وهو في الأوهام منتفٍ فالإنسان يقع في شراك الوهم غالبًا دون إرادة منه ، لكنه يقصد إلى الأسطورة أو الخرافة قصداً .

٢٠- راجع هنا : **نصوص القرآن الكريم والأمثال** .

٢١- **الأساطير** ١٤ .

٢٢- **الأساطير** ٢٢ .

٢٣- انظر : **الأسطورة العربية بين الحضور والغياب** ٥ ، ٦ .

٢٤- **الأسطورة العربية بين الحضور والغياب** ٦ .

٢٥- **الحيوان** ٦/٢١٤ ، وانظر ٢١٥، ٢١٦.

٢٦- **الحيوان** ١/١٨٦ ، وانظر ما فيه عن أصول جرهم ١/١٨٧ ، وبلقيس وذي القرنين وتلاقح الجن والإنس ١/١٨٨، ٦/١٦١ .

٢٧- زعموا أن لكل شاعر شيطانًا يوحي إليه، حتى قال شاعرهم يفخر على من عداه :

إنِّي وَكُلّ شاعرٍ من البَشَرْ
شَيْطانُه أُنْثى وشيطاني ذَكَرْ

٢٨- حديث إسلام تميم الداري في : **النهاية في : الفتن والملاحم** لابن كثير ١/ ١١٠ : ١١٦ .

٢٩- راجع : **الأسطورة في الأدب العربي** لأحمد شمس الدين الحجاجي ٢٥ .

٣٠- **الأساطير** ٣٥ .

٣١- **القاموس** / فقنس ٢/٢٣٧ .

٣٢- **تاج العروس** / فقنس ٤/٢١٠ .

٣٣- **القاموس** / لوف ٣/١٩٧ .

٣٤- انظر : **التاج** ٦/٢٤٩ .

٣٥- **القاموس** / سمندل ٣/٣٩٨ .

٣٦- **التاج** ٧ / ٣٨٣ .

٣٧- **القاموس** / زبعر ٢/ ٣٧ .

٣٨- **التاج** ٣/ ٢٣٤ .

٣٩- **القاموس** / رفخ ١/٢٥٩ .

٤٠- **القاموس** / شحث ١/١٦٨ .

٤١- **الجاسوس** ٣٠٩ .

٤٢- **القاموس** / جزر١/٣٩٠ .

٤٣- **الجاسوس** ٣١٥ .

٤٤- **التاج** ٣/٩٨ .

٤٥- **القاموس** / هند ١/٣٤٩ .

٤٦- **القاموس** / جبلص ٢/٢٩٧ .

٤٧- **القاموس** / وقوق ٣ / ٢٩٠ ، وانظر :

التاج ٩١/٧.
٤٨- **القاموس** / قوف ١٨٨/٣ .
٤٩- انظر : **التاج** ٦/ ٢٢٨ .
٥٠- انظر : **الأساطير** ١١ .
٥١- **القاموس** / طحث ١٦٩/١ .
٥٢- **القاموس** / رثد ٢٩٣/١ .
٥٣- **القاموس** / حيي ٤ /٣٢٢ .
٥٤- **القاموس** / عوج ٢٠١/١ .
٥٥- **قصص الأنبياء** ٦٨ .
٥٦- انظر : **التاج** ٦٣١/١ .
٥٧- انظر : **التاج** ٢/ ٣٥٠ .
٥٨- انظر : **التاج** ١٠٩/١٠ .
٥٩- **القاموس** ٢٧٠/٣ ، وربما أشار بذلك إلى ما ذكره الثعالبي في عرائس المجالس ، فقد أورده (عنق) بالنون.
٦٠- انظر : **التاج** ٢/ ٨٠ .
٦١- هي عنده (عنق) بالنون كما أشرنا .
٦٢- **القاموس** / عرو ٤ / ٣٦١ .
٦٣- **أساس البلاغة** / عرو ٣٠٠ .
٦٤ - **التاج** / عرو ١٠/ ٢٣٩ .
٦٥- **البيان والتبيين** ١/ ١٢٨ .
٦٦- **القاموس** / طلل ٨/٤ .
٦٧- **الجاسوس** ٣١٣ .
٦٨- **أنساب الخيل** ١١١ ، ١١٢ .
٦٩- **القاموس** / بربر ٣٧٠/١ ، وانظر : **التاج** ٣٩/٣ .
٧٠- انظر : **القاموس** / فصل ٣٠/٤ ، وإشارة إلى الخبر ذاته وتصحيح الاسم في / قصل ٤ / ٣٧ .
٧١- انظر : **التاج** / قصل ٨ / ٨١ .
٧٢- انظر : **القاموس** / هرم ١٨٩/٤ .
٧٣- **القاموس** / بسس ٢٠٠/٢ .
٧٤- انظر: **القاموس** / عبد ٣١١/١ .
٧٥- انظر : **الجاسوس** ٣٠٧ .
٧٦- **القاموس** / لغز ١٩٠/٢ .
٧٧- **القاموس** / قنف ١٨٨/٣ .
٧٨- انظر : **القاموس** / زول ٣٩١/٣ .
٧٩- **الجاسوس** ٣٠٨ .
٨٠- **القاموس** / طوس ٢٢٧/٢ ، وانظر **في أخبار المخنثين** فيه أيضًا : عفرزان ٢ / ١٨٣ ، هيت ١٦٠/١ ، دلال ٣٧٧/٣ .
٨١- **القاموس** / ضحك ٣١١/٣ .
٨٢- انظر : **الحيوان** ١٦١ ، ١٩٧ ، **ومعجم الأدباء** - ترجمةُ علي بن هلال الكاتب ٤ / ٣٥٦ .
٨٣- **القاموس** ٨٢/١ .
٨٤- **القاموس** ٢ / ٤٠ .
٨٥- **القاموس** ٢٥٢/٣ .
٨٦- **القاموس** ٤ / ٢٧ .
٨٧- **القاموس** ٢ / ٣٨١ .
٨٨- انظر : **القاموس** / بولس ٢٠١/٢ .
٨٩- **القاموس** / عيجلوف ٣ / ١٧٢ .
٩٠- **القاموس** بجد ٢٧٥/١ .
٩١- **أصل الخط العربي وتاريخ تطوره إلى ما قبل الإسلام** ٥ .
٩٢- الكهف ٧٤ ، ٧٥ .
٩٣- انظر : **القاموس** ٣٩٠/١ .
٩٤- خنفس ٢١٢/٢ .
٩٥- **القاموس** / عرس٢٢٩/٢ .
٩٦- **القاموس** / نزف ١٩٨/٣ ، ١٩٩ .
٩٧ انظر : **حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث** ٩ .

أهم المصادر

١ - **الأساطير** / أحمد كمال زكي -٠- المكتبة الثقافية ١٧٠ القاهرة : دار الكاتب العربي .
٢ - **الأسطورة العربية بين الحضور والغياب** / لوليدي يونس - مجلة الدارة ، ع٢ (ربيع الآخر ١٤١٧هـ) .
٣ - **الأسطورة في الأدب العربي** / أحمد شمس الدين الحجاجي ، كتاب الهلال ع٣٩٢ (أغسطس ١٩٨٣م).
٤ - **أنساب الخيل في الجاهلية والإسلام وأخبارها** / ابن الكلبي ؛ تحقيق أحمد زكي -٠- ط ٠ القاهرة : دار الكتب المصرية ١٩٤٦م .
٥ - **البيان والتبيين**/ الجاحظ ؛ تحقيق عبدالسلام هارون -٠- ط٥- القاهرة: الخانجي ، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
٦ - **تاج العروس من جواهر القاموس** / الزبيدي -٠- ط١ -٠- مصر : الخيرية ، ١٣٠٦هـ ، بيروت: منشورات دار الحياة.
٧ - **الجاسوس على القاموس** / أحمد فارس الشدياق -٠- ط الآستانة .
٨ - **حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث** / محمد ضاري حمادي -٠- العراق : سلسلة دراسات (٢٣٩) ، ١٩٨١م .
٩ - **الحيوان** / الجاحظ ؛ تحقيق عبدالسلام هارون -٠- ط٢ -٠- مصر : الحلبي ، ١٣٥٧هـ .
١٠- **القاموس المحيط** / الفيروزآبادي -٠- بيروت : دار العلم للجميع.
١١- **قصص الأنبياء** / عبدالوهاب النجار -٠- ط٣ -٠- القاهرة : مكتبة دار التراث .

شرح الفصيح [المنسوب] للزمخشري

تحقيق نسبته ، ونظرات فيه

محمد أحمد الدالي

أستاذ اللغة العربية المساعد - جامعة دمشق

تحقيق نسبته

الفصيح أثر مذكور مشهور ذو جَدّ وحظّ من آثار أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١هـ) رأس أهل الكوفة في العربية واللغة في عصره وهو كتيب في عشرين ورقة (١) أو نحوها ، معقودٌ بأبواب فيها "اختيار فصيح الكلام مما يجري في كلام الناس وكتبهم" (٢) ، وهو على صغر جِرْمه أشهر آثار صاحبه عظيم النفع ، قال فيه علي بن حمزة البصري (٣) : "ولمّا رأيت كتاب اختيار فصيح الكلام كثير المنفعة ورأيته على قلة عدد ورقه أنفع من أضعاف عدده وأنه قد جمع على لفظه ما لم يجمعه كثير من الكتب الكبار ، رأيت أن أجعل له جزءًا من عنايتي وأن أنبه على حروف وهم فيها أبو العباس رحمه الله ليكون كتابًا تام المنفعة" أ . هـ .

وتولى خدمة الفصيح بالشرح والاستدراك والنقد جماعةٌ من أهل العلم من المتقدمين والمتأخرين ، وحظي بعض ما انتهى إلينا من آثارهم بعناية طائفة من الدارسين المحدثين في عصرنا ، فاشتغلوا بتحقيقها ودراستها (٤) .

ومن شروح الفصيح الجليلة الواسعة هذا الشرح الذي حققه إبراهيم بن عبدالله بن جمهور الغامدي ، وصدر في منشورات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة «سلسلة الرسائل العلمية الموصى بطبعها / ٩» عام ١٤١٧هـ .

لم ينته إلينا منه إلا مخطوطة يتيمة تحتفظ بها مكتبة سراي برقم ٥٥٧ وتقع في ٢٠٦ ألواح ، **ولم ينكر اسم صاحب الشرح** (٥) ، ووقع في ترتيب ورقها اضطراب أصلحه المحقق (٦) .

والكتاب رسالة جامعية نال بها المحقق درجته العلمية (الدكتوراه) من جامعة أم القرى بمكة المكرمة ، وجعلها في قسمين :

القسم الأول : الدراسة ومقدمات التحقيق (وهو ٢٥٠ صفحة) .

القسم الثاني : الكتاب المحقق (من ص ١ - ٧١١)، وفهارسه (من ص ٧١٣ - ٩٧٠) .

تضمن القسم الأول تمهيدًا وبابين .

تحدث في التمهيد عن الفصيح وشروحه (ص ١١ - ٢١) .

وأما الباب الأول فيتضمن فصلين، تناول المحقق في أولهما (ص٢٥ - ٨٧) وهو خمسة مباحث - نسبة الكتاب، وانتهى فيه إلى أنه لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، فكان الفصل الثاني (ص٨٩ - ١٠٣) . ترجمة للزمخشري مختصرة .

وأما الباب الثاني فقد اشتمل على ستة فصول .

الفصل الأول : ضم مبحثين : أولهما (ص ١٠٩ - ١١٤) لمنهج الشارح في عرض مادة الكتاب ، وثانيهما (ص ١١٥ - ١٢٨) لمواقفه من آراء العلماء وانفراد المؤلف ببعض الآراء .

والفصل الثاني : (ص ١٢٩ - ١٧٢) لمادة الكتاب ومسائله .

والفصل الثالث : ضم مبحثين : الأول (ص ١٧٥ - ١٨٢) للمصادر التي استقى منها الشارح مادته، والثاني (ص ١٨٣ - ١٨٦) لشواهد الكتاب .

والفصل الرابع : (ص ١٨٧ - ١٩٩) للظواهر الدلالية التي تضمنها الشرح .

والفصل الخامس : (ص ٢٠٧ - ٢٢٨) للموازنة بين هذا الشرح وشروح أخرى .

والفصل السادس : (ص ٢٢٩ - ٢٤٠) لمقدمات التحقيق، ذكر فيه النسخة الوحيدة المضطربة المعتمدة في التحقيق ، وبيّن منهجه في تحقيق الكتاب .

وعمل الدكتور في تحقيق الكتاب ودراسته من الأعمال العلمية الرصينة الجادة التي انمازت من كثير ما تخرجه المطابع من كتب التراث .

وأحسن المحقق في عمله إحسانًا ، وعني بما في الكتاب من أقوال أهل اللغة ومنهم الخليل وأبو زيد والأصمعي وأبو عبيدة والكسائي والفراء وابن السكيت وغيرهم ، فخرج ما عرفه منها من كتب أصحابه أو من مظانه ، وخرج شواهد الكتاب من الآيات الكريمة والحديث الشريف والأثر والأمثال والشعر والرجز، وخرج ما في الشرح من مسائل العربية وغيرها . وكان من تمام عمله وإحسانه أن يصنع للكتاب الفهارس التي تيسر السبيل إليه، فصنع سبعة عشر فهرسًا (ص٧١٣ - ٩٧٠) فيها فهارس لشواهد الشرح من القرآن الكريم والحديث الشريف والأثر والأمثال والشعر والرجز وأنصاف الأبيات، وفهارس للمواد اللغوية وهو أضخم هذه الفهارس ، وللغات العرب وأقوال العامة والألفاظ المعربة، ولما اشتمل عليه الكتاب من مسائل العربية ، وفهارس لما ذكر في الشرح من الأعلام والمواضع والقبائل والكتب ، وفهرس للمصادر والمراجع التي رجع إليها المحقق، وآخر هذه الفهارس فهرس موضوعات الشرح .

جهد عظيم بذل في تحقيق الكتاب والتعليق عليه وصنع فهارسه ودراسته جدير بالثناء والتقدير .

تحقيق المحقق نسبة الكتاب إلى الزمخشري :

ولما كانت مخطوطة الكتاب اليتيمة لا تحمل اسم مؤلفه؛ تصدى المحقق في الفصل الأول من الباب الأول من دراسته لتحقيق نسبة الكتاب .

فرفع في المبحث الأول من الفصل نسبة الكتاب إلى أبي هلال العسكري ، فذكر (ص ٣٠) أن عبدالله الجبوري في كتابه (ابن درستويه ص ١٧٣ - ١٨٣) قد نسبه إليه وأنه لم يشر إلى أن أصل هذه النسبة جاء في اللوح ١٧٨ من المخطوطة [ص ٦١٥ من المطبوع] لبعض من علق هنا بقوله "لعل هذا الشارح هو العسكري الذي ألّف الكتاب المشهور بأمثال العسكري" . وذكر المحقق (ص ٣١ - ٣٢) ما استدل به الجبوري من أدلة رآها تقطع بنسبة الكتاب إلى أبي هلال، ثم ناقش المحقق في المبحث الثاني (ص٣٣-٤٥) أدلة الجبوري، ودفع نسبته إلى أبي هلال .

وأفرد المبحث الثالث (ص ٤٦ - ٥٠) لنسبة الكتاب إلى أبي علي الأهوازي ، ودفع هذه النسبة . فقد غلب على ظن الباحث علي مشري (في كتابه أبو هلال العسكري وآثاره في اللغة ص ٧٩) أن هذا الكتاب لأبي علي الأهوازي ، واستدل ببعض الأدلة ، وقد دفعها المحقق .

ثم ذكر في المبحث الرابع أن عبدالقادر البغدادي صاحب الخزانة نقل في كتابيه : شرح أبيات مغني اللبيب ٨٨/٤ وحاشيته على شرح بانت سعاد ٧٩/٢ نصين من شرح الفصيح لأبي علي الحسن بن أحمد الإستراباذي، وأن ما نقله البغدادي منه موافق لما جاء في هذا الشرح المطبوع الذي حققه (ص ٤٤٤ ، ٣٠٢) فربّما قام احتمال أن يكون هذا الكتاب كتاب الإستراباذي . ورأى المحقق (ص٥٣) أن "الاحتمالات التي تدفع صحة نسبة الكتاب إلى الإستراباذي كثيرة" لكنه لم يُبَيِّنها، واطمأنّ إلى أن «ما ذكره البغدادي لا ينهض لمدافعة الأدلة والقرائن التي تؤيد نسبة الكتاب إلى الزمخشري» .

والكتاب عند المحقق كتاب الزمخشري، وذهب (ص٥٣) في تعليل وقوع ذينك النصين المذكورين في هذا الكتاب إلى أنه قد يكون الزمخشري نقل من شرح الإستراباذي ولم يشر إليه ، أو نقل من مصادر أخرى وافق فيها الإستراباذي، أو نقل من مصادره ، أو تكون النسخة التي نقل منها البغدادي منسوبة إلى الإستراباذي خطأ .

وتناول في المبحث الخامس (ص ٥٤ - ٨٧) نسبة الكتاب إلى مؤلفه ، وترجح لدى المحقق أن الكتاب كتاب الزمخشري ، واستدل لذلك بأدلة ، وهي :

١ - النصوص المنقولة عن هذا الكتاب . فقد نقل أحمد بن يوسف الفهري اللَّبْلي (ت ٦٩١هـ) في القطعة التي وقف عليها من كتابه «تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح» ٧٣ نصاً عن الزمخشري في شرحه للفصيح هي بنصها في هذا الكتاب .

٢ - كتب المؤلف التي أحال عليها في هذا الشرح وهي كتب له في تفسير القرآن ، وتهذيب غريب الحديث، والأمثال ، والمواضع التي أحال عليها صاحب الكتاب من هذه الكتب مذكورة في كتب الزمخشري : الكشاف ، والفائق ، والمستقصى . أما المثلث الذي ذكره صاحب الكتاب (ص ٣٩١) على أنه من كتبه فلا يعرف في آثار الزمخشري فيما نعلم .

٣ - كتب التراجم لم يذكر أحد للزمخشري شرحًا على الفصيح إلا صاحب إشارة التعيين (ص ٣٤٦) .

٤ - مقابلة الآراء المذكورة في هذا الكتاب مع ما ورد في مؤلفاته . ذكر الباحث آراء في علم العربية وغيره مما اشتمل عليه الكتاب من مسائل فوجد كثيراً منها مطابقًا لآراء الزمخشري في كتبه .

نظرات في نسبته إلى الزمخشري ، وتحقيق نسبته إلى أبي عليّ، وهو الإستراباذي ظنّاً .

كنتُ خلال قراءتي للمقدمة وعقب فراغي منها مسلِّمًا بصحة نسبة هذا الكتاب إلى الزمخشري لما ذكره المحقق من أدلة كانت عندي قاطعة في الدلالة على ذلك .

ولمَّا مضيتُ في قراءة الكتاب وقفتُ في مواضع منه على أشياء وقف عندها المحقق أو ألمَّ بها في مقدمته وفسَّرها تفسيرًا جاريًا مع اطمئنانه إلى نسبة الكتاب إلى الزمخشري . ولا يسلم له ذلك ، بل إن التأمل ينتهي بقارئ الكتاب إلى خلاف ما ذهب إليه المحقق .

فعلى أن ما ذكره المحقق في تحقيق نسبة الكتاب إلى الزمخشري يدفع نسبة الكتاب إلى أبي هلال العسكري أو إلى الأهوازي ، ويرجح لديه «رجحانًا يقرب من اليقين أن هذا الكتاب ... إنما هو لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري» [٧]، ثم قال : «وإن كنت قد قاربتُ فيما كتبته الفصل ...» [٨] ؛ فإن ما ذكره في دفع نسبة الكتاب إلى أبي علي الإستراباذي لا يسلم له من وجوه :

الأول : ما قاله المحقق (ص ٥٣) من احتمال أن يكون «كتب على الورقة الأولى من النسخة التي كانت بين يدي البغدادي اسم الشارح خطأ» يمكن أن يقال عن النسخة التي وقف عليها اللبلي . وليست نسبة ذلك إلى البغدادي - وهو الخبير بالكتب - بسهلة ؛ وإن كان لا يُستبعد وقوع ذلك منه ومن غيره . ألا يمكن أيضًا أن تكون النسخة التي وقف عليها اللبلي لا تحمل اسم صاحبها ، فاجتهد في نسبتها إلى الزمخشري لما رأى المؤلف يحيل على كتب له في التفسير وغريب الحديث والأمثال ، وهو يعلم أن للزمخشري كتبًا في ذلك ؟

والثاني : ما قاله المحقق (ص ٥٣) أن الاحتمالات «التي تدفع صحة نسبة الكتاب إلى الإستراباذي كثيرة...» غير مقبول ولا يعتد به لأنه لم يبين شيئًا من هذه الاحتمالات الكثيرة ؟ وربما أراد بها الأدلة التي استدل بها لتصحيح نسبة الكتاب إلى الزمخشري ، وهي غير صالحة ولا كافية لدفع نسبة الكتاب عن الإستراباذي . ويعجبني احتياط المحقق بقوله هنا : «وليس بين أيدينا [٩] ما نستند إليه في إثبات صحة نسبة هذا الكتاب له [أي للإستراباذي] فلعل الأيام تكشف لنا أدلة جديدة» ويوشك هذا الكلام أن يكون قول من لم تطمئن نفسه إلى نسبة الكتاب إلى الزمخشري ، وإن صرح بأنها راجحة عنده رجحانًا يقرب من اليقين .

والثالث : ما قاله المحقق (ص ٥٣) أن ما ذكره البغدادي «لا ينهض لمدافعة الأدلة والقرائن التي تؤيد نسبة الكتاب إلى الزمخشري ، قولُ من اطمأن إلى نسبة الكتاب إلى الزمخشري» ، وأنّى للباحث أن يقول ذلك

وما ذكره اللبلي وما ذكره البغدادي سواءً في هذا الباب ، ويبقى هذا الكتاب محتملاً أن ينسب إلى الزمخشري أو إلى الإستراباذي اعتماداً على ما ذكره اللبلي والبغدادي وحده.

والرابع : اضطراب المحقق في أبي علي المذكور في الكتاب . فجعله (ص ٣٥٤) أبا علي المرزوقي ، وجعله (ص٣٥٥) أبا علي القالي، وجعله (ص٤٣٣) أبا علي الفارسي. أما أبو علي المذكور في غير هذه المواضع «فالراجح الذي يقرب من درجة اليقين أنه أبو علي الحسن ابن المظفر النيسابوري ... شيخ الزمخشري» . فيما قال المحقق في مقدمة التحقيق (ص ٤٩) ، ثم قال (ص ٥٠) : «كما أن الزمخشري لم يشر إليه في هذا الكتاب وحده بل أشار إليه في الفائق ...» أ . هـ .

ولا أدري لم لم يجعل المحقق أبا علي الإستراباذي أحد آباء علي الذين عناهم صاحب الكتاب !! مع ما ذكره المحقق (ص ٥٣) من احتمال نقل الزمخشري عن شرح الإستراباذي .

لا يصح البتة أن يكون أبو علي المذكور في هذا الكتاب إلا رجلاً واحداً . وأما أن يعني به غير رجل ممن يكنى أبا عليٍّ فهذا لا يكون !

أ أن ذكر أبو عليٍّ المذكور في هذا الكتاب أشياء ذكرها غير واحد ممَّن يكنى أبا علي - ومنهم الفارسي والمرزوقي والقالي .. جعل أحد هؤلاء حيث ذكر نحو ما ذكروه ؟ ! هذا لا يكون أيضاً .

وأما أبو علي الحسن بن المظفر النيسابوري شيخ الزمخشري الذي جعله المحقق المعني في بقية نصوص الكتاب .. فمن المحال أن يكون أبا علي المذكور في الكتاب.

فلو سلّمنا بصحة نسبة الكتاب إلى الزمخشري ، وأغمضنا عيوننا عن أشياء في الاستدلال مريبة، وسلمنا أن أبا علي المذكور في الكتاب هو أبو علي النيسابوري شيخ الزمخشري .. كان محالاً من الوجهة الزمنية .

فأبو علي شيخ الزمخشري عند زاعم ذلك روى في هذا الكتاب عن أبي أحمد العسكري (ت ٣٨٢هـ)، ومع التسليم بأنه أبو علي النيسابوري وبأن وفاته [١٠] كانت قرابة سنة ٤٩٢هـ فيما قال المحقق (ص٥٠ من مقدمته) .. كان محالاً أن يروي أبو علي هذا عن العسكري . فإذا قدرنا أن وفاته كانت سنة ٤٩٢هـ تقديراً أمكن أن نقدر [١١] أنه ولد نحو سنة ٤٠٢هـ ، فكيف يروي النيسابوري المولود تقديراً سنة ٤٠٢هـ عن العسكري المتوفى سنة ٣٨٢هـ ؟ ! هذه واحدة .

والثانية أن أبا علي هذا روى عن ابن مهدي عن ابن الأنباري (ت ٣٢٨هـ) ، وابن مهدي عليٌّ هذا لا أعرفه، ولا يبعد [١٢] أن تكون ولادته نحو سنة ٣١٠هـ ووفاته نحو سنة ٤٠٠هـ . فكيف يروي أبو علي النيسابوري المولود تقديراً سنة ٤٠٢هـ عن علي بن مهدي المتوفى سنة ٤٠٠هـ تقديراً ؟ ! هذا لا يكون .

وأما ما ذكره المحقق (ص ٥٠) من أن الزمخشري ذكر شيخه أبا علي المذكور في كتابه الفائق .. فليس بصحيح . فأبو علي الذي ذكره الزمخشري في الفائق هو أبو علي الفارسي غير شك . نقل عنه في الفائق ٢٤٢/١ قوله في مزرِّد :

فدتك عرابَ اليوم أُمي وخالتي
وناقتي الناجي إليك بريدُها

وكلام أبي علي الفارسي في كتاب الشعر له ص ٤٥٦. ونقل عنه في الفائق ٢٣٦/٢ كلامه في «سيناء» ، وكلام أبي علي في الحجة له ٥/ ٢٨٩ - ٢٩١ .

ليس «أبو علي» إذن شيخًا للزمخشري صاحب هذا الكتاب عند زاعم ذلك ، وليس هذا الكتاب للزمخشري .

و «أبو علي» المذكور في مواضع من هذا الكتاب هو صاحب الكتاب . وتكون عبارة «قال أبو علي» أو «قال الشيخ أبو علي» أو «قال» التي وقعت في مواضع من الكتاب من كلام بعض مستملي الكتاب أو نَقَلَته ، وربما كان وقوع جملة الترحُّم عقب ذكره في موضع منه [١٣] مما يدل على ذلك .

فصاحب الكتاب روى في كتابه عن أبي أحمد الحسن ابن عبدالله العسكري [١٤] (ت ٣٨٢هـ) ، قال (ص٢٥١) : «أنشدنا أبو أحمد العسكري» وقال (ص٤٧٤) : «أنشدني العسكري» . ونقل عنه أشياء لم يسمعها منه (ص ٣٧١ وفيه ههنا سقط) ، وقال (ص ٣٧٥، ٤٥٤) : «أنشد العسكري» .

والشيخ أبو علي أيضًا روى عن أبي أحمد العسكري ، ففي الكتاب (ص ٩٠، ١٧٢، ٣٠٩) عنه «سمعت أبا أحمد العسكري» ، وفيه (ص ٢٩٥) : «وأنشدنا الحسن بن عبدالله» .

وصاحب الكتاب روى عن ابن مهديّ واسمه عليّ ، قال (ص ١٤) : «أخبرني»، وقال (ص ١٠٤، ٣٨٧) [١٥] : «أنشدني» ، وقال (ص ١٣٩، ٢٩٩ [١٦] ، ٤١٨، ٦٣١) : «أنشدنا» وقال (ص ٢٠٥ ، ٤٦٨) : «وسمعت ابن مهدي»، وقال (ص ٢٠١) : «أنشدنا ابن مهدي، قال : أنشدنا ابن الأنباري» .

وأبو عليّ أيضًا روى عن ابن مهدي، ففي الكتاب (ص٣٥٤) عنه «وأنشدني ابن مهدي» ، وفيه (ص ٣٥٥) : «وأنشدنا ابن مهدي»، وفيه (٧٠٩ - ٧١٠) «وأخبرني» وذكر «أبو علي» في الكتاب في مواضع لم يرو فيها عن أحد (ص ١٦٢، ٤٣٣، ٤٦٩، ٦٦٤) .

والذي يمليه النظر ويوجبه أن صاحب الكتاب هو أبوعلي، وهو من تلامذة أبي أحمد العسكري وابن مهديّ .

فإن قلت : فكيف تفسر قول صاحب الكتاب (ص٢٥٧) : «أنشدنا الفراء» [١٧] ؛ قلت : هذا خطأ من ناسخ النسخة أو ممن نقل عنه صوابه «أنشد الفراء» . وقد عبر المؤلف بقوله «أنشد الفراء» في مواضع من كتابه (ص ١١، ٣٥، ٤٨، ١٠٩، ١٧٣، ٢٨٧، ٥٣١، ٦٣٢) وبقوله «روى الفراء» (ص ٢٧٣، ٣١٠، ٥٤٠) و«روي عن الفراء» (ص ٤٤٢)، وبقوله حكى الفراء أو ذكر أو زعم أو قال أو نحو ذلك في مواضع من كتابه [١٨] .

وإن قلت : فكيف تفسر ما وقع في الكتاب (ص ٣٨٢ - ٣٨٣) ، وهو «قال : وسمعت أبا حاتم يقول سمعت أبا زيد» ؛ قلتُ : في هذا السند سقط وتمامه : «قال [أي أبوعلي المؤلف] : وسمعت أبا أحمد العسكري ، قال : سمعت الدريدي يقول : سمعت أبا حاتم ...» وقد سلف هذا السند (ص ٩٠، وفيه اليزيدي مكان الدريدي محرفًا)، ونحوه ص١٧٢ .

وأما «أبو طارق» الذي صرح المؤلف بروايته عنه (ص٣٨٣) بقوله : «وأنشدني أبو طارق» ، ونقل عنه غير مصرح بالرواية عنه (ص ٣٧١) بقوله : «أنشد أبوطارق» ؛ فلم أعرفه .

فمن أبو عليّ هذا ؟

أيمكن أن يكون أبو علي ليس صاحب هذا الكتاب . وأن يكون شيخًا لصاحب الكتاب، فسقطت عبارة التحديث عنه في هذه المواضع التي ظاهرها أن صاحب الكتاب حدث عن العسكري وابن مهدي ؟ هذا كما ترى احتمال غير مقبول ، ولا بد لقبوله من تفسير يسلم بصحته لسقوط عبارات التحديث في هذه المواضع وعدم سقوطها في غيرها .

وأكبر الظن أن أبا علي [١٩] صاحب الكتاب هو أبو علي الحسن بن أحمد الإستراباذي ، النحوي اللغوي الأديب الفاضل حسنة طبرستان وأَوْحدُ ذلك الزمان كما قال ياقوت الحموي [٢٠] ، وذكر من آثاره شرح الفصيح وشرح الحماسة . ولم يعين زمانه .

وكانت وفاته قبل سنة ٤٦٧هـ [٢١]، فقد نقل أبوالقاسم زيد بن علي الفسوي (ت ٤٦٧هـ) في «شرح كتاب الحماسة» [٢٢] له كلامًا لأبي علي الإستراباذي من كتابه شرح الحماسة .

فأن يكون صاحب الكتاب «أبو علي» الذي يروي عن أبي أحمد العسكري وعلي بن مهدي ذلك ما يهدي إليه النظر في نصوص الكتاب .

وأما أن يكون «أبو علي» هذا الحسن بن أحمد

الإستراباذي الذي نقل عبدالقادر البغدادي من كتابه «شرح الفصيح» ، ونقل أبو القاسم زيد بن علي الفسوي من كتابه «شرح الحماسة» ، فذلك ظن من الظن إن لم يكن سهلاً ترجيحه ترجيحًا قريبًا من اليقين لنقص في ترجمته وضياع آثاره كان عسيراً أن يدفع .

فإذا صح أن أبا علي الإستراباذي صاحب هذا الكتاب كان تفسير وقوع ما نقله اللبلي [٢٣] عن الزمخشري بنصه في هذا الكتاب من وجهين .

أولهما أن النسخة التي وقف عليها اللبلي منسوبة إلى الزمخشري ، أو كانت لا تحمل اسم صاحبها فاجتهد اللبلي في نسبتها إلى الزمخشري .

وثانيهما أن النسخة التي وقف عليها اللبلي هي شرح الزمخشري ، ونقل الزمخشري من شرح الإستراباذي .

وإذا صح ذلك أيضًا كان لأبي علي الإستراباذي هذا كتب في تفسير القرآن وغريب الحديث والأمثال والمثلث ، ولم يذكر شيء في ذلك في تلك الأسطر اليسيرة التي أتيحت لياقوت عنه .

وعسى أن تظهر من هذا الكتاب نسخة سليمة صحيحة النسبة إلى صاحبها ، ويظهر شرح الزمخشري، ونسخة تامة من شرح اللبلي ، فقد يكون فيها ما يقطع الشك باليقين أو ما يعين على تحقيق نسبة هذا الكتاب إلى صاحبه تحقيقًا يكون القول الفصل فيه .

وبعدُ ؛ فإن ما انتهيت إليه من دفع نسبة هذا الكتاب إلى الزمخشري ، وتحقيق نسبته إلى أبي علي ، وظني أنه أبو علي الإستراباذي ، كل أولئك مما أدى إليه التأمل في الكتاب ورجع البصر فيه . فإن أصبت في شيء فبتوفيق من الله، وإن تكن الأخرى فحسبي أنني أخلصت النية واجتهدت ، وفوق كل ذي علم عليم .

الحواشي

١ – انظر **الأشباه والنظائر** للسيوطي ٤/ ٣١٧ خلال كلام الزجاج على ما أخطأ فيه ثعلب في كتابه .

٢ – مقدمة **الفصيح** (**التلويح في شرح الفصيح** ٢٠) .

٣ – في كتابه **التنبيهات على أغاليط الرواة** ١٧٧ .

٤ – انظر مقدمة **شرح الفصيح** للزمخشري ١٧ فما بعدها.

٥ – مقدمة المحقق ٣١ – ٢٣٤ .

٦ – مقدمة المحقق ٢٣٥ .

٧ – مقدمة المحقق ٨٦ .

٨ – مقدمة المحقق ٨٧ .

٩ – لكن في أيدينا ما يحمل على الظن أنه صاحب هذا الكتاب.

١٠– في **معجم الأدباء** ٩/ ١٩١ أن وفاته كانت سنة ٤٤٢هـ، و عنه نقل من بعده ، وهو خطأ ، انظر تعليق المحقق (ص ٥٠ في مقدمته) .

١١– إذا جعلناه ممن عاش ٩٠ عامًا .

١٢– إذا جعلناه يتلقى العلم ويروي عن شيخه وعمره (١٨) عامًا حين وفاة شيخه ابن الأنباري ، وجعلناه ممن عاش ٩٠ عامًا .

١٣– وهو «قال أبو علي رحمه الله» ص ٦٦٤ .

١٤– وهم المحقق في مقدمته ص ٣٦ فذكر أن الرواية «ليست عن أبي أحمد مباشرة» وهي كما ترى رواية تلميذ عن شيخه بلا واسطة . وأن يكون صاحب الكتاب يروي عن العسكري كافٍ وحده – إن صحَّ وثبت – لدفع نسبة الكتاب إلى الزمخشري .

١٥– أثبته المحقق هنا (ص ٣٨٧) «أنشد» ، وذكر أن في الأصل : أنشد أنشدني [كذا] .

١٦– علق المحقق هنا (ص ٢٩٩) بقوله : «لعلها وأنشد [مكان أنشدني] والمثبت محرف» . ووقع (ص ٦٣١) أبو مهدي محرفاً . وقال المحقق (ص ٢٩٩) : «لعله علي بن مهدي الكسروي كان حياً قبل سنة ٢٨٩هـ ..» أ . هـ . لا لعلَّ ، فليس به ، وهذا منه غريب ، انظر ما يأتي .

١٧– ذكر المحقق في مقدمته (ص٣٦) أن السند هنا مقطوع ، ولم يتنبه على أن صاحب الكتاب لم يرو

شيئًا عن الفراء بسند ، بل كان يقول : أنشد الفراء أو قال أو ذكر أو زعم .

١٨- انظر فهرس الأعلام في الكتاب ، ص ٩٠٦ .

١٩- يمكن من الوجهة الزمنية أن يكون أبو علي هذا أبا علي الأهوازي (ت ٤٤٦هـ)، وكان المحقق قد دفع هذه النسبة ص ٤٦ - ٥٠ من مقدمة التحقيق . ولم تعرف للأهوازي عناية باللغة والعربية ولم يذكر له كتاب في شرح الفصيح ، وكان مشتغلاً بالحديث والقراءة ، انظر ترجمته في **معرفة القراء الكبار** ١/ ٤٠٢ .

٢٠- في **معجم الأدباء** ٨ / ٥ .

٢١- في **كشف الظنون** ٦٩٢ و ١٢٧٣ أنه توفي سنة ٧١٧، وهو خطأ فكيف يترجمه ياقوت في كتابه وياقوت توفي سنة ٦٢٦هـ . والظاهر أنه قد وقع خلط بينه وبين ركن الدين الإستراباذي (ت ٧١٥هـ) فذكر صاحب هدية العارفين ٢٨٣ لركن الدين هذا شرح الفصيح وشرح الحماسة ، وليس له وهما لأبي علي الإستراباذي - وانظر ترجمة ركن الدين في **طبقات الشافعية** للسبكي ٩/٤٠٧ - ٤٠٨ .

٢٢- انتهت إلينا من هذا الكتاب نسخة كتبت سنة ٤٣٨هـ، وحققها محمد عثمان علي ، وطبعت بدار الأوزاعي ببيروت ، انظر مصورة عن الصفحة الأخيرة منها في المطبوع ٢/ ٧٢، وانظر ما نقله عن الإستربإذي فيه ٢/٨١ . فهل نقل الفسوي عن الإستربإذي وهو حيّ أو كانت وفاة الإستراباذي قبل سنة ٤٣٨هـ ؟

٢٣- في كتابه « **تحفة المجد الصريح** » في القطعة التي وقف عليها إبراهيم محقق هذا الكتاب الذي نتحدث عنه ، انظر مقدمته ص٢٠ - ٢١ .

المصادر

- **الأشباه والنظائر**، للسيوطي ، تحقيق عبدالإله نبهان وغازي طليمات وإبراهيم عبدالله ومختار الشريف ، مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٩٨٥ - ١٩٨٧م .
- **التلويح في شرح الفصيح** ، لأبي سهل الهروي ، تحقيق محمد عبدالمنعم خفاجي ، مكتبة التوحيد بمصر، ١٩٤٩م.
- **التنبيهات على أغاليط الرواة** ، لعلي بن حمزة البصري ، تحقيق عبدالعزيز الميمني ، دار المعارف بمصر،١٩٦٧م.
- **الحجة للقراء السبعة** ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي ، دار المأمون للتراث بدمشق ، ١٩٨٤ - ١٩٩٣م .
- **شرح الفصيح**، للزمخشري ، تحقيق إبراهيم بن عبدالله بن جمهور الغامدي ، جامعة أم القرى بمكة المكرمة ، ١٤١٧هـ .
- **شرح كتاب الحماسة** ، لأبي القاسم زيد بن علي الفارسي، تحقيق محمد عثمان علي ، دار الأوزاعي ببيروت .
- **طبقات الشافعية** ، لتاج الدين السبكي ، تحقيق محمود محمد الطناحي وعبدالفتاح الحلو ، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة .
- **الفائق** ، للزمخشري ، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة ، ١٩٧١م .
- **كتاب الشعر (أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب)** ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ١٩٨٨م .
- **كشف الظنون** ، لحاجي خليفة ، إستانبول ، ١٣٦٠هـ .
- **معجم الأدباء** ، لياقوت الحموي ، طبعة مصورة ، دار المستشرق ببيروت .
- **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار** ، تحقيق شعيب الأرناؤوط وصالح مهدي عباس وبشار عواد معروف ، مؤسسة الرسالة ببيروت ، ١٩٨٤م .
- **هدية العارفين**، لإسماعيل باشا البغدادي ، إستانبول ، ١٩٥١م .

دراسة تقويمية لخدمات المعلومات
التي تقدمها مكتبة كلية الآداب
بالرئاسة العامة لتعليم البنات

نجاح قبلان القبلان

محاضرة بقسم المكتبات والمعلومات - كلية الآداب للبنات - الرياض

تمهيد: تعد المكتبة الأكاديمية من أهم الركائز الأساسية التي يتحقق من خلالها أهداف الجامعة، حيث تعدّ أحد العناصر الأساسية في تقويم الجامعة نفسها؛ لأنها إحدى مرافقها المهمة ورمزاً يدل على نهضتها العلمية ، كما يتوقف نجاح العملية التعليمية أو فشلها على مدى توفيق الجامعة في اقتناء مكتبة علمية حديثة متطورة ومنظمة بطريقة سليمة تيسر الاستفادة من مجموعاتها [دياب : ١٩٩٤م، ٢٠] .

والواقع أنه رغم التطور الظاهري في المكتبات الجامعية في العالم العربي على مختلف الأصعدة إلا أنها مازالت تشكو من المشكلات وتعاني الكثير من المعوقات . لذا ؛ فإن تشخيص دراسة الخدمات التي تقدمها المكتبة يعدّ مرآة صادقة لقياس إمكاناتها وتطورها على أسس علمية مقننة [النعيمي : د . ت ، ١٨] .

لهذا ؛ فإن الدور الذي تقوم به خدمات المكتبات في الجامعات والكليات كجهاز معلوماتي متطور ليس لخدمة المستفيدين داخل الجامعة والكلية فحسب؛ بل أيضاً لخدمة الباحثين خارج هذا النطاق يعدّ بلورة لجميع الأعمال المناطة بها ومواصلة للسعي الدائب لتطوير حركة البحث العلمي .

مشكلة الدراسة :

تحاول الدراسة الحالية التركيز على خدمات المعلومات التي تقدمها مكتبة كلية الآداب التابعة للرئاسة العامة لتعليم البنات، وذلك للتعرف على مدى تأثر تلك الخدمات بزيادة عدد الطالبات المقبولات بالكلية على مستوى دراسات البكالوريوس أو طالبات الدراسات العليا، حيث إن زيادة أعداد الطالبات في هذه البرامج بالإضافة إلى منسوبات الكلية تتطلب خدمات معلوماتية متطورة غير تقليدية للتغلب على المشكلات التي قد تواجه أية أكاديمية . ومن هنا ؛ فإن هذه الدراسة تحاول تحديد الوسائل والطرق التي تقدم بها المكتبة خدماتها لمستفيداتها، والمشكلات والصعوبات التي تعترض تقديم هذه الخدمات .

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق مجموعة الأهداف ، ومن أبرزها التعرف على واقع خدمات المستفيدات في مكتبة كلية الآداب التابعة للرئاسة العامة لتعليم البنات؛ وذلك لتحديد أنواع خدمات المعلومات التي تقدمها مكتبة الكلية، والكشف عن المشكلات والصعوبات التي تعوق المكتبة عن تقديم خدماتها بشكل يناسب احتياجات المستفيدات منها ، وطرح مقترحات تساعد على تذليل تلك المشكلات والصعوبات .

أسئلة الدراسة :

تحاول الباحثة في هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية :

١ - ما واقع خدمات المعلومات في مكتبة كلية الآداب ؟ التابعة للرئاسة العامة لتعليم البنات ؟

٢ - ما أنواع الخدمات التي تقدمها مكتبة كلية الآداب ؟

٣ - ما المشكلات والصعوبات التي تعوق المكتبة عن تقديم خدماتها للمستفيدات ؟

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية المكتبات الأكاديمية بوصفها ضرورة علمية وثقافية في مرحلة

التعليم الجامعي ، كما أن الدراسة تتناول مكتبة كلية الآداب في مدينة الرياض بوصفها موجهة لخدمة شريحة من المستفيدات من طالبات وأعضاء الهيئة التدريسية والإدارية التي تعد من أكبر مجتمعات الكليات التابعة للرئاسة العامة لتعليم البنات ، لذا يؤمل أن تفيد النتائج المتوصل إليها والتوصيات التي تم طرحها من خلال الدراسة في رسم معالم يمكن الاستئناس بها في تطوير الوضع الراهن للمكتبة محط الدراسة، وتحسين واقعها والرفع من مستوى خدماتها .

وبما أن إعداد هذه الدراسة يتزامن مع وضع حجر الأساس لمشروع المدينة الأكاديمية لكليات البنات بالرياض فيؤمل أن تكون النتائج ذات جدوى للمسئولين والمخططين لتجهيز المكتبة المركزية التابعة لهذه المدينة الأكاديمية .

تعريف بالمصطلحات الواردة في الدراسة :

يحتوي هذا البحث على مجموعة من المصطلحات التي يحسن التعريف بها لتكون الصورة واضحة أمام القارئ سلفًا . ومن أبرز تلك المصطلحات ما يلي :

خدمات المعلومات : هي الناتج النهائي الذي يحصل عليه المستفيد من المعلومات ، هذا الناتج هو حصيلة ما لدى المكتبة أو مركز المعلومات من أجهزة وموارد بشرية وما يجرى من عمليات وإجراءات فنية غير مباشرة [السالم: ١٤١٣ هـ ، ٨] .

المستفيدات : يقصد بهن في هذه الدراسة جميع من تقدم لهن خدمات المعلومات من خلال مكتبة الكلية من طالبات ، وإداريات، وأعضاء هيئة التدريس .

العاملات : هن الموظفات اللاتي يعملن في مكتبة كلية الآداب ولهن اتصال مباشر بالمستفيدات من المكتبة، سواء كان تخصصهن مكتبات ومعلومات أو غير ذلك .

منهج الدراسة وإجراءاتها :

للتعرف على واقع خدمات المعلومات التي تقدمها مكتبة كلية الآداب وتقويمها فقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي [المسحي] ؛ إضافة إلى منهج دراسة الحالة، وذلك من خلال تصميم استبانة تساعد على جمع البيانات ، وتجيب عنها العاملات في مكتبة الكلية . وتقتصر هذه الدراسة على قياس خدمات المكتبة من خلال التعرف على وجهات نظر العاملات، ولا تتعرض إلى آراء المستفيدات من المكتبة ؛ وذلك لوجود دراسات أخرى غذَّت هذا الجانب بالمعلومات، كما أن الدراسة الحالية لم تتعرض لخدمتيْ الإعارة والتصوير بوصفهما من الخدمات التقليدية الواجب توافرها بالمكتبات الأكاديمية التي من المفروض أنها تجاوزت ذلك للاهتمام بالمستفيدات بوصفهن ذوات اهتمامات موضوعية . أما بالنسبة للمجال الزمني فينحصر في الفترة التي أجري خلالها المسح الميداني لمنطقة الدراسة، وتم توزيع الاستبانات على موظفاتها وهي الفترة بين ١١/٢٤ إلى ١٤١٨/١٢/٣٠ هـ .

وهذا يعني أن نتائج الدراسة تعبر عن تلك الفترة الزمنية التي تم خلالها المسح الميداني . كما قامت الباحثة حرصًا منها على مساندة الاستبانة والتحقق من مصداقيتها بالاعتماد على أكثر من أداة لجمع البيانات من بينها ما يلي :

- مراجعة وتحليل الإنتاج الفكري الوثيق الصلة بموضوع الدراسة .
- إجراء مقابلات شخصية مع جميع العاملات في المكتبة .
- الملاحظة المباشرة وغير المباشرة للخدمات المقدمة .

مكتبة كلية الآداب :

تعدّ كلية الآداب واحدة من ست كليات تابعة للرئاسة العامة لتعليم البنات بمدينة الرياض، وتخضع لإشراف جهاز أكاديمي وإداري يسمى بوكالة الرئاسة لكليات البنات . ويوجد بالكلية ستة برامج لمنح درجات البكالوريوس؛ والماجستير؛ وأيضًا الدكتوراه، وذلك في تخصص المكتبات والمعلومات ؛ والتاريخ؛ والجغرافيا ؛ واللغة العربية ؛ واللغة الإنجليزية ؛ والدراسات الإسلامية . كما تأسست مكتبة كلية الآداب بالرياض عام ١٣٩٩ - ١٤٠٠هـ مع إنشاء مبنى الكلية . وتبلغ مساحة المكتبة ٦٠٤ أمتار مربعة، وهي عبارة عن قاعة واحدة غير مقسمة

وملحق بها مخزن تابع لها، أما عدد المستفيدات المنتظمات في استخدام المكتبة فهو ٢٨٥٢ مستفيدة سنوياً [مكتبة كلية الآداب : ١٤١٧ هـ]. وتحوي المكتبة ٢٧١٢٣ كتاباً باللغة العربية ، و ٥٠١٠ كتب باللغة الإنجليزية و ٧٠١ دورية باللغة العربية و ٤٣٣ دورية باللغة الإنجليزية و ٩٩ رسالة جامعية و ٦١٥ مطبوعًا حكومياً . [النشرة الإحصائية الثالثة عشرة، ١٤١٧هـ] وتتولى عمادة شئون المكتبات بكليات البنات الإشراف الفني والإداري على المكتبة وتزويدها بأوعية المعلومات، وكذلك الأثاث والأجهزة المكتبية . حيث تقتني المكتبة آلة تصوير، وكاميرا لتصوير المصغرات الفلمية، وجهازاً للتحميض، وقارئًا للمواد المصغرة، وكما يوجد في المكتبة جهاز حاسب آلي وطابعة تستخدم للأعمال الإدارية . وتتميز المكتبة بجودة الإضاءة والتكييف . وتقدم المكتبة خدماتها خلال ساعات الدوام الرسمي للكلية من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الثانية بعد الظهر من خلال إحدى عشرة موظفة .

مراجعة أدبيات الموضوع :

يحفل أدب الموضوع بالكثير من المقالات والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الخدمات المكتبية، إلا أن المشكلة تكمن في الطريقة التي يمكن من خلالها تصنيف تلك الأدبيات، حيث إن بعض الدراسات أدرجت موضوع خدمات المعلومات ضمن موضوعات عامة . والبعض الآخر تناولها من حيث نوع الجهة التي تقوم بتقديم الخدمات ؛ كتلك التي تقدمها مراكز المعلومات أو المكتبات العامة أو الجامعية، كما أن هناك دراسات جنحت نحو التركيز على نمط معين من الخدمات كالخدمات المرجعية أو الإرشادية أو تدريب المستفيد على استخدام المكتبة مثلاً .

إلا أن المسار الذي اتخذته الدراسة الحالية في مراجعة الأدبيات السابقة حول الموضوع هو إدراج الأدبيات التي تناولت موضوع خدمات المعلومات التي تقدم في المكتبات الجامعية (الأكاديمية) فقط حسب تاريخ نشرها ، وذلك لملاءمة هذه الدراسات مع موضوع الدراسة الحالية، سواء كانت هذه الدراسات نظرية أو ميدانية .

ومن هذه الدراسات التي تناولت الخدمات المكتبية في المكتبات الأكاديمية دراسة محمد عدس التي بعنوان : "خدمات المعلومات عن طريق البحث الآلي المتصل بمكتبات جامعة قطر" ، وتتناول الدراسة أهمية استخدام المكننة الشاملة للعمليات والخدمات المكتبية، كما تعرِّف بتجربة مكتبات جامعة قطر في استخدام أساليب تقنية حديثة لخلق جو من الملاء مة بين واقع جامعة تتميز بسرعة النمو ووسط مكتبي لم يستطع مواجهة احتياجات الجامعة، كما تعطي الدراسة فكرة سريعة عن نظام البحث الآلي من حيث مكوناته ووظيفته واقتصادياته، كما تتناول الدراسة أيضًا دور اختصاصي المعلومات في تشغيل النظام وإدارته . هذا من حيث الموضوعات التي تناولتها الدراسة أما من حيث نتائج الدراسة، فالواقع أنها لم تورد أية نتائج ربما لكونها اعتمدت على انطباعات الكاتب أكثر من اعتمادها على مسح الميدان، وحول هذا الموضوع عبر الباحث بقوله : ليست هذه دراسة بالمعنى الأكاديمي بقدر ما هي تعريف بتجربة [عدس : د . ت] .

كما أجرى كل من حسن أبو ركبة ومنصور فهمي دراسة مسحية عام ١٣٩٥ هـ تناولت الخدمات المكتبية في المكتبة المركزية بجامعة الملك عبدالعزيز من خلال استبانة تم توزيعها على كل من طلاب كلية الاقتصاد والإدارة وطالبات كلية البنات بجامعة الملك عبدالعزيز . وقد أوصت الدراسة بناء على النتائج المتوصل إليها بضرورة العمل على ترغيب الطلاب بارتياد المكتبة، وإيجاد خدمات تساعد على ذلك، وتوفير خدمات التصوير والنسخ لرواد المكتبة، وزيادة عدد الموظفين المؤهلين للخدمة المكتبية [أبو ركبة وفهمي : ١٣٩٥ هـ] .

ومن الدراسات العلمية التي ركزت على نمط محدد من الخدمات التي تقدم في المكتبات الجامعية دراسة إبراهيم عارف التي جاء ت تحت عنوان : "تعليم استخدام الطلاب للمكتبات الجامعية : دراسة تطبيقية على المكتبة المركزية بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة" . وتقوم الدراسة على افتراض رئيس هو أن المكتبة المركزية تقدم الخدمات

التي تهدف إلى تعليم استخدام المكتبة، وبعد الاختبار أظهرت النتائج أن تعليم استخدام المكتبة بواسطة موظفي المكتبة يحتل مرتبة متدنية (بالمقارنة بالتعليم عن طريق مادة مناهج البحث أو حتى عن طريق الزملاء) وهذا يعني أن نتيجة اختبار الفرض جاء ت سلبية ؛ لذا يوصي الباحث باستحداث قسم لتعليم استخدام المكتبة ومصادرها، وإصدار نشرات دورية لمعاونة الطلاب على الإفادة من المكتبة [عارف : ١٤٠٦ هـ] .

وتناولت فوزية عثمان الموضوع السابق نفسه في دراستها التي كانت بعنوان : " ثورة المعلومات وحتمية تعليم المستفيدين استخدام مكتبات المؤسسات التعليمية"، وتناقش الباحثة الموضوع من خلال عدة محاور أولها : استعراض الدراسات السابقة التي تناولت تعليم المستفيدين، وأهمية تعليم المستفيدين استخدام المكتبة ، والعوامل التي تؤثر على تعليم المستفيدين، وأخيراً أساليب تعليم المستفيدين .

وتخلص الباحثة إلى نتيجة مفادها أن تعليم استخدام المكتبات في عالمنا العربي لا يزال يفتقر إلى الحد الأدنى والضروري للممارسة الناجحة، لذا فالباحثة توصي بإدخال هذا التعليم في مناهجنا الدراسية [عثمان : ١٩٨٧م] .

وهناك دراسة أحمد بدر التي تناول فيها أيضًا تعليم المستفيدين من المكتبات الأكاديمية من خلال استعراض بعض التجارب الغربية السابقة في هذا المجال التي تبين أهداف تعليم استخدام المكتبة الأكاديمية وتدعم دورها التعليمي وتوضح بعض المفاهيم المتناقضة عن تعليم استخدام المكتبة [بدر : ١٩٨٨م] .

كما قام سالم السالم عام ١٤١٢ هـ بدراسة تقويمية عن خدمات المستفيدين في المكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية . وتهدف هذه الدراسة إلى تقويم خدمات المستفيدين في المكتبة . وخلصت الدراسة إلى أن المكتبة المركزية في جامعة الإمام يغلب عليها بشكل عام ضعف الخدمات وبساطتها، وأنها لم تصل بعد إلى رتبة الخدمات المتطورة التي تلبي احتياجات المستفيدين، إضافة إلى عدم التزامها بالمعايير المتعارف عليها [السالم: ١٤١٢ هـ] .

وتناولت دراسة هند الغانم الخدمات المكتبية المقدمة لطالبات الدراسات العليا في الجامعات والكليات السعودية في مدينة الرياض من خلال دراسة اتجاهات المستفيدات من هذه الخدمات . ووجدت الدراسة أن ٦٣ . ٧٤٪ من عينة البحث المكونة من ١٣٧ طالبة دراسات عليا يتصورن أن عدد الموظفات في المكتبات المدروسة يعد مناسبًا؛ إلا أن المستفيدات أبدين ملاحظاتهن حول نقص المجموعات في المكتبات المدروسة بالإضافة إلى قدم طبعات بعض المجموعات . كما وجدت الدراسة تقصيراً في خدمات المعلومات المتطورة في تلك المكتبات ، حيث تقصر خدماتها على الجوانب التقليدية .

هذا؛ وقد أوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في سياسة تنمية المجموعات في المكتبات المدروسة، وتحديث الطبعات خاصة في المكتبات التي تخدم التخصصات العلمية . كما أوصت الدراسة بالحرص على تقديم خدمات معلومات متطورة تخدم أكبر فئة من الباحثات لتوفير وقتهن وجهدهن لدعم حركة البحث العلمي بين مجتمع الطالبات [الغانم : ١٤١٤ هـ] .

كما أجرى ياسر عبدالمعطي دراسة حول خدمات المعلومات في كلية التربية الأساسية بالكويت ؛ لغرض تحديد احتياجات المستفيدين من خدمات المعلومات والتعرف على المشكلات والمعوقات التي تعترض تقديمها . وتقدم الدراسة مقترحات وآراء للمكتبيين والمستفيدين لتطوير تلك الخدمات بكلية التربية الأساسية التي تعدّ إحدى كليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وإحدى مؤسسات التعليم بدولة الكويت . ولقد أسفرت الدراسة عن عدم رضا المستفيدين عن إمكانات المكتبات وتجهيزاتها ومعظم خدمات المعلومات التي تقدمها ، كما أظهرت الدراسة اعتماد المستفيدين على مكتبات أخرى في حصولهم على المعلومات اللازمة لهم ، إلا أنهم عبروا عن رضاهم لتجاوب

القائمين على المكتبة [عبدالمعطي: ١٤١٥هـ] .

ومن الرسائل العلمية أيضًا دراسة نجمة أحمد المالكي عام ١٤١٦ هـ التي بعنوان : "خدمات المعلومات ببعض المكتبات والمراكز المتخصصة في مدينة الرياض: دراسة لواقعها ومستقبلها" . وهدفت الدراسة إلى التعرف على خدمات المعلومات التي تقوم بها بعض المكتبات ومراكز المعلومات من خلال الاطلاع على الواقع الفعلي لهذه الخدمات من إيجابيات وسلبيات . وخرجت الباحثة بمجموعة من النتائج من أبرزها نقص المكتبيين المؤهلين في المكتبات تحت الدراسة ، نقص أو عدم توافر الأجهزة التقنية الحديثة التي تعين على أداء الخدمات المكتبية ، انعدام التعاون بين المكتبات ذات النوع الواحد (الجامعية ، والعامة ، والمدرسية) . لذا أوصت الباحثة بإنشاء شبكة معلومات لمدينة الرياض لتكون حلقة وصل بين المكتبات ومراكز المعلومات ، وضرورة الزيادة في تعيين المؤهلين المتخصصين في علم المكتبات والمعلومات [المالكي : ١٤١٦هـ] .

كان هذا عرضًا سريعًا وموجزًا لبعض نماذج الأدبيات التي تناولت الموضوع قيد الدراسة . وعمومًا فالدراسات السابقة وغيرها من الدراسات تؤكد عدم إمكان حل المشكلات التي تواجه المكتبات في الوقت الحاضر، والقدرة على إرضاء المستفيدين منها دون وجود خدمات متكاملة تسعى إلى رفع فاعلية الاستفادة من المعلومات من خلال توثيق الارتباط بين المستفيدين ومصادر المعلومات .

عرض نتائج المسح الميداني :

أولا – معلومات عامة :

١ – القسم الذي تنتمي إليه الموظفة :

يأخذ التقسيم الوظيفي التقليدي في المكتبة الشكل الهرمي ، حيث يوجد في القمة رئيس المكتبة ؛ ثم نائب الرئيس ويليهما رؤساء الأقسام الرئيسة . ويوجد في هذه الأقسام مستويات أصغر ؛ لكن لهذا التشكيل المكتبي بعض الأثر السلبي على نجاح الخدمة المكتبية خاصة إذا كان كل قسم يقوم بعمله بمعزل عن الأقسام الأخرى ؛ لأنه يحرم المستفيد فرصة الإفادة من المهارات والكفاءات الموضوعية للعاملين في المكتبة ، حيث تكون إفادة هؤلاء العاملين للمستفيد في الأقسام البعيدة عن الخدمات المعلوماتية محدودة [بدر : د . ت، ١٠١ – ١٠٢]. من هذا المنطلق كان أول سؤال من الأسئلة العامة التي وجهت لموظفات المكتبة حول تحديد القسم الذي تتبعه الموظفة ، وكانت الإجابات على النحو الذي يعرضه الجدول رقم (١).

الجدول رقم (١)

توزيع الموظفات حسب القسم الذي تتبعه كل موظفة

اسم القسم الذي تتبعه الموظفة	العدد	النسبة
قسم التسجيل	٢	١٨,٢
قسم الفهرسة والتصنيف	٦	٥٤,٥
قسم الإعارة والدوريات	١	٩,١
قسم المطبوعات الحكومية والرسائل الجامعية	١	٩,١
قسم التصوير	١	٩,١
المجموع	**١١**	**٪١٠٠**

يعطي الجدول (رقم ١) صورة عن التقسيم الإداري والفني للمكتبة حسب الأقسام التي تتبعها موظفات المكتبة. وبالنظر إلى الجدول المذكور يتضح أن المكتبة قسمت العمل فيها إلى خمسة أقسام، يمثل قسم الفهرسة والتصنيف عدد ست موظفات بنسبة (٥٤,٥٪) ، وجميع من يعملن في هذا القسم من الاختصاصيات في علم المكتبات والمعلومات ممن يحملن درجة البكالوريوس أو دبلومًا في التخصص، حيث تقوم ثلاث موظفات بعملية التصنيف، والثلاث الأخريات يقمن بفهرسة المواد بعد تصنيفها ، ويتم تبادل العمل بينهن كل فصل دراسي . أما قسم التسجيل فتتكون مهام العمل فيه من مطابقة المواد التي تم وصولها للمكتبة مع فواتير الشراء وطلبات المواد للتأكد من أن هذه المواد هي نفسها التي تم طلبها، ومن ثم إجراء الأعمال المتعلقة بها وتسجيلها في سجل خاص بها ، ويقوم بهذه المهام موظفتان من العاملات في المكتبة واحدة متخصصة في المجال والأخرى من غير الاختصاصيات ، وذلك بنسبة (١٨,٢٪) ، ثم يتساوى في النسبة المنتميات إلى قسم الإعارة والدوريات وقسم المطبوعات الحكومية والرسائل الجامعية وقسم التصوير بنسبة (٩,١٪) وجميعهن من غير الاختصاصيات .

والجدير بالذكر أن جميع ما ورد من تقسيم في السابق لا يمثل الواقع وقت إجراء الدراسة، حيث إن العمل يؤدى بأسلوب جماعي بدون أية مسئوليات محددة أو أقسام تتبعها الموظفات بالمكتبة ، وما سبق ذكره ما هو إلا تقسيم تم الاتفاق عليه ولم ينفذ بعد . كما تجدر الإشارة إلى أن رئيسة المكتبة تمارس أعمالها الإدارية بالإضافة إلى الأعمال الفنية الأخرى التي تقوم بها .

٢ - مسميات الوظائف التي تمارسها الموظفات :

تتأثر غالبًا طبيعة العمل بمسمى الوظيفة التي يعين عليها الموظف ، وتكون نتيجة هذا التأثر إيجابية إذا كان هناك توافق بين المسميات المعين عليها وطبيعة العمل الممارس . والخدمة المكتبية شأنها شأن غيرها من الأعمال الأخرى في أي مجال، ولذلك فقد تم سؤال الموظفات المشاركات في الدراسة عن مسميات وظائفهن ، وجاءت ردودهن على هذا السؤال على النحو الموضح في الجدول رقم (٢) .

الجدول رقم (٢)
توزيع الموظفات حسب مسميات الوظائف التي يمارسنها

مسمى الوظيفة	العدد	النسبة
أمينة مكتبة	٧	٦٤,٠
مفهرسة كتب	١	٩,١
مسجلة نتائج	١	٩,١
عاملة	١	٩,١
كاتبة	١	٩,١
المجموع	١١	١٠٠٪

يبين الجدول السابق مسميات الوظائف وتوزيع العاملات عليها في مكتبة كلية الآداب، ويتضح أن سبعًا من موظفات المكتبة يعملن على مسمى أمينة مكتبة بنسبة (٦٤,٠٪) من المجموع الكلي للموظفات المشاركات بالدراسة . والواقع أن هذه التسمية عامة ولا تعبر عن طبيعة العمل الذي تقوم به موظفات المكتبة، ويتبع ذلك عدم وجود توصيف وظيفي يبين الاختصاصات المحددة للموظفة ويمكن أن تطلع عليه قبل أن تباشر عملها . ثم تتساوى بعد ذلك النسب (بنسبة ٩,١٪) في حالة أربع موظفات من المصنفات على المسميات الوظيفية الأخرى وهي مفهرسة كتب ، ومسجلة نتائج ، وعاملة ، وكاتبة ، مع العلم أن اللتين تعملان على وظيفة عاملة وكاتبة تمارسن أعمالاً مهنية متخصصة كاستقبال المستفيدات والإعارة على سبيل المثال .

ويمكن الخروج من تفحص الجدولين رقميْ (١، ٢) السابقين بنتيجة أن هناك علاقة ارتباطية سببية تبرر عدم وجود تقسيم للعمل واضح المعالم والمهام في المكتبة ، وذلك يرجع لعدم وجود سياسة وظيفية محددة لتوظيف العاملات في المكتبة بناء على المؤهلات الأكاديمية والموضوعية والخبرات السابقة ، حيث تعين أغلب الموظفات العاملات في المكتبة على مسميات عامة كمسمى أمينة مكتبة .

٣ – عدد سنوات العمل في المكتبة :

يحتل التعرف على عدد سنوات العمل لموظفات المكتبة أهمية كبيرة في معرفة مدى استقرارهن في العمل، حيث إن العمل لمدة طويلة في مكان واحد له عدة مؤشرات منها التعرف على موقع المكتبة والدور المناط بها في المؤسسة التي تتبعها، وبالتالي يؤثر على مستوى الخدمة المكتبية وتنميتها .

ولقد تم تصنيف سنوات عمل الموظفات في المكتبة إلى أربع فئات تشمل كل فئة خمس سنوات ، وذلك ابتداءً من سنة إلى عشرين سنة . ويعطي الجدول رقم (٣) الحقائق المتعلقة بتوزيع العاملات حسب سنوات العمل في المكتبة .

الجدول رقم (٣)

توزيع الموظفات حسب سنوات العمل في المكتبة

عدد سنوات العمل في المكتبة	العدد	النسبة
من ١ إلى ٥ سنوات	٦	٥٤,٥
من ٦ إلى ١٠ سنوات	١	٩,١
من ١١ إلى ١٥ سنة	٣	٢٧,٣
من ١٦ إلى ٢٠ سنة	١	٩,١
المجموع	١١	١٠٠٪

يتضح من الجدول السابق بخصوص توزيع الموظفات حسب عدد سنوات العمل في المكتبة، أن نسبة (٥٤,٥٪) من الموظفات تتراوح مدة عملهن بالمكتبة ما بين سنة إلى ٥ سنوات ، *أما النسبة التي تليها فهي (٢٧,٣٪) لمن لهن* خدمة تتراوح بين ١١ إلى ١٥ سنة، وتتساوى بعد ذلك النسبة لمن لهن خبرة ما بين ٦ – ١٠ سنوات مع من لهن خبرة ١٥ سنة فأكثر، وذلك بنسبة (٩,١٪) .

٤ – المؤهل الدراسي :

يعدّ التأهيل التعليمي لموظفات المكتبة من المتغيرات التي يهمنا معرفتها في دراسة خدمات المعلومات لأية مكتبة أو مركز معلومات ؛ لما لمستوى التأهيل التعليمي للعاملين من تأثير مباشر على نوعية وأشكال الخدمات التي تقدمها المكتبة . ومن هذا المنطلق عمدت الباحثة إلى سؤال الموظفات المشاركات في الدراسة عن مؤهلاتهن التعليمية ، وكانت النتيجة على النحو الموضح في الجدول رقم (٤) .

الجدول رقم (٤)

توزيع الموظفات حسب المؤهل الدراسي

المؤهل الدراسي	العدد	النسبة
ثانوي	٣	٢٧,٣
جامعي	٥	٤٥,٤
دبلوم	٣	٢٧,٣
المجموع	١١	٪١٠٠

يتضح من خلال الجدول السابق أن المكتبة تقدم خدماتها من خلال ١١ موظفة، من بينهن خمس موظفات يحملن الشهادة الجامعية، وذلك بنسبة (٤٥,٤٪)، وثلاث موظفات على درجة الدبلوم تخصص المكتبات والمعلومات بنسبة (٢٧,٣)، ثم ثلاث موظفات حاصلات على مؤهل الثانوية العامة بنسبة (٢٧,٣) . والجدير بالذكر أن إحدى العاملات في المكتبة محط الدراسة منتسبة إلى قسم الدراسات الإسلامية .

٥ – تخصصات موظفات المكتبة :

لمتغير التخصص دور لا ينكر في التعرف على مواصفات العاملات في المكتبة ؛ لذا شملته الباحثة ضمن متغيرات الدراسة . وفي هذا الصدد تم سؤال العاملات عن تخصصاتهن وكانت النتيجة على النحو الموضح في الجدول رقم (٥) .

الجدول رقم (٥)

توزيع موظفات المكتبة حسب التخصص

التخصص	العدد	النسبة
مكتبات ومعلومات	٦	٧٥,٠
تخصصات أخرى	٢	٢٥,٠
المجموع	٨	٪١٠٠

من الجدول السابق يتضح أن الأغلبية من موظفات المكتبة متخصصات في علم المكتبات والمعلومات وعددهن ست موظفات بنسبة (٧٥,٠٪)، بينما توجد موظفتان متخصصتان في علم التاريخ بنسبة (٢٥,٠٪).

٦ – الدورات التدريبية :

الدورات التدريبية عبارة عن برامج منظمة تعطى للموظفين في المستويات كافة حول الاتجاهات الحديثة والمهارات الجديدة، وذلك لتنمية وتعزيز مهارات الموظفين على رأس العمل في المجال الذي يعملون به [دياب : ١٩٩٤، ١٧٣] . ومن هذا التعريف يتضح أن التدريب شكل من أشكال التأهيل تكون فيه الأهداف محددة بوضوح، ويتم اكتساب الموظفين المهارات اللازمة عن طريق الممارسة والتقدير الموجه للأداء التعليمي للمتدرب [قاسم: ١٩٨٤م، ١٥٤] . كما أنه من الممكن إدراك مدى نسبة تحقق الأهداف التدريبية المرغوبة عن طريق المهارات التي تم اكتسابها للمتدربين بعد اجتيازهم لهذه البرامج التدريبية وتأثيرها على طريقة الممارسة لعملهم فيما بعد . وعند سؤال العاملات عن إمكان التحاقهن بالدورات التدريبية اتضح أن الإجابة على النحو الذي يعكسه الجدول رقم (٦ – أ) .

الجدول رقم (٦ – أ)

توزيع الموظفات حسب التحاقهن بالدورات

إمكان الالتحاق بالدورات التدريبية	العدد	النسبة
نعم	٩	٨٢,٠
لا	٢	١٨,٠
المجموع	١١	٪١٠٠

يوضح الجدول (رقم ٦ – أ) أن ثماني موظفات بنسبة (٨٢,٠٪) حصلن على دورات تدريبية، بينما توجد موظفتان بنسبة (١٨,٠٪) لم يسبق لهما أن التحقتا بأية دورة تدريبية .

٧ - الدورات التدريبية في مجال التخصص :

التدريب استثمار للقوى البشرية في أي مجال، ولكنه في مجال المكتبات يعد ضرورة قصوى لابد منها . ويرجع السبب في ذلك إلى التغير المعرفي والتقني السريع الذي يصاحب هذا التخصص، كما أن هناك فجوة بين ما يمارسه المكتبيون في الواقع والبرامج التعليمية التي تلقوها في الجامعات والمعاهد التي تدرس علوم المكتبات والمعلومات . ومن هنا تبرز أهمية الدورات التدريبية كتعليم مستمر للموظفين حسب احتياجات المكتبة، وذلك لمحاولة التكيف مع التغير السريع الذي يصاحب المجال، ولسد الفجوة التي يشعر بها خريجو المكتبات عندما يعملون على أرض الواقع . وقد تم سؤال الموظفات عن طبيعة الدورات التي سبق الالتحاق بها ، وكانت النتيجة على النحو الذي يعرضه الجدول رقم (٦ - ب) .

الجدول رقم (٦ - ب)

توزيع الموظفات حسب طبيعة الدورات التي التحقن بها

اسم الدورة وطبيعتها	مدتها	تاريخها	عدد الموظفات الملتحقات	الجهة المنفذة
الفهرسة والتصنيف	شهر	١٤١٤ - ١٤١٦ هـ	٦	معهد الإدارة العامة
الخدمة المرجعية والإعارة	أسبوعان	١٤١٧ هـ	٢	معهد الإدارة العامة
حاسب آلي	شهر	١٤١٨ هـ	١	معهد الإدارة العامة

يوضح الجدول (رقم ٦ - ب) اسم الدورة ، ومدتها، وتاريخ الالتحاق بها، والجهة المنفذة لها . وبتحليل الجدول السابق يتبين أن الدورات السابقة ليست مفيدة بالشكل المطلوب لتعزيز وتحديث معلومات موظفات المكتبة، حول خدمات المعلومات وتدريبهن عليها باستثناء دورة الخدمة المرجعية والإعارة . ويقلل من الفائدة الكاملة لهذه الدورة أن مدتها لا تتجاوز أسبوعين وهي مدة غير كافية لإفادة المتدربة نظرياً وعملياً إضافة إلى أنه لم يلتحق بهذه الدورة سوى موظفتين فقط . وعلى أية حال يمكن القول إن البرنامج التدريبي للمكتبة ينبغي أن يكون أكثر قوة مما هو عليه في الوقت الحاضر . أما من حيث الجهة التي تتولى عملية التدريب فهي معهد الإدارة العامة ، والواقع أن جميع الدورات التي تمت كانت عن طريق المعهد ، وذلك لأن ديوان الخدمة المدنية الذي تتبعه موظفات المكتبة من حيث التعيين والترقيات لا يحتسب في الترقية إلا الدورات المجازة عن طريق المعهد ، وهذا النظام قد لا يشجع الموظفات على الاستفادة من البرامج التدريبية الأخرى التي يتم تنفيذها عن طريق مراكز خدمة المجتمع التابعة لبعض الجامعات كجامعة الملك سعود مثلاً أو غيرها من الجهات التدريبية، إلا أنه من جانب آخر فالفرص متاحة للعاملات في المكتبة لمن ترغب في تطوير ثقافتها المهنية وتحديثها، وهذا يعدّ مبررًا كافيًا لمن يحترم مهنته التي يمارسها .

الخدمات المكتبية :

٨ - الخدمات الإعلامية :

الخدمات الإعلامية أو العلاقات العامة هي عبارة عن نشاطات تسويقية للتعريف بما تحتويه المكتبة من مصادر وموارد ومعلومات وإمكانات يمكن أن تلبي احتياجات الفئات المختلفة من المستفيدين لتوسيع دائرة الاتصال بين المكتبة وجمهورها [قاسم : ١٩٩٦م، ١٧٠ - ١٧١] . وتأخذ عملية الإعلام عدة مستويات ، وقد تم ذكر أهم أنواعها من خلال السؤال الثامن من أسئلة الاستبانة التي يفترض أن تقدمها المكتبات الأكاديمية، وجاءت الردود متفاوتة كما هو وارد في الجدول رقم (٧) .

الجدول رقم (٧)

توزيع الموظفات حسب تصورهن للخدمات الإعلامية المقدمة في مكتبة الكلية

الخدمات الإعلامية المقدمة في مكتبة الكلية	نعم	النسبة	لا	النسبة	المجموع	النسبة
تنظيم جولة للطالبات في الأسبوع الأول من التحاقهن بالكلية	٥	٤٥,٠٪	٦	٥٥,٠٪	١١	١٠٠٪
إصدار دليل للمكتبة ونشره وتوزيعه	٦	٥٥,٠٪	٥	٤٥,٠٪	١١	١٠٠٪
الإعلان عن المطبوعات الحديثة في لوحة العرض	٤	٣٦,٠٪	٧	٦٤,٠٪	١١	١٠٠٪
إصدار نشرة بالإضافات الجديدة في المكتبة وتوزيعها على أعضاء هيئة التدريس والباحثات	٥	٤٥,٠٪	٦	٥٥,٠٪	١١	١٠٠٪
خدمات إعلامية أخرى	–	–	–			–

يشير الجدول رقم (٧) إلى أن أغلب الموظفات المشاركات في الدراسة وعددهن ست عاملات بنسبة (٥٥,٠٪) يشرن إلى أن المكتبة تقوم بإصدار دليل وتوزعه . ويتساوى بعد ذلك عدد اللاتي أجبن على أن المكتبة تقوم بتنظيم جولات للطالبات وإصدار نشرة بالإضافات الجديدة في المكتبة بنسبة (٤٥,٠٪) لكل منهن، يليهن من حيث العدد أربع عاملات بنسبة (٣٦,٠٪) ذكرن أن المكتبة تقوم بالإعلان عن المطبوعات الحديثة لديها في لوحة الإعلانات .

٩ – الخدمات الببليوجرافية :

الضبط الببليوجرافي عبارة عن وسائل تمكن من الوصول إلى المعرفة المدونة من خلال السيطرة على السجلات وحصرها وتنظيمها وتقديمها للمستفيد من خلال قوائم مختلفة، والخدمات الببليوجرافية جزء من الجهاز الببليوجرافي الشامل في المكتبة الذي يضم الفهارس والكشافات ، وذلك بهدف تيسير وصول المستفيد إلى المعلومات ودعم عملية البحث العلمي في الجامعة [أبو النور: ١٤١٦ هـ ، ٣٦ – ٣٨] .

وللتعرف على الخدمات الببليوجرافية التي تقدمها مكتبة كلية الآداب فقد تم سؤال العاملات المشاركات بالدراسة حول هذا الجانب، وجاءت ردودهن كما هو موضح في الجدول رقم (٨) .

الجدول رقم (٨)

توزيع الموظفات حسب تصورهن للخدمات الببليوجرافية المقدمة في مكتبة الكلية

الخدمات الببليوجرافية المقدمة في المكتبة	نعم	النسبة	لا	النسبة	المجموع	النسبة
الفهرس الموحد	–	–	١١	–	١١	١٠٠٪
الفهرس البطاقي	١١	١٠٠٪	–	–	١١	١٠٠٪
الفهرس المحسب	–	–	١١	١٠٠٪	١١	١٠٠٪
الكشافات والمستخلصات لمقالات الدوريات	–	–	١١	١٠٠٪	١١	١٠٠٪
وسائل وأدوات أخرى	–	–	–	–	–	–

يتبين بالنظر إلى الجدول السابق أن المكتبة تقدم خدمات ببليوجرافية من خلال الفهرس البطاقي فقط، حيث أشارت جميع الموظفات بنسبة (١٠٠٪) إلى أن هذه الخدمة الببليوجرافية الوحيدة التي تقدمها المكتبة. وتدل النتيجة السابقة في الواقع على وجود نقص كبير في الخدمات الببليوجرافية حيث لا يوجد في المكتبة أية وسيلة للتعريف بمقتنياتها غير الفهرس البطاقي مما يوحي بضرورة تعزيز هذا الجانب المهم من خدمات المستفيدين.

١٠- الخدمات المرجعية :

المراجع هي تلك الكتب التي تقدم لنا المعرفة الإنسانية في صور وأشكال مختلفة حسب طبيعة كلا منها. وتمثل المراجع جزءًا من المواد المكتبية التي تهتم المكتبة بالحصول عليها، وتعدّ النواة الأساسية لكل مجموعة مكتبية، حيث إنها روح المكتبة وقلبها النابض. كما أنها تمثل عنصرًا مهمًا في القيام بالخدمات التي تقدمها المكتبة لمستفيديها. ولقد اهتم كثير من المكتبات بهذا النوع من المواد لدرجة أنها خصصت لها قاعات مستقلة. ومن هنا يتضح أهمية الخدمات المرجعية، حيث يتم الاتصال بين المكتبي والمستفيد والمادة الفكرية، ولا تقتصر الخدمات في قسم المراجع على كتب المراجع بل تتسع لتشمل جميع المواد المكتبية [جدي: ١٤٠٨ - ١٤٠٩ هـ، ١٨٤ - ١٨٥].

الجدول رقم (٩)

توزيع الموظفات حسب تصورهن للخدمات المرجعية المقدمة في مكتبة الكلية

الخدمات المرجعية المقدمة	نعم	النسبة	لا	النسبة	المجموع	النسبة
قاعة مستقلة للمراجع	-	-	١١	١٠٠٪	١١	١٠٠٪
موظفات متفرغات للخدمة المرجعية	١	٩,١	١٠	٩٠,٩	١١	١٠٠٪
قاعة خاصة بخدمات الحجز	-	-	١١	١٠٠٪	١١	١٠٠٪
تسجيل الأسئلة المرجعية وحصرها	-	-	١١	١٠٠٪	١١	١٠٠٪
عمل ملف أرشيفي للقصاصات والجرائد والمجلات	٤	٣٦,٤	٧	٣٦,٦	١١	١٠٠٪
خدمات مرجعية أخرى	-	-	-	-	-	-

يتضح من الجدول السابق لتوزيع الموظفات أن أربعًا من العاملات بنسبة (٣٦,٤٪) من مجموع العاملات اللاتي شملتهن الدراسة أجبن بأن المكتبة كانت تقوم بعمل ملف أرشيفي للقصاصات والجرائد والمجلات في الماضي، كما ذكرت موظفة واحدة فقط بنسبة (٩,١٪) أن المكتبة تفرغ موظفات للخدمة المرجعية في بعض الأحيان. أما فيما يتعلق بالخدمات الأخرى كالقاعة المستقلة للمراجع وخدمات الحجز وتسجيل الأسئلة وحصرها فقد اتفق جميع المشاركات في الدراسة بنسبة (١٠٠٪) على أن المكتبة لا تقدم أية خدمة من هذه الخدمات.

وبناءً على المعطيات السابقة يمكن القول إن مكتبة كلية الآداب لا تسهم في مجال الخدمات المرجعية بالشكل المطلوب، وأن الوضع الراهن بحاجة إلى تعزيزه وتحسينه.

١١- الخدمات الإرشادية :

تحظى الخدمات الإرشادية باهتمام متزايد من قبل

المكتبات في الوقت الحاضر، ويأتي هذا الاتجاه مواكبًا لتأكيد الوظيفة الاجتماعية للمكتبات ودورها الإيجابي في خدمة أهداف البحث العلمي والتنمية ، هذا إضافة إلى ما أسهمت به التطورات التقنية الحديثة من تيسير سبل اتصال المكتبات وربطها مع ببعضها [قاسم : ١٩٩٣م، ١٩٨] وللأسباب السالفة الذكر تم سؤال الموظفات في السؤال الحادي عشر من أسئلة الاستبانة عن أهم أنواع الخدمات الإرشادية التي يمكن أن تقدمها المكتبة قيد الدراسة ، وجاءت الردود متفاوتة كما هو موضح في الجدول رقم (١٠) .

الجدول رقم (١٠)

توزيع الموظفات حسب تصورهن للخدمات المرجعية المقدمة في مكتبة الكلية

الخدمات الإرشادية المقدمة	نعم	النسبة	لا	النسبة	المجموع	النسبة
مكتب خاص بالخدمات الإرشادية	–	–	١١	١٠٠٪	١١	١٠٠٪
موظفات متفرغات لتقديم الخدمات الإرشادية	١	٩,١	١٠	٩٠,٩	١١	١٠٠٪
لوحات إرشادية لتوجيه المستفيدات إلى مصادر المعلومات	٨	٧٣,٠	٣	٢٧,٠	١١	١٠٠٪
إحالة المستفيدات للمكتبات ومراكز المعلومات الأخرى الخارجية في حالة عدم وجود الأوعية المطلوبة بالمكتبة	٥	٤٥,٠	٦	٥٥	١١	١٠٠٪
خدمات مرجعية أخرى	–	–	–	–	–	–

يشير الجدول رقم (١٠) إلى أن المكتبة تقدم خدمات إرشادية عن طريق لوحات لتوجيه المستفيدات إلى مصادر المعلومات، حيث ذكرت ثماني من موظفات المكتبة المشاركات بالدراسة بنسبة (٧٣,٠٪) أن المكتبة تقوم بتقديم هذه الخدمة . يلي ذلك خمس موظفات بنسبة (٤٥,٠٪) أشرن إلى أنهن يقمن بخدمة إحالة المستفيدات للمكتبات ومراكز المعلومات الأخرى خارج نطاق الكلية في حالة عدم وجود الأوعية المطلوبة بالمكتبة، وذلك من خلال قنوات غير رسمية وبدافع شخصي منهن لإرشاد المستفيدات لأماكن أخرى قد تتوافر بها المعلومات المطلوبة. وأخيرًا ذكرت موظفة واحدة فقط بنسبة (٩,١٪) أن المكتبة توفر موظفات متفرغات لتقديم الخدمات الإرشادية، ولم تذكر أية موظفة أن المكتبة تخصص مكتبًا مستقلاً يقوم بتقديم الخدمات الإرشادية .

١٢- خدمات الإحاطة الجارية :

يقصد بمفهوم الإحاطة الجارية متابعة التطورات الحديثة في أي علم من العلوم مما يهم مستفيدين لهم اهتمامات بهذه التطورات . أما مفهوم خدمات الإحاطة الجارية فيقصد به نظم لمراجعة مصادر المعلومات التي تحتوي على معلومات حديثة لتسجيلها ومن ثم إرسال مذكرات عنها إلى مستفيدين لهم اهتمامات بتطورات الموضوع [أمان : ١٤٠٥ هـ، ١٣- ١٤] وعندما تم سؤال العاملات عن تصورهن عن خدمات الإحاطة الجارية كانت الإجابة على النحو الموضح في الجدول رقم (١١) .

الجدول رقم (١١)

توزيع الموظفات حسب تصورهن لخدمات الإحاطة المقدمة في مكتبة الكلية

خدمات الإحاطة الجارية المقدمة	نعم	النسبة	لا	النسبة	المجموع	النسبة
الاتصالات الهاتفية بالمستفيدات	٤	٣٦,٠٪	٧	٦٤,٠٪	١١	١٠٠٪
تكوين ملف لكل عضو هيئة تدريس يشمل اهتماماتها الموضوعية	–	–	١١	١٠٠٪	١١	١٠٠٪
إعداد نشرات إخبارية توزع على أعضاء هيئة التدريس	١	٩,٠٪	١٠	٩١,٠٪	١١	١٠٠٪
تمرير الأعداد الحديثة من الدوريات	٤	٣٦,٠٪	٧	٦٤,٠٪	١١	١٠٠٪
خدمات مرجعية أخرى	–	–	–	–	–	–

يتضح من الجدول (رقم ١١) تساوي النسبة لكل من أشرن إلى أن المكتبة تقدم خدمة الإحاطة الجارية من خلال الاتصالات الهاتفية بالمستفيدات لتعريفهن بالمقتنيات الحديثة التي أضيفت للمكتبة مع من أجبن إلى أن المكتبة تقوم بخدمة تمرير الأعداد الحديثة من الدوريات، وذلك بنسبة (٣٦,٠٪) لكل منهما . والحقيقة أنه من خلال المقابلات الشخصية التي أجرتها الباحثة اتضح أن المكتبة لا تقدم هذه الخدمة كما أن نظام المكتبة لا يسمح بإعارة الدوريات ، ويبدو أن من أجبن بالإيجاب فهمن التمرير على أنه عرض الدوريات والاطلاع الداخلي عليها . وذكرت إحدى العاملات بنسبة (٩,١٪) أن المكتبة تقوم بإعداد نشرات إخبارية توزع على أعضاء هيئة التدريس . أما بالنسبة إلى خدمة تكوين ملف لكل عضو هيئة تدريس يشمل اهتماماتها الموضوعية فلم تشر أية موظفة إلى أن المكتبة تقوم بهذه العملية .

١٣- مدى مواجهة موظفات المكتبة لصعوبات تعوق تقديم الخدمات المكتبية :

حرصت الدراسة على الكشف عن الصعوبات التي تواجه موظفات المكتبة وتعوق تقديمهن للخدمات المكتبية، وذلك بطرح سؤال يتناول سبعة عوامل قد تكون أسبابًا مباشرة أو غير مباشرة في تكوين تلك العقبات أو الصعوبات التي يواجهنها ، هذا إضافة إلى بند أخير ترك مفتوحًا لإضافة صعوبات أخرى لم يذكرها السؤال (رقم ١٣) وكانت الإجابة عن هذا السؤال متفاوتة كما في الجدول رقم (١٢) .

يتضح من الجدول السابق أن من أهم الصعوبات التي تعد عائقًا لتقديم الخدمات المكتبية عدم توازن مجموعات المكتبة؛ وعدم استخدام تقنية المعلومات في تقديم الخدمات، حيث أشار ١٠ من المشاركات بالدراسة (٩١,٠٪) إلى أن العاملان السابقان يعدان من أهم

الجدول رقم (١٢)
توزيع الموظفات حسب تصورهن للصعوبات التي تواجه المكتبة وتعوق تقديم خدمات المستفيدين

الصعوبات التي تعوق تقديم خدمات المستفيدين في المكتبة	نعم	النسبة	لا	النسبة	المجموع	النسبة
قلة عدد الموظفات وانشغال الموجودات منهن بالأعمال اليومية (الروتينية)	٧	٦٤,٠٪	٤	٣٦,٠٪	١١	١٠٠٪
عدم توافر دورات تدريبية تساعد في التعرف على هذه الخدمات والطرق الصحيحة في تقديمها	٥	٤٥,٠٪	٦	٥٥,٠٪	١١	١٠٠٪
ضعف الكتب المرجعية وعدم تحديثها	٥	٤٥,٠٪	٦	٥٥,٠٪	١١	١٠٠٪
عدم توازن بناء المجموعات	١٠	٩١,٠٪	١	٩,١٪	١١	١٠٠٪
عدم استخدام تقنية المعلومات في تقديم الخدمات	١٠	٩١,٠٪	١	٩,١٪	١١	١٠٠٪
عدم وجود تعاون بين المكتبة والجهات الأخرى في مجال الإعارة التبادلية	٩	٨٢,٠٪	٢	١٨,٠٪	١١	١٠٠٪
أسباب أخرى	٦	٥٥,٠٪	٥	٤٥,٠٪	١١	١٠٠٪

الأسباب التي تعوق تقديم الخدمة المكتبية في المكتبة . وتتفق النتيجة السابقة التي تتناول توازن مجموعات المكتبة مع رأي أحد الباحثين الذي يعتقد أن عامل المجموعات يعد من أهم العوامل التي تؤثر على نجاح الخدمة المكتبية [السالم : ١٩٩٦م ، ٩٣] . ذلك أنه مع عدم توازن المجموعات يصعب تقديم خدمات مرضية لأية فئة من فئات المستفيدين، حيث تعدّ مجموعات المكتبة هي المدخلات الرئيسة في منظومة معقدة مخرجاتها مستوى الخدمة المقدمة . أما إجابة مجتمع الدراسة بأن عامل عدم استخدام تقنية المعلومات في تقديم الخدمات يعدّ صعوبة من الصعوبات التي تواجهها العاملات، فهذا يدل على مدى وعيهن ورغبتهن في التطوير لأن إدخال تقنيات معلوماتية مناسبة لأية مكتبة وباستعمال واعٍ يتحقق من خلاله أقصى درجة إفادة ممكنة من هذه المكتبة، إذ إن تقنيات المعلومات تستطيع أن تحدث تغييرات جوهرية عميقة في مستوى خدمات المعلومات المقدمة أو التشجيع على استحداث خدمات جديدة . كما ذكرت تسع موظفات من المشاركات بالدراسة بنسبة (٨٢,٠٪) أن عدم وجود تعاون بين المكتبة والجهات الأخرى في مجال الإعارة التبادلية يعد من بين الصعوبات التي تعيق تقديم خدمات المعلومات . ويلي ذلك سبع موظفات بنسبة (٦٤,٠٪) يرين أن قلة عدد الموظفات وانشغال الموجودات منهن بالأعمال الأساسية يعدان إحدى

الصعوبات القائمة . وأخيراً ذكر خمس من المشاركات بنسبة (٤٥,٠٪) أن ضعف الكتب المرجعية وعدم تحديثها وقلة توافر دورات تدريبية تساعد على التعرف على أنواع خدمات المعلومات المكتبية والطرق الصحيحة في تقديمها، يعد عائقًا بالنسبة لهن وسببًا من الأسباب التي تشكل صعوبة بالنسبة لهن . أما عن الصعوبات أو الأسباب الأخرى التي تركت للمشاركات فرصة لذكرها فقد اتفقت نسبة (٥٥,٠٪) على أن انعدام التعاون بين الموظفات يؤثر على مستوى الخدمة المقدمة ، وهو ما يمكن أن يطلق عليه بروح الفريق الواحد أو التجانس والمحبة بين الموظفات في الجهاز الواحد ، ويوصي بعض الاختصاصيين في مثل هذه الحالات أن يفتح مدير الجهاز بابه في بعض الظروف لحل المشكلات التي تسبب مثل هذا الشعور ، ومحاولة الوصول إلى نتائج تخلق روح التوحيد والتجانس والمحبة بين العاملين [بدر: د . ت ، ٨٢] . وفي الواقع أن الصعوبات التي ذكرتها الموظفات هنا تعدّ قاسماً مشتركًا بين كثير من العاملين في مجال المكتبات والمعلومات ، وحول هذا الموضوع خصص عاشور فصلاً كاملاً تحدث فيه عن المشكلات والمعوقات التي تواجه المكتبات الجامعية . ويمكن تلخيص هذه المعوقات في نقاط هي :

- انخفاض الدعم المالي، وإدراج ميزانية المكتبة ضمن مخصصات الجامعة المالية .
- عدم مرونة ديوان الخدمة المدنية الذي لا يتمشى مع المتطلبات والاعتبارات الفنية للمكتبات .
- نقص المكتبيين ، إضافة إلى ضعف مؤهلاتهم الأكاديمية .
- غياب التخطيط لبرامج المكتبات خاصة فيما يتعلق بتنمية المجموعات وخدماتها وتصميم مبانيها ومرافقها .
- قيام المهنيين بالأعمال المهنية وغير المهنية في آن واحد .
- غياب التوازن بين خدمات المكتبة المتعددة، حيث يتم التركيز على الخدمات الفنية مثل الفهرسة والتصنيف وتهمل الخدمات المرجعية والإرشادية [عاشور : ١٤١٢هـ، ١٩١ - ١٩٣] .

١٤- مقترحات المشاركات في الدراسة :

كان آخر سؤال في الاستبانة الموجهة لموظفات المكتبة مفتوحًا لإعطاء المشاركات في الدراسة حرية تسجيل ما لديهن من آراء واقتراحات مناسبة يرين أنها تساعد على تطوير خدمات المعلومات في مكتبة كلية الآداب، ومن أهم الاقتراحات التي ذكرت ما يلي :

- تعليم الطالبات استخدام المكتبة لزيادة وعيهن .
- إدخال التقنية المتطورة لاستخدامها في مجال الإعارة والفهرسة والتصنيف وجميع الأعمال المكتبية في برنامج متكامل لتوفير الوقت والجهد سواء للموظفات أو الباحثات .
- عمل دورات للموظفات غير المتخصصات في علم المكتبات والمعلومات قبل عملهن بالمكتبة لرفع مستوى الخدمة في المكتبة .
- تطوير مهارات أمينات المكتبة من خلال جولات ميدانية في المكتبات المتطورة للاطلاع على ما تقدمه من خدمات .
- توفير موظفات للأعمال الكتابية والأعمال اليومية التي لا تحتاج إلى متخصصات مثل الترفيف والتكعيب .
- الاستمرارية في بناء المراجع بنوعيها العربية والأجنبية، وتتبع الطبعات الحديثة منها .
- الزيادة في عدد موظفات المكتبة وتفرغ بعضهن للخدمات المكتبية .
- الزيادة في مساحة المكتبة لتخصيص مكان مناسب لخدمات المعلومات المتنوعة والعمل على تطويرها .
- تخصيص قاعة خاصة لطالبات الدراسات العليا لإمكان تقديم خدمات متميزة تناسب احتياجاتهن .
- توفير لوحة لعرض المطبوعات الحديثة .
- التعاون بين أعضاء الهيئة التعليمية وموظفات المكتبة في مجال التزويد لتحديث مجموعات المكتبة، وتوعية الطالبات للاستخدام الأمثل للمكتبة .
- إتاحة الفرصة للطالبات لإبداء الرأي في عملية الاختيار .

النتائج والتوصيات :

أولاً : النتائج .

ناقشت الدراسة خدمات المعلومات في مكتبة كلية الآداب التابعة للرئاسة العامة لتعليم البنات بالرياض، وعرضت أشكالاً من خدمات المعلومات المتنوعة ، وذلك لإلقاء الضوء على الخدمات التي تحتاج إلى تطوير . ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة الميدانية التي شاركت فيها العاملات في المكتبة ما يلي :

١ – لا توجد حدود فاصلة لممارسة العمل في مكتبة كلية الآداب، وذلك لعدم وجود أقسام تنتسب إليها الموظفات في المكتبة، وإنما يتم إنجاز الأعمال بصورة جماعية، إلا أن المكتبة، تزمع وضع خطة جديدة لتنظيم المكتبة وتوزيع العمل من خلالها .

٢ – تختلف مسميات الوظائف التي تعمل عليها الموظفات ، فنجد نسبة (٠, ٦٤٪) تم توظيفهن على مسمى وظيفة أمينة مكتبة، ثم تتساوى نسبة الموظفات العاملات على الوظائف التالية : مفهرسة كتب – مسجلة نتائج – وعاملة وكاتبة بنسبة (٩,٠٪) لجميع الوظائف السابقة .

٣ – يتباين عدد سنوات العمل للموظفات في مكتبة كلية الآداب، وتشكل نسبة (٥, ٥٤٪) من الموظفات اللاتي تتراوح مدة عملهن ما بين سنة إلى ٥ سنوات ، ونسبة (٢٧.٣٪) لمن كانت خدمتهن ما بين ١١ سنة إلى ١٥ سنة، ثم تتساوى النسبة لمن لهن خبرة ما بين ٦ سنوات إلى ١٠ سنوات مع من لهن خبرة أكثر من ١٥ سنة بنسبة قدرها (٩,١٪).

٤ – يتدرج المؤهل الدراسي للموظفات العاملات في المكتبة بنسبة (٤, ٤٥٪) لمن يحملن شهادات جامعية، ثم (٢٧,٣٪) للحاصلات على دبلوم تخصص المكتبات والمعلومات، إلى نسبة (٢٧.٣٪) للحاصلات على مؤهل الثانوية العامة.

٥ – أظهرت نتائج الدراسة أن أغلب العاملات في المكتبة بنسبة (٠, ٧٥٪) متخصصات في علم المكتبات والمعلومات، عدا موظفتين غير متخصصتين في هذا العلم بنسبة (٢٥,٠٪) ويحملن تخصصاً آخر هو علم التاريخ .

٦ – كما أظهرت النتائج أن نسبة (٨٢,٠٪) من موظفات المكتبة قد حصلن على دورات تدريبية، بينما لم تحصل موظفتان بنسبة (١٨,٠٪) على أية دورة تدريبية . إلا أن الدورات السابقة التي تم الحصول عليها كانت تركز في الغالب على تنمية مهارات العاملات في مجال الفهرسة والتصنيف أكثر من تنمية مهاراتهن في تقديم الخدمات المكتبية، وذلك يدل على أنه يوجد نقص في الطاقة البشرية المتخصصة والمدربة على تقديم الخدمات في مكتبة الكلية .

٧ – تقدم مكتبة الكلية مجموعة من الإسهامات في مجال الخدمات الإعلامية منها إصدار الأدلة وتوزيعها، حيث أشارت نسبة (٥٥,٠٪) من المشاركات بالدراسة إلى ذلك، أما بالنسبة للجولات التي تنظمها المكتبة للطالبات وكذلك إصدار نشرة بالإضافات الجديدة في المكتبة فقد ذكرت نسبة (٤٥,٠٪) من العاملات في المكتبة والمشاركات بالدراسة أن المكتبة تقوم بتقديم تلك الخدمتين السابقتين، في حين أن نسبة (٣٦,٠٪) ذكرت أن المكتبة تقوم بالإعلان عن المطبوعات الحديثة لديها في لوحة الإعلانات.

٨ – تشير نتائج الدراسة إلى أن المكتبة تقدم خدماتها الببليوجرافية من خلال الفهرس البطاقي فقط .

٩ – تبين من مجمل معطيات الدراسة المتعلقة بالخدمات المرجعية أن المكتبة لا تقدم أية إسهامات في هذا المجال .

١٠– تتفاوت القنوات التي تقوم موظفات المكتبة من خلالها بتقديم الخدمات الإرشادية في المكتبة، فقد ذكرت نسبة (٧٣,٠٪) من مجموع الموظفات المشاركات بالدراسة أن المكتبة تقدم خدمات إرشادية لمستفيداتها عن طريق اللوحات التوجيهية، كما ذكرت نسبة (٤٥,٠٪) من الموظفات أنهن يقمن بإحالة المستفيدات لمكتبات ومراكز معلومات أخرى في حالة عدم وجود الأوعية المطلوبة ، كما أشارت موظفة واحدة بنسبة (٠, ٩٪) إلى أن المكتبة توفر موظفات متفرغات لتقديم الخدمة الإرشادية .

١١– تختلف أساليب المكتبة في تقديم خدمة الإحاطة

الجارية، حيث ذكرت الموظفات المشاركات بالدراسة أن المكتبة تقدم خدمة الاتصالات الهاتفية للمستفيدات لإحاطتهن بالمقتنيات الحديثة التي أضيفت للمكتبة، وكذلك خدمة تمرير الدوريات نسبة (٠,٣٦٪) لكل منهما . وذكرت نسبة (٩,١٪) من المشاركات في الدراسة أن المكتبة تعد نشرات إخبارية لتوزعها على أعضاء هيئة التدريس، ولم تذكر أية مشاركة أن خدمة تكوين ملف لكل عضو هيئة تدريس يشمل اهتماماتها الموضوعية أو تعد من بين الخدمات المقدمة .

١٢- كشفت معطيات الدراسة عن مجموعة من الصعوبات التي تعوق تقديم الخدمات في مكتبة الكلية ، وهذا حسب وجهات نظر العاملات فيها، حيث أشارت نسبة (٠,٩١٪) من الموظفات إلى أن عدم توازن بناء مجموعات المكتبة وعدم استخدام تقنية المعلومات في تقديم الخدمات يعد من الصعوبات بالنسبة لهن، يلي ذلك نسبة (٠,٨٢٪) وهن من أشرن إلى أن عدم وجود تعاون بين المكتبة والجهات الأخرى في مجال الإعارة التعاونية يعد من الصعوبات، كما أشارت نسبة (٦٤,٠٪) من الموظفات المشاركات بالدراسة إلى العامل الذي يتناول قلة عدد الموظفات وانشغال الموجودات منهن بالأعمال الروتينية ، وأخيرًا نسبة (٠,٤٥٪) لمن ذكرن عامل ضعف الكتب المرجعية وعدم تحديثها بصفة مستمرة . أما من حيث الصعوبات الأخرى التي تواجه العاملات وتعوق تقديمهن للخدمات المكتبية ، فقد أشارت نسبة (٥٥,٠٪) إلى أن قلة التعاون بين موظفات المكتبة وعدم شعورهن بروح الفريق الواحد من بين الأسباب التي تعوق الخدمات التي تقدمها مكتبة كلية الآداب .

ثانيًا : التوصيات .

وحيث أظهرت الدراسة واقع خدمات المعلومات المقدمة في مكتبة كلية الآداب، ولتقديم خدمات معلومات مميزة لتؤدي مكتبة الكلية أهدافها المنشودة بوصفها مكتبة أكاديمية ؛ وبناءً على النتائج المتوصل إليها فإن الباحثة تعرض فيما يلي مجموعة من التوصيات التي يؤمل أن تعزز من خدمات المعلومات وتعمل على تطويرها لتحقق مكتبة كلية الآداب على وجه الخصوص؛ والمكتبات الأخرى التابعة للرئاسة العامة لتعليم البنات على وجه العموم الهدف المنشود منها . وتتلخص هذه التوصيات في النقاط التالية :

- الاهتمام بالعاملات في المكتبة من حيث التأهيل والتدريب وإحلالهن مكانة لائقة بهن وظيفياً ومادياً .
- تطوير خدمات المعلومات عن طريق مد الوصال بين القائمين على مكتبات الكليات عن طريق الزيارات .
- العمل على تعاون المكتبات مع بعضها بالمشاركة في الموارد لتحسين الخدمات المكتبية وتطويرها .
- أن تحرص الكلية على إدراج مادة تتناول التعليم الببليوجرافي رسمياً لطالباتها عن طريق منهج يدرس في الكلية لجميع الأقسام ؛ أو غير رسمي من خلال برنامج يأخذ أي شكل من أشكال تعليم المستفيد كيفية استخدام المكتبة والبحث في مصادرها .
- التعرف على الوضع الراهن لمكتبات الكليات الأخرى لدراسة إمكان التنسيق والتعاون فيما بينها .
- إجراء المعالجة الفنية لأوعية المعلومات مركزيّاً حتى يكون هناك فرصة لموظفات المكتبة للتفرغ لتقديم الخدمات المكتبية وإرشاد المستفيدات وتوجيههن .

قائمة المراجع

- أمان، محمد محمد . **خدمات المعلومات مع إشارة خاصة إلى الإحاطة الجارية** . الرياض : دار المريخ للنشر، ١٤٠٥ هـ .
- بدر، أحمد . "المستفيدون من المكتبات الأكاديمية دراسة لمنهجية بحث مشكلات تعليمهم واتجاهاتهم ونوعياتهم" . **المجلة العربية للمعلومات** ، مج٩، ع٢ (١٩٨٨م) .
- بدر، أحمد ؛ محمد فتحي عبدالهادي . **المكتبات الجامعية: دراسة في المكتبات الأكاديمية والبحثية** . القاهرة : مكتبة غريب ، (د . ت) .
- جدي، ثابت . **المكتبات الجامعية والمتخصصة** . دمشق:

مطبعة جامعة دمشق، ١٤٠٨ - ١٤٠٩ هـ .

- دياب، حامد الشافي . **إدارة المكتبات الجامعية : أسسها النظرية وتطبيقاتها العملية** .القاهرة : مكتبة غريب .

- أبو ركبة ، حسن ؛ منصور فهمي . "دراسات ميدانية حول خدمات المكتبة المركزية بجامعة الملك عبدالعزيز" . **مجلة الاقتصاد والإدارة** ، ع١ (رجب ١٣٩٥ هـ) . ص ص ٢٠١ - ٢١٦ .

- السالم ، سالم محمد . **خدمات المستفيدين في المكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية : دراسة تقويمية**، ١٤١٣ هـ . (بحث غير منشور) .

- السالم، سالم محمد ."تنمية المجموعات في المكتبات العامة: دراسة حالة لمكتبة الملك عبدالعزيز العامة بالرياض". **دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات : كتاب دوري محكم** ، ع٢ (١٩٩٦م) . ص ص ٨٩ - ١٤٦.

- السالم ، سالم محمد . **دور مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية في خدمات الاتصال المباشر وخدمات إيصال الوثائق : دراسة تحليلية مقارنة للفترة ما بين ١٤٠١ - ١٤١٠ هـ** . مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية : الإدارة العامة للمعلومات، ١٤١٣ هـ .

- عاشور، محمد صالح جميل . **المكتبات الجامعية بالمملكة العربية السعودية : حاضرها ومستقبلها** . الرياض : دار المريخ، ١٤١٢ هـ .

- عبدالمعطي، ياسر يوسف . "خدمات المعلومات في كلية التربية الأساسية بالكويت : دراسة لاحتياجات المستفيدين " . **مجلة المكتبات والمعلومات العربية**، س١٥، ع٤ (جمادى الأولى ١٤١٦ هـ / أكتوبر ١٩٩٥م) . ص ص ٢٥ - ٣٣ .

- عثمان ، فوزية سلامة . "ثورة المعلومات وحتمية تعليم المستفيد استخدام مكتبات المؤسسات التعليمية" . **مجلة المكتبات والمعلومات العربية** ، ع٤ (أكتوبر ١٩٨٧م) . ص ص ٢٨ - ٨٣ .

- أبو النور، عبدالوهاب . **دراسات في علوم المكتبات والتوثيق والببليوجرافيا**. القاهرة : **عالم الكتب** ، ١٤١٦هـ .

- عدس، محمد يوسف . **خدمات المعلومات عن طريق البحث الآلي المتصل بمكتبات جامعة قطر** . قطر: جامعة قطر (تقرير فني) .

- الغانم ، هند عبدالرحمن . **"الخدمات المكتبية المقدمة لطالبات الدراسات العليا في الجامعات والكليات السعودية في مدينة الرياض : دراسة لاتجاهات المستفيدات"** . (رسالة ماجستير غير منشورة) . قسم المكتبات والمعلومات ، كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٤ هـ .

- قاسم، حشمت . "تسويق خدمات المكتبات والمعلومات : المفهوم والنشأة والتطور" . **دراسات عربية في المكتبات وعلوم المعلومات : كتاب دوري** ، ع٢ القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع (١٩٩٦م) . ص ص ١٦٨ - ١٨٧ .

- قاسم، حشمت . **خدمات المعلومات : مقوماتها وأشكالها**. القاهرة : مكتبة غريب، ١٩٨٤م .

- قاسم ، حشمت . **المكتبة والبحث** . القاهرة : مكتبة غريب ، ١٩٩٣م .

- المالكي ، نجمة أحمد . **"خدمات المعلومات ببعض المكتبات والمراكز المتخصصة في مدينة الرياض : دراسة لواقعها"** . (رسالة ماجستير غير منشورة) . قسم المكتبات والمعلومات ، كلية الآداب - الرئاسة العامة لتعليم البنات ، ١٤١٦ هـ .

- **مكتبة كلية الآداب** . تقرير سنوي غير منشور . الرياض: المكتبة ، ١٤١٧هـ .

- النعيمي، أحمد ناصر . **المكتبة الجامعية : أهدافها، وتنظيمها، ودورها التربوي** . "بحث مقدم إلى الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي" ، د . ت .

- وكالة الرئاسة لكليات البنات . **النشرة الإحصائية الثالثة عشرة ١٤١٦ - ١٤١٧ هـ** . الرياض : إدارة التخطيط والمعلومات ، ١٤١٧ هـ .

الأربعون النووية
أهميتها وبعض شروحها

سَهْل العَوْد

باريس – فرنسا

إنَّ إحدى المصنَّفات الأربعينيَّة منذ أوَّلها إلى آخرها لم تشتهر كما اشتهرت **«الأربعون حديثًا النَّوويَّة في الأحاديث الصَّحيحة النَّبويَّة»** عن غيرها .

ولهذا ، فما برحت **«الأربعون حديثًا النَّوويَّة»** محلَّ عناية الكثيرين : إذ نرى طُلَّاب العلم يُلزِمون أنفسهم بحفظها وتدبُّرها والعمل بمقتضاها ، ونرى المدارس والمعاهد الشَّرعيَّة تجعلها ضمن مقرَّراتها الدِّراسيَّة ، ونرى العلماء يهتمُّون بشرحها أو التَّعليق عليها ، ونرى النَّاشرين يسعون إلى إخراجها في ثوب جديد .

أمَّا شُهرة **«الأربعون حديثًا النَّوويَّة»** دون غيرها من الأربعينات الحديثيَّة ، فهذا يرجع إلى عدَّة عوامل وأسباب ، منها ما يعود إلى مكانة مؤلِّفها ، ومنها ما يتعلَّق بموضوع الأربعين ، ومنها أيضًا ما يعود إلى صحَّة أحاديث الأربعين . وقد رأينا أن نلخِّص هذه الأسباب والعوامل في أربع نقاط كما يلي :

١ – مكانة مؤلِّفها :

مؤلِّف هذه الأربعين هو الإمام أبو زكريَّا ، محيي الدِّين ، يحيى بن شرف بن مُري بن حسن الحزامي الحوراني، النَّوَوِي ، الشَّافعي . ولد سنة ٦٣١هـ/ ١٢٣٣م، وتوفِّي سنة ٦٧٦هـ / ١٢٧٧م . وقد وُلد وتوفِّي في نَوَا (بسورية) ولذلك فهو يُعرف بالنَّوَوِي نِسبة إليها . تعلَّم في دمشق وأقام بها زمنًا طويلاً . وهو يعدُّ من علماء الفقه والحديث الشَّريف . له مصنَّفات عديدة في مُختلف العلوم تبلغ الخمسين مصنَّفًا أو تزيد ، أشهرها : رياض الصَّالحين مِن كلام سيِّد المرسلين، المنهاج في شرح صحيح مسلم ، حلية الأبرار (وتعرف بالأذكار النوويَّة)، التَّقريب والتَّيسير (في مصطلح الحديث) ، تهذيب الأسماء واللغات ، التبيان في آداب حَمَلَة القرآن ، الإيضاح (في مناسك الحج) ، بستان العارفين ، الأربعون حديثًا النَّوويَّة في الأحاديث الصَّحيحة النَّبويَّة (وهي تُعرف بالأربعين النَّوويَّة) [١] .

وإلى ذلك ، فقد كان الإمام النَّوويّ «إمام أهل عصره علمًا وعِبادة ، وسيِّد أوانه ورعًا وسيادة ، العلَم الفرد ، قدونه واسطةُ الدرِّ والجوهر ، السِّراج الوهاج ، فعنده يخفى الكوكب الأزهر ، عابد العلماء وعالمُ العبَّاد ، وزاهد المحققين ومحقِّق الزّهَّاد . لم تسمع بعد التَّابعين بمثله أُذُن، ولم تر ما يُدانيه عين ، وجمع له في العلم والعبادة محكم النَّوعين . راقَب الله في سرِّه وجهره ، ولم يبرح طرفة عين عن امتثال أمره ، ولم يضيع مِن عمره ساعة في غير طاعة مولاه ، إلى أن صار قطب عصره ، وحوى مِن الفضل ما حواه ، وبلغ ما نواه ، فتشرَّفت به نواه (أي بلده نَوَا) ، ولم يُلْف له مَن ناواه . أثنى عليه الموافق والمخالف ، وقبل كلامه النَّائي والآلف ، وشاع ثناؤه الحسن بين المذاهب ، ونُشرت له راية مجد تخفق في المشارق والمغارب . مَن سلك منهاجه أيقن بروضة قطوفها دانية ، ومَن تتبَّع آثاره فهو من الصَّالحين في رياض عيونها جارية، ومَن لزم أذكاره ومهذَّب أخلاقه ، فالخير فيه مجموع ، ومَن استقى مِن بحره ظفر بأروى وأصفى ينبوع، فبِه ثبَّت الله أركان المذهب والقواعد ، وبيَّن مهمَّات الشَّرع والمقاصد، فطابت منه المصادر والموارد ، وعذُبت مناهله للصادر والوارد» [٢] .

٢ – موضوع مصنَّفه :

إنَّ مُعظم مصنِّفي الأربعينات الحديثيَّة اختاروا موضوعًا مُعيَّنًا لكتابهم، كموضوع الأحكام ، وأصول الدين ، والعبادات ، والآداب ، والفضائل، وغيرها. لكنَّ

الإمام النَّووي - رحمه الله تعالى - جعل كِتابه مُشتملاً على أهمَّ مِن ذلك كلِّه ، إذ اشتمل على مواضيع عديدة ، وكل حدث مِن الأحاديث الواردة في الكتاب مُهمّ جِداً إذ هو قاعدة مِن قواعد الإسلام، أو أن مدار الإسلام عليه، أو أنَّه يُعادل نصف الدين أو العِلْم ، أو ربعهما ، أو ثلثهما ، أو ما شابه ذلك .

وعن موضوع «الأربعون حديثًا النَّوويَّة في الأحاديث الصَّحيحة النَّبويَّة» يقول المؤلِّف الإمام النَّوويّ - رحمه الله تعالى - في مقدِّمته : «... ثمَّ مِن العلماء مَن جَمَع الأربعين في أصول الدين ، وبعضهم في الفروع ، وبعضهم في الجهاد، وبعضهم في الزُّهد ، وبعضهم في الآداب، وبعضهم في الخطب ، وكلّها مقاصد صالحة رضي الله عن قاصديها . وقد رأيت جَمْع أربعين أهمَّ من هذا كلِّه، وهي أربعون حديثًا مُشتملة على جميع ذلك ، وكلّ حديث منها قاعدة عظيمة مِن قواعد الدين ، وقد وصفه العلماء بأنَّ مدار الإسلام عليه ، أو هو نصف الإسلام أو ثلثه ، أو نحو ذلك . ثمَّ ألتزم في هذه الأربعين أن تكون صحيحة ، ومعظمها في صحيحيْ البخاري ومسلم ، وأذكرها محذوفة الأسانيد ، لكيْ يسهل حفظها ويعمّ الانتفاع بها إن شاء الله تعالى ، ثمَّ أتبعها بباب في ضبط ما خفي مِن ألفاظها. وينبغي لكل راغب في الآخرة أن يعرف هذه الأحاديث لِما اشتملت عليه من المهمات واحتوت عليه من التّنبيه على جميع الطَّاعات ، وذلك ظاهر لمن تدبّره ، وعلى الله اعتمادي وإليه تفويضي واستنادي ، وله الحمد والنِّعمة وبه التَّوفيق والعصمة» . ا هـ .

٣ - مدى صحَّة الأحاديث الواردة :

لقد ألزم الإمام النَّوويّ - رحمه الله تعالى - نفسه بأن تكون غالبيَّة الأحاديث التي أوردها في مُصنَّفه «صحيحة» ، فاستخرجها مِن صحيح الإمام البخاري وصحيح الإمام مسلم رحمهما الله تعالى. وصحيح الإمام البخاري رحمه الله تعالى - كما وصفه العلماء الأجلاَّء - هو أصحّ كتاب على وجه الأرض بعد كتاب الله تعالى، وصحيح الإمام مسلم - رحمه الله تعالى - لا يبعد عن صحيح الإمام البخاري بكثير ، الأمر الذي جعل «الأربعون حديثًا النَّوويَّة» في غاية مِن الدِّقَّة والصِّحَّة .

وفي ذلك يقول الإمام النَّووي رحمه الله تعالى في مقدِّمته : «... ثمَّ ألتزم في هذه الأربعين أن تكون صحيحة، ومعظمها في صحيحي البخاري ومسلم ...» ا هـ .

فلقد اتَّفق البخاري ومسلم على اثني عشر حديثًا وهي : الأحاديث أرقام ١ و٣ و٤ و٥ و ٦ و٨ و٩ و١٣ و١٤ و١٥ و٢٦ و٣٧ . أمَّا الإمام البخاري فقد انفرد بأربعة أحاديث وهي الأحاديث أرقام ١٦ و٢٠ و٣٨ و٤٠ . والإمام مسلم انفرد بثلاثة عشر حديثًا هي الأحاديث أرقام ٢ و٧ و١٠ و١٧ و٢١ و٢٢ و٢٣ و ٢٤ و٢٥ و٢٧ و٣٤ و٣٥ و٣٦ . وبذلك يكون عدد الأحاديث التي وردت في صحيح الإمام البخاري أو صحيح الإمام مسلم تسعة وعشرين حديثًا . أما الأحاديث الثَّلاثة عشر الباقية فهي ليست مخرّجة في الصَّحيحين ، وهي كالآتي : الأحاديث أرقام ١١ و١٢ و١٨ و١٩ و٢٨ و٢٩ و٤٢ فهي من التِّرمذي ، والأحاديث أرقام ٣١ و٣٢ و٣٩ فهي مِن مسند ابن ماجه ، والحديثان رقما ٣٠ و٣٢ فهما مِن الدَّارقطني ، والحديثان رقما ٣٣ و٣٩ فهما من البيهقي ، والحديث رقم ١١ من النَّسائي ، والحديث رقم ٢٨ من مسند أبي داود ، والحديث رقم ٤١ من كتاب الحُجَّة لأبي الفتح المقدسي .

٤ - حسن نيَّة المؤلف عند التصنيف :

كان الإمام النَّوويّ - رحمه الله تعالى - عند تصنيف كتابه ، على علم بما يريد من وراء ذلك ، وكان يُدرك في الحين نفسه أهميَّة ما جمعه . فلم يُصنِّف كتابه اقتداء بِمَن سبقه من العلماء فحسب ، بل كان يُريد نفع المسلمين ، ونفْع الرَّاغبين في الآخرة ، فكان كتابه «الأربعون حديثًا النَّوويَّة» أحسن هديَّة يُقدِّمها لهم ، فجزاه الله عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء .

ولهذا السَّبب ، ولِشدَّة حرصه على الانتفاع بها ، ذكر جميع الأحاديث الشَّريفة محذوفة الأسانيد ليسهل على

الرَّاغبين حفظها كما قال ، وحتَّى يعمَّ الانتفاع بها إن شاء الله تعالى .

وعن هذا يقول الإمام النَّوويّ – رحمه الله تعالى – في مقدِّمته : «... وأذكرها محذوفة الأسانيد ، لكي يسهل حفظها ويعمّ الانتفاع بها إن شاء الله تعالى ، ثمَّ أتبعها بباب في ضبط ما خفي من ألفاظها . وينبغي لكل راغب في الآخرة أن يعرف هذه الأحاديث لِما اشتملت عليه من المهمات واحتوت عليه من التّنبيه على جميع الطَّاعات ...» ا هـ .

وعن سبب تصنيف الإمام النَّووي رحمه الله تعالى ، لكتابه «الأربعون حديثًا النَّوويَّة» ، يقول شارحو «الأربعون حديثًا النَّوويَّة» إنَّ شيخَ الإمام النوويّ الحافظ الإمامَ أبا عمرو بن الصَّلاح – رحمه الله تعالى – أملى مجلسًا ، سمَّاه : «الأحاديث الكلّيَّة» ، وقد جمع فيه الأحاديث النَّبويَّة الشَّريفة التي يُقال إنَّ عليها مدار الدين ، والتي اشتملت معناها على ألفاظ جامعة وجيزة . وقد اشتمل مجلس ابن الصَّلاح هذا على ستَّة وعشرين حديثًا . فجاء بعده تلميذُه الإمام النَّوويّ – رحمه الله تعالى – وأخذ هذه الأحاديث وزاد عليها ستة عشر حديثًا، فصارت اثنين وأربعين حديثًا، وسمَّى كتابه : «الأربعون حديثًا النَّوويَّة في الأحاديث الصَّحيحة النَّبويَّة»، فعُرفت فيما بعد بـ «الأربعون النَّوويَّة» .

ولِكلِّ هذه الأسباب التي سبق ذكرها، اشتهرت «الأربعون حديثًا النَّوويَّة» ، وأصبحت أشهر من نار على علم ، فكثر حفَّاظها ، والعاملون والمنتفعون بها ، والشَّارحون لها ، وذلك ببركة حسن نيَّة جامعها ، وحسن قصده ، رحمه الله تعالى ورضي عنه .

ولقد فتحت «الأربعون حديثًا النَّوويَّة» في التَّصنيف مجالاً جديدًا للعلماء وأصحاب القلم ، ألا وهو مجال الشَّرح أو التَّعليق . إذ اهتمَّ العلماء بها أيَّما اهتمام، فشرحوها ، وعلَّقوا عليها ، وفصَّلوها ، وضبطوا ألفاظها المشكلة ، وبيَّنوا فوائدها .

يقول مؤلِّفا كتاب : «الوافي في شرح الأربعين النَّوويَّة» في مقدِّمتهما[٣] : «... وأقبل عليها– أي الأربعين النَّوويَّة – مشاهير العلماء بالشَّرح والتَّأليف ، حتَّى عدَّ العلماء لها خمسين شرحًا باللغة العربيَّة ، بعضها طبع ، وأكثرها لا يزال مفقودًا أو مخطوطًا...» ا هـ .

وفي ما يلي ، نورد بعضًا من أسماء وعناوين شروح «الأربعون حديثًا النَّوويَّة»، من قديمها وحديثها :

١ – الأفكار النُّورانيَّة في شرح الأربعين النَّوويَّة / محمد ابن العزّ الحجازي، وقد فرغ من شرحه سنة ٩١٢هـ/١٥٠٦م. أوَّله : «الحمدلله الذي بسطَ بِساط كرمه وجوده فوسِعت رحمتُه عبيدَه» ... إلخ . والكتاب في مجلَّد كبير ، موجود بدار الكتب العموميَّة [٤] .

٢ – جامع العلوم والحِكَم ، في شرح خمسين حديثًا من جوامع الكَلِم / الحافظ زين الدِّين أبو الفرج ، عبدالرحمن بن رجب الحنبلي البغدادي ، (ت ٧٩٥هـ/١٣٩٣م) . واشتمل الكتاب على شرح الأربعين النَّوويَّة بوصفها من جوامع الكلم ، ثمَّ زاد عليها المؤلِّف ثمانية أحاديث من جوامع الكلِم غير واردة في الأربعين النَّوويَّة ، فصارت خمسين حديثًا من جوامع الكلم . قال المؤلِّف في مقدِّمته: «وقد تكرَّر سُؤال جماعة من طلبة العلم والدِّين لتعليق شرح لهذه الأحاديث المُشار إليها – أي الأربعون النَّوويَّة – ، فاستخرت الله تعالى في جمع كتاب يتضمَّن شرح ما يسَّره الله تعالى من معانيها ، وتقييد ما يفتح به سبحانه من تبيين قواعدها ومبانيها . [...] فرأيت أن أضمّ إلى ذلك كلِّه أحاديث أخر من جوامع الكلم الجامعة لأنواع العلوم والحكم، حتَّى تكمل عدة الأحاديث كلها خمسين حديثًا» . ا هـ وكتاب : «جامع العلوم والحكم» ، من أشهر الشّروح التي صنِّفت في هذا الميدان، فيقول عنه الأستاذ عبدالوهَّاب رشيد صالح أبو صفيَّة [٥] : «وقد شرح الأربعين – أي النَّوويَّة – عدد كبير من أهل العِلم ، وأعتبر أنَّ أكمل هذه الشّروح وأوسعها : شرح ابن رجب ضمن

خمسينه التي هي الأربعون النَّوويَّة بالإضافة إلى عشرة من عنده ، [...] وهو شرح لا يُغني عنه شرح آخر ، [...] وإليك ما قاله الدكتور عبدالعزيز كامل قبل تحقيقه : "وتقرأ الصَّحيفة من هذا الكتاب ، فينقلك ابن رجب من آية كريمة إلى حديث شريف إلى أقوال أبي حنيفة ومالك والشَّافعي وأحمد بن حنبل، وتلاميذهم ، ثمَّ يأخذ بيدك إلى رقائق الصَّوفيَّة ، فتلقى ذا النّون المصري وابن المبارك ... ويقدِّم إليك نماذج من الشِّعر ..." إلخ ما قاله» . ا هـ ، وقد صدرت الطَّبعة الأولى من الكتاب سنة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، عن مؤسَّسة الكتب الثقافية ، في ٤٥٦ ص، بقطع ١٧,٥ × ٢٥ .

٣ - شرح الأربعين حديثًا النَّوويَّة في الأحاديث الصَّحيحة النبويَّة / الإمام العلاَّمة ابن دقيق العيد - رحمه الله تعالى- (ت٧٠٢هـ / ١٣٠٢م) / ط . المكتبة الثَّقافيَّة، بيروت (بدون تاريخ)/ ١٣٨ص/ قطع ١٣,٥ × ١٩,٥ . وابن دقيق العيد هو من الأوائل - إن لم نقل الأوَّل - الذين قاموا بشرح الأربعين النَّوويَّة. وهذا الكتاب رائع جدّاً ، ونافع ومفيد ، يُناسب الطَّلبة المبتدئين ، فهو جامع شامل مع سهولة في التَّعبيروعدم التَّطويل . ولقد قام المصنِّف بالتَّرجمة باختصار لكل رواة الأحاديث ، فذكر تاريخ ميلاده ووفاته ، وذكر مكانته ، وفضائله وخصائصه . وترجم أيضًا لكل مخرِّج للحديث ، فذكر فضله في خدمة الحديث ، وأورد أقوال العلماء فيه . ثمَّ تحدَّث عن مدى صحَّة الحديث ، وفوائده ومنافعه ، وذكر درجته (أي إنَّ عليه مدار الإسلام ، أو نصفه أو ربعه أو ثلثه) واستدلَّ لذلك بأقوال الأئمَّة والعلماء ، ثمَّ شرح ألفاظ الحديث لغة واصطلاحًا، ثمَّ تكلَّم عن الحديث مُجملاً، وعن ما هو مطلوب من وراء الحديث، مستشهداً لذلك بالآيات القرآنيَّة، والأحاديث النَّبويَّة الشَّريفة ، وأقوال وآراء علماء وفقهاء الإسلام .

٤ - شرح الأربعين النَّوويَّة في ثوب جديد / الأستاذ عبدالوهَّاب رشيد صالح أبو صفيَّة . ط٢ ، دار البشير ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م / ٥٢٠ص / قطع ١٦,٥×٢٤ . في المقدِّمة يذكر المؤلِّف سبب تأليفه هذا الكتاب فيقول : «قد رأيت الاهتمام الكبير والإقبال المتزايد من قِبل الشَّباب والشَّابَّات في هذا الزَّمان ، ولا سيَّما طلاَّب وطالبات المدارس والمعاهد ، وغيرهم على حفظ "الأربعون حديثًا النَّوويَّة" ومدارستها ضمن برامج تثقيفيَّة أو مسابقات ثقافيَّة دينية ؛ فأحسست برغبة مُلحَّة في تقديم هذه الأحاديث بثوب جديد ، وأسلوب يتجاوب مع روح العصر؛ مما يجعل الفائدة من قراءتها أعظم بحيث تحقِّق الغاية القصوى من الاهتمام بسنَّته، وتحقيقًا لقوله عليه الصَّلاة والسَّلام : "نضَّر الله امرأً سمع منَّا حديثًا فبلَّغه غيره ، فرُبَّ حاملِ فقه إلى من هو أفقه منه ..." الحديث» . ا هـ . ويقول المؤلِّف أيضًا: «... وهو شرح - أي كتاب : جامع العلوم والحِكَم لابن رجب البغدادي - لا يُغني عنه شرح آخر ، ولولا أسلوبه الذي يجعله غير صالح إلاَّ لفئة أهل العلم ، لما أقدمت على شرحي حياء وإكرامًا وتقديرًا لهذا الجهد الكبير» . ا هـ . وعن الأسلوب الذي اتَّخذه المؤلِّف في شرحه للأربعين النَّوويَّة ، يقول : «تجد في هذا الكتاب :

١ - شرحًا لغويّاً كاملاً ، يتناول : المفردات، والتَّراكيب، وتطبيقات لغويَّة : بلاغيَّة ونحويَّة وصرفيَّة مُوثَّقة .
٢ - توجيهات وتحقيقات تربويَّة وعلميَّة .
٣ - تطبيقات وتوجيهات سلوكيَّة وفقهيَّة وأصوليَّة .
٤ - رغم كثرة شروح الأربعين النَّوويَّة ، فإنَّك واجدٌ في هذا الشَّرح : الأسلوب العصري ، والتَّحقيق العلمي ، والشَّمول الخالي من الاستطراد ، حتَّى إنَّك لتحسب أنَّك تدرس الفِقه

في فروعه وأصوله وقواعده ، وتدرس علوم اللغة في نحوها وصرفها وإملائها وبلاغتها ، وفي الجملة : إنَّه يغني عن غيره، ولا يُغني غيره عنه والكمال لله تعالى» . ا هـ .

٥ - **الوافي في شرح الأربعين النَّووية** / الدكتور مصطفى البُغا ، ومحيي الدين مستو . ط . دار العلوم، دمشق (بدون تاريخ) . وعن تأليفهما هذا الكتاب ، يقولان في مقدِّمتهما ص ٦: «فإنَّ مِن فضل الله تعالى علينا أن وفَّقنا للعمل في تأليف كتب الحديث المقرَّرة في المدارس الشَّرعيَّة ، بمرحلتيها : الإعداديَّة والثَّانويَّة . وقد لفت انتباهنا أثناء شرحنا ٢٨٠ حديثًا. أنَّ مؤلِّفي كتب المصادر الحديثيَّة من علمائنا الأفاضل أطلقوا على عدد من الأحاديث النَّبويَّة ، أنَّها: أحاديث كلية جامعة ، لأن عليهامدار الإسلام ، أو نصفه أو ثلثه أو ربعه ... وهذا كان يجعلنا نتوقَّف عند بعضها للإلمام بمعانيها فترة أطول ، ونبذل في شرحها عناية أكبر .

وبدأت تتكوَّن لدينا خطَّة متكاملة لجمع هذه الأحاديث الكليَّة وشرحها ، ولكن صدق من قال : لم يترك الأوَّل للآخر شيئًا ؛ فقد وجدنا الإمام أبا عمرو بن الصَّلاح قد قام بذلك ، ومن بعده الإمام النَّووي . فعقدنا العزم على شرح الأربعين النَّوويَّة» . وقد لخَّصا سبيل شرحهما في هذه الكلمات قائلَيْن : «يتلَخَّص منهجنا : بتخريج الحديث وبيان درجته ، كما نصَّ على ذلك جهابذة علماء الحديث . ثمَّ العِناية بأهمِّيَّة الحديث ، ليتَّضح من خلالها سبب اختياره في الأربعين النَّوويَّة. ثمَّ شرح مفرداته وألفاظه شرحًا لغوياً وافيًا ، لنصل بعد ذلك للخطوة المهِمَّة وهي فقه الحديث وما يرشد إليه ، [...] وسقنا من الآيات القرآنيَّة والأحاديث النَّبوية ما يؤيِّد الحكم الشَّرعي المستنبط من الحديث زيادة في تأكيده ...» . ا هـ . ثمَّ ختما شرحهما ببابين: باب يتضمَّن بعض الإشارات إلى ضبط الألفاظ المشكلة، وباب في تراجم رواة الأحاديث من الصَّحابة.

الحواشي والتعليقات

١ - **الأعلام** للزركلي ج٨ ، ص١٤٩ .

٢ - **المنهاج السويّ ، في ترجمة الإمام النَّووي**/ الحافظ السيوطي ، ص٣٨ -٣٩ .

٣ - الدكتور مصطفى البُغَا ، ومحيي الدين مستو ، ص٥.

٤ - **نيل كشف الظنون** .

٥ - صاحب كتاب «**شرح الأربعين النوويَّة في ثوب جديد**، ص ١٤» .

المصادر والمراجع

- **الأعلام** للزركلي .
- **بستان العارفين** / للإمام النووي / تحقيق محمد الحجار . ط٣ ، دمشق ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- **جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثًا من جوامع الكلم**/ ابن رجب الحنبلي -. ط ١ -. بيروت : مؤسسة الكتب الثقافية ، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م .
- **شرح الأربعين النووية في الأحاديث الصحيحة النبويَّة** / ابن دقيق العيد -. ط -. بيروت : المكتبة الثقافية .
- **شرح الأربعين النووية في ثوب جديد** / عبدالوهاب رشيد صالح أبو صفية -. ط٢ -. ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- **المنهاج السَّوي في ترجمة الإمام النووي**/ للحافظ السيوطي / تحقيق محمد الخطراوي -. ط١ -. المدينة المنورة : دار التراث ، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م .
- **كشف الظنون**/ حاجي خليفة. **نيل كشف الظنون**/ إسماعيل البغدادي.
- **الوافي في شرح الأربعين النوويَّة** / مصطفى البُغَا ومحيي الدين مستو -. ط -. دمشق .

المراجعات

سؤالات أبي عبدالرحمن السلمي للدارقطني

دراسة وتحقيق سليمان آتش

عبدالمحسن بن عبدالعزيز العسكر
الرياض

السلمي، أبو عبدالرحمن/ سؤالات أبي عبدالرحمن السلمي للدارقطني؛ دراســة وتحقيــق سليمــان آتش .- الرياض : دار العلــوم ، ١٤٠٨هـ

علم "**الجرح والتعديل**" هو علم يبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم بألفاظ مخصوصة [١]، وهو علم مهم من علوم أصول الحديث ، بل قال عنه أبو عبدالله الحاكم إنه "ثمرة هذا العلم والمرقاة الكبيرة منه" [٢] والمتكلمون في الجــرح والتــعــديل لابد أن يكونوا من ذوي الدين المتين والعدل البالغ ، الذين لا يحكمون الهوى ولا تسيرهم العصبية ، كما يجب أن يكونوا من أصحاب الاطلاع الواسع على الرواة وأحوالهم ، وإذا أدرت بصرك صوب الرجال الذين نهضوا بهذا العلم تجلى لك أنهم صفوة من علماء الملة الكبار ، الذين ازدان بهم التاريخ الإسلامي وأشرقت بهم صفحاته ، وهاك منهم أحمد بن حنبل والبخاري وسفيان الثوري وعلي بن المديني وأبا زرعة وأبا حاتم الرازيين والدارقطني .. في سلسلة يطول استقصاؤها .

وكان من طرائق القوم في هذا الفن أن يتوجه بعض العلماء إلى أحد أولئك الحفاظ بجمهرة من الأسئلة عن ثلة من الرواة ، فيجيب ذلك الحافظ إجابات مختصرة في توثيق هؤلاء الرواة أو تجريحهم ، وقد عرفت هذه الطريقة بـ "السؤالات" فمنها مثلاً : سؤالات أبي داود لأحمد بن حنبل ، وسؤالات ابن الجنيد لعلي بن المديني ، وسؤالات الحاكم للدارقطني وسؤالات السجزي للحاكم ... وكل هذه مطبوعة .

ومما قذفت به المطابع منذ سنوات (**سؤالات أبي عبدالرحمن السلمي للدارقطني**) ولا تسل عن بَرْد السرور الذي وجده أهل العلم حين نشر الكتاب، فالدارقطني – رحمه الله – هو الذي انتهت إليه المعرفة بعلم العلل وأحوال الرجال ، كما يقول الخطيب البغدادي [٣] ولكن – وما أسوأ ما بعد لكن ! – ما أن استقر الكتاب في أيدي ذوي الخبرة حتى استحال سرورهم حزنًا ممضًاً وحتى انقلبت بهجتهم لوعة مؤلمة ، وكأني بلسان حال أكثرهم ينشد عند تصفح الكتاب :

يا حسرة ما أكاد أحملها ... أولها مزعج وآخرها

أبلغني ريقي أيها القارئ اللوذعي ! فليس العيب في مادة الكتاب ، ولا هو ضعيف القيمة العلمية ، كلا ، ولكنه التحقيق و (المحقق ! ؟) فأي فَعلة [بفتح الفاء] فعلها هذا المحقق بالكتاب ، وأي تهوّك تردى فيه يوم هم بإخراج الكتاب . حقّاً ، لقد ارتقى الرجل مرتقى صعبًا فظلم نفسه أولاً ، وظلم العلم وأهله ، ثم ظلمنا معشر القراء .

فما شئت من الخلل في المنهج والاعتداء على النص حذفًا ومسخًا ، والتصحيف في الأسماء، والعصبية المقيتة، كل ذلك وغيره تبصره في (التحقيق !) هذا إلى جانب العجمة – عجمة المحقق – التي تطل عليك بقرنيها في كل صفحة ، فأما وباء التحقيق في هذا العصر وآفته ، وأعني به الاسترسال في الحواشي والانطلاق في التعليقات بما يخدم النص وما لا يخدمه ، فلقد غشي المحقق من ذلك ما غشيه فأخرج الكتاب للناس في سبعين وثلاث مئة صفحة عدا الفهارس ، فأما المخطوط فعدد ورقاته ست عشرة ورقة فحسب ، كما ذكر هو في المقدمة [٤] فتكون نسبة المخطوط في الكتاب ٩٪ تقريبًا .

ولكثرة ما حفل به الكتاب من أخطاء أعرضت عن الإفادة منه وعددته كأن لم يطبع ، حتى إذا عزمت على كشف أغاليط (المحققين !) عدت إليه وجعلت ألملم ماعلقته في أثناء قراءتي الأولى ، ثم بدا لي أن أبحث عن أصل خطي للكتاب لأنظر كيف كانت قراءة (المحقق) للنص ، فاهتديت - بعد سؤال - إلى أن أحد أساتذة الحديث [٥] قد عرض الكتاب على نسخة خطية تمهيداً لتحقيقه مرة أخرى ، ولما علم هذا الشيخ الفاضل بطلبتي بادر - أحسن الله إليه - فدفع إليّ نسخته بعد أن قابلها على المخطوط الذي اعتمده المحقق وأثبت الفروق بينهما ، وقد ظهر لي أن كثيراً من التصويبات والاحتمالات التي ذهبت إليها قبلاً في تقويم النص هي عين ما في المخطوط فالحمدلله على فضله.

بيد أن هفوات (المحقق !) ليست في كتابة النص فقط، ولكنها هفوات كثيرة متنوعة يسأم متتبعها ولا تنقضي ! .

ولا جرم أنك تستحثني أيها القارئ لأفصل لك ما قد أجملته فأقول : هذا أوان ذلك ؛ وبالله التوفيق .

بادئ بدء أسوق إليك إشارات عامة أو ملحوظات تفصح لك عن علم (المحقق !) وثقافته ، ولا يعزب عنك أنه يحمل درجة "أستاذ" في التفسير والحديث :

أولاً : لا يكاد قارئ الكتاب يمضي فيه قليلاً إلا قام لديه تصور كامل عن ضحالة علم المحقق في هذا الفن الذي هب لخدمته ، ونال فيه أعلى الألقاب :

أ - فلقد صحف كثيراً من الأسماء على ما سيأتي ، وترجم لغير أصحابها، بل تفاجأ حين تراه لا يعرف المشاهير ويعجز في البحث عن تراجمهم ، من أمثال : أبي إسحاق السبيعي [٦] وحنبل بن إسحاق [٧] وإسماعيل بن عليه [٨].

ب - ثم هو يخرج الحديث من (كنز العمال) كأنه ليس من المتخصصين ، وكتاب (الكنز) ليس من كتب التخريج ألبتة [٩] ، وأحياناً يخرج من كتب التفسير ، فيقول مثلاً : "رواه الترمذي [أي في الجامع] ... ورواه الحكيم الترمذي .. الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١١٩)" [١٠] .

ج - وقد غير المحقق في المخطوط فاستبدل بـ (ثنا) (أنا) دون ذكر سبب [١١]، ومعلوم أن لكل مصطلح من هذين دلالة عند المحدثين وفي موضع آخر جعل (نا) محل (ثنا) [١٢] .

د - ولا يميز المحقق بين المتكلمين في الرجال ، فهو - مثلاً - ينقل عن الأزدي في تجريح الرواة [١٣] ، والأزدي ممّن يتوقف في قبول أقواله ، حتى قال الحافظ ابن حجر في (مقدمة الفتح): "... قدمت غير مرة أن الأزدي لا يعتبر تجريحه لضعفه هو" [١٤].

ثانياً : لم يعتمد المحقق في إخراج الكتاب إلا على نسخة خطية واحدة ، ولم يبين هل بحث عن أخرى أم أنه اقتصر على هذه ، وهي التي عثر عليها في بلده دون تعنٍ، على أنه لم يتحدث في وصف هذه النسخة إلا في أربعة أسطر من مقدمته البالغة خمساً وتسعين صفحة [١٥] .

ولقد أطال المحقق النفس من قبل حين عرض لمؤلفات السُلمي صاحب (السؤالات) المطبوع منها والمخطوط . وتأمل كيف استغرق حديثه عن كتاب (حقائق التفسير) ست صفحات كاملة ، إذ أطنب إطناباً مملاً في وصفه لنسخ الكتاب السبع عشرة ، ويبدو أن منشأ هذا الإطناب أن الكتاب نفسه (حقائق التفسير) لما كان موضوع رسالة الدكتوراه للمحقق كما صرَّح هو [١٦] فقد جلب الحديث عنه من رسالته تلك ليحشره في مقدمة (السؤالات) وعلى كل ؛ فما يجدي قراء (السؤالات) ذلك الحديث المسهب عن (حقائق التفسير) ؟ .

ثالثاً : اتكأ المحقق في مقدمته اتكاءً كبيراً على مقدمة نور الدين شريبة لكتاب (طبقات الصوفية) للسلمي ، ونقل منها نقولات كثيرة بألفاظها نفسها وعنواناتها ، وقليلاً ما يشير إلى النقل ، وهالني أن (محققنا !) يسوق في هوامش مقدمته مراجع شريبة كأنه أفاد منها ، والله أعلم بالحال ، واقرأ هذه الصفحات من (السؤالات) (١٢، ١٤، ١٧، ٢٤، ٦٧، ٧٤، ٧٥، ٨٠) ثم قارن كلاً منها على

الترتيب بهذه الصفحات من (الطبقات) (١١، ١٥، ١٧، ٢٣، ٢٤، ٢٩، ٣١، ٣٤) .

رابعًا : كنا نتوقع من المحقق إذا عنَّ له قضية علمية وبخاصة في المجال الحديثي أن يؤصلها تأصيلاً وفق أقوال أهل الفن ، لكنه أخلف هذا التوقع في أوائل مقدمته [١٧] وعند مسألة من كبريات المسائل التي طال فيها النزاع ، وهي مسألة الاستشهاد بالحديث الضعيف في أبواب الفضائل جوازًا أو عدمًا، وللمتقدمين فيها من الأئمة كلام كثير معروف كالإمام أحمد والبخاري ومسلم وابن المديني ... إلخ ولم يزل علماء الحديث إلى اليوم يبحثون هذه المسألة ويتحدثون فيها، بل وضعت فيها مصنفات مفردة [١٨] . وما صنع المحقق تجاه هذه المسألة ؟ لقد استعان بكلام لأحمد عبيد الأديب الشاعر المعاصر [١٩] كان وضعه في تقديمه لكتاب (روضة المحبين) لابن القيم . ولله في خلقه شئون .

خامسًا : قد يسوق المحقق بعض إيرادات أو مؤاخذات لأهل العلم ، ثم لا يحسن الإجابة عنها أو يكون إيرادهم ومؤاخذاتهم في جانب وكلامه في جانب آخر، ومن هذا ذكره أن مما أخذ على أبي عبدالرحمن السلمي أنه ألف (حقائق التفسير) للصوفية ، فأجاب بأنه ليس أول من ألف في هذا الفن [٢٠] . أقول : وأي إجابة في هذا ؟ ثم قال : "ومما أخذ على السلمي أيضًا وضعه الأحاديث للصوفية" فكان جوابه "أن هذه التهمة قد وجهت إلى كثير من المحدثين حتى إن العلماء طعنوا في الحسن البصري ، وقالوا إنه كثير التدليس" [٢١] أقول : ما العلاقة بين الاتهام بوضع الأحاديث وبين التدليس ؟ ليس ثم علاقة إلا عند من لا يفرق بينهما .

سادسًا : أوقع المحقق نفسه في مأزق إذ جعل أرقام هوامشه متسلسلة من أول الكتاب إلى آخره ، فقد بدا له فيما بعد أن يضيف تعليقات جديدة ، فطفق يرسم نجومًا بعدد التعليقات ثم أضاف إضافات مرة ثالثة ، فعاد على أرقامه الأولى ليضيف إليها (أ ، ب) مما شوَّه معه الصفحات ، فتجد ترقيم الهوامش مثلاً في ص(٢٣٢) على هذا النحو (٤٥٠) (*) (٤٥٠/ أ) (**) (***) (٤٥١) ، وربما وصل عدد النجوم إلى تسع كما في ص(٣١٢) .

سابعًا : تجلّت في كل صفحات الكتاب عجمة المحقق وركاكة أسلوبه ووهنه في العربية ، وكان الأولى به وقد نهد إلى هذا العمل أن يأخذ نفسه مأخذ الجد ويتقن علوم الآلة أو ينكف عن الاقتعاد في مقاعد العلماء ويستتر بانزوائه، انظر إلى قوله في (ص٢٠) : "لقد استفاض السلمي الكثير من المشايخ" .

وقوله - (ص٢٤) - "كان حريصًا - أي الإمام أحمد - على محافظة صفوة الإسلام" .

وقوله - ص (٧٠) - "كما أن تفسيره الإشاري كأنه ترتيب وتصييغ (الحقائق) للسلمي بصياغة جيدة" .

وص (٨١) - "يعتبر أبلمان تحقيق ونشر هذا التفسير من أهم مواجب الباحثين" ... إلخ إلخ .

ثم في آخر الكتاب ختم عمله بقوله : "بحمدالله وتيسيره أكملنا هذا التحقيق في يوم أحد عشر يومًا مضى من شهر جمادى الأولى ..." .

فأما التفريق بين المتعدي واللازم من الأفعال ، فذلك ما لا يعرفه الرجل ، فهو يقول مثلاً في ص(١٩) : "فتصدق ما عنده من المال" .

وفي ص (٢٠) : "جال البلاد" .

وفي ص (٣٢) : "وصل ما وصلنا إليه من النتيجة نور الدين شريبة" .

وص (١٨١) "لم أقدر تمييز المقصود بينهم ..." إلخ .

ثامنًا : ومع أن المحقق صحف في النص ما شاء أن يصحف ، وقرأ الأسماء كيفما اتفق له، فإنه أيضًا أسقط من الأصل طائفة من الأسماء في مواضع متفرقة ، ولا ندري ما السبب ، وها هي الأسماء التي أسقطها :

في ص (١٩٠) بعد رقم (١٤٢) : وسألته عن سعد بن عبدالله بن الحكم ، فقال : ثقة .

وفي ص (٢٠٤) بعد رقم (١٦٩) : وسألته عن صالح القيراطي ، فقال : كذاب دجال ، يحدث بما لم يسمعه .

وفي ص (٢٨٥) بعد رقم (٣٠٥) : وسألته عن محمد ابن نوح الجند يسابوري ، فقال : هو ثقة مأمون ، وما رأيت كتاباً أصح من كتبه وأحسن .

وفي ص (٣٢٩) قبل رقم (٣٧١) : وسألته عن يحيى ابن سعد العطار ، فقال : ضعيف .

وفي ص (٣٥٣) يضاف مع ما جاء في رقم (٤١٩) : وأبو حازم الأعرج واسمه سلمة بن دينار المدني .

تاسعًا : فاحت رائحة العصبية المذهبية عند المحقق حين رأى الدارقطني ينفي سماع أبي حنيفة من الصحابة مطلقًا [٢٢] ، وفاه - أي المحقق - بكلام سمج مغسول سداه الطعن في الأئمة وليس الدارقطني وحده ، واتهامهم بالحسد ؛ ولحمته تعظيم الإمام أبي حنيفة التعظيم المطلق ورفعه فوق علماء الأمة كلها ، ولقد رأيت المحقق يتطلع إلى منفذ ولو أضيق من سم الخياط ليلج من خلاله فيزفر هذه الزفرة المريضة .

ففي ص (٣٤١) قال السلمي: "وسألته - أي الدارقطني - عن أبي حماد الحنفي ، فقال : ثقة" ثم قال المحقق : "لعله إسماعيل بن حماد بن النعمان بن ثابت أبي حنيفة" ثم جعل يبدئ ويعيد في تلك الشنشنة المعروفة . والكاتب وإن لم يتحرر له مَنْ أبو حماد الحنفي ؟ ، فإنه يقطع قطعاً بأنه ليس إسماعيل بن حماد الذي أثبته المحقق، فإسماعيل هذا لا يكنى بأبي حماد ، بل كنيته أبو حيان أو أبو عبدالله كما ذكر الخطيب [٢٣] ، ولم يذكر جميع من ترجموه أنه يُنْعَت بالحنفي [٢٤] .

وإذْ وافيتك أيها المحب بهذه الإشارات المقتضبة التي تكشف لك عن مبلغ علم المحقق وعمله على وجه العموم ، فلأوافك الآن بما لا يصلح فيه إلا التفصيل والتقصي ؛ فإن كتاب (السؤالات) هذا مهم عند طلاب الحديث جداً ، وقد يُضطر بعضهم إلى الرجوع إليه والإفادة منه ، فيتغاضى - تحت هذا الاضطرار - عن علله التي نفثها فيه المحقق .

أولاً : المحقق يثبت الأسماء صحيحة ثم يترجم لغير أصحابها .

أ - ص (١٢٣) في الأصل : "... وقال - أي الدارقطني- يُقدم في (الموطأ) معن (٧٠) وابن وهب (٧١) ...» قال المحقق "(٧٠) هو معن بن يزيد بن الأخنس صحابي كأبيه وجده ...".

أقول: سبحان الله ! كيف يروي صحابي كتاب (الموطأ) عن الإمام مالك المتوفى سنة (١٧٩هـ) ؟ أين الفطنة أيها المحقق ؟ إن المقصود بمعن هذا هو ابن عيسى القزاز (ت ١٩٨هـ) ، مَنْ قال عنه أبو حاتم : "أثبت أصحاب مالك وأوثقهم" [٢٥] .

ب - ثم قال المحقق معرفا بـ "ابن وهب" : «(٧١) ابن وهب بن منبه عن أبيه ...» ثم حار في : أي أبناء وهب المقصود ، وتلك عاقبة الجهل ، فابن وهب الذي عناه الدارقطني هو الحافظ المشهور عبدالله بن وهب بن مسلم أبو محمد المصري (ت ١٩٧هـ) أحد رواة (الموطأ) كما قال الدارقطني ، ولكن المحقق لم يتأمل ، ولذا وقع في الخطأين نفسيهما في ص(٢٦١ و ٣١٣) .

ج - ص (١٣٠) قال الدارقطني - فيما نقل عن أبي طاهر القاضي - : "... وولد موسى بن هارون وابن منيع (٩١) سنة أربع عشرة ومائتين" . قال المحقق : "(٩١٩) هو أبو جعفر أحمد بن منيع البغوي ثم البغدادي الأصم (١٦٠ - ٢٤٤هـ) ..." ثم جعل يلوك العبارات وسط هوة من الاستطراد الممل ، الذي أرداه فيها ، أنه تعجل فترجم لابن منيع الجد ، والدارقطني أراد حفيده الحافظ المعمَّر عبدالله ابن محمد بن عبدالعزيز البغوي الأصل ، البغدادي الدار والمولد ، ويدعى هذا بابن منيع نسبة إلى جده لأمه - الذي ترجمه المحقق - ، كما قال الذهبي [٢٦] ، وفي (ص٢١٣) أيضًا وقع المحقق في الخطأ نفسه .

د - ص (١٥٩) قال السلمي : "وسألته - أي الدارقطني - عن جعفر النيسابوري (١٨٥) فقال : ثقة حافظ ، وليس هو ممن نسأل عنه" ، قال المحقق : "(١٨٥) جعفر بن سهل النيسابوري : روى عن إسحاق بن راهويه،

قال الحاكم : حدث بمناكير ..." .

قلت : وهل يلتئم توثيق الدارقطني البالغ لجعفر مع قول الحاكم فيه ؟ إن هذه أمارة تستوجب على المحقق التروي ومزيد البحث، ولو فعل ، لوجد أن المذكور في الأصل رجل متفق على توثيقه وجلالته (ت ٣٠٧هـ) ؛ وهو مترجم في (تاريخ بغداد) (٢٠٣/٧) ، و(السير) (٢٦٥/١٤) خلافاً لمن ذكره في الحاشية .

هـ – ص (١٦٣) قال الدارقطني : "وجُزي بن عبدالعزيز أخو عمر بن عبدالعزيز يروي عن [كذا، والصواب عنه] معاوية بن صالح (٢٠٢) " قال المحقق : "(٢٠٢) لعله معاوية بن صالح الأشعري أبو عبدالله الدمشقي (٢٦٣هـ) ".

أقول : أنَّى للأشعري هذا ، وهو من أهل الطبقة الحادية عشرة أن يروي عن جزي بن عبدالعزيز وهو من الطبقة الرابعة ؟ بل الصواب أنه معاوية بن صالح الحضرمي قاضي الأندلس ت (١٥٨هـ) .

و – ص (١٦٤) قال الدارقطني : "أبو جُزي اسمه جابر ابن – ويقال – سُليم بن جابر (٢٠٣)" قال المحقق : "(٢٠٣) لعله جابر بن سليم الزرقي روى عن عثمان بن صفوان ...".

أقول: بل هو جابر بن سُليم، أو سُليم بن جابر الهُجيمي، صحابي معروف ، له رواية وهو مذكور في (الإصابة) (٤ / ٣٢) ولفظة الأصل : أبو جزي بالزاي ، وهو كذلك في المخطوط ، والصواب أبو جُرَي بجيم وراء ، مصغر [٢٧] .

ز – ص (١٩٣) قال الدارقطني : "قال أحمد بن شعيب : القعنبي فوق عبدالله بن يوسف (٣٠٧) في (الموطأ) ..." قال المحقق : "(٣٠٧) هو عبدالله بن سليمان ابن يوسف العبدي البعلبكي ..." .

قلت : كلا ؛ بل هو عبدالله بن يوسف التِّنيسي أبو محمد الكلاعي من رواة (الموطأ) الأثبات ، قال فيه يحيى ابن معين : "ما بقي على أديم الأرض أحد أوثق فيه [أي الموطأ] منه " [٢٨] .

ح – ص (٢٣٠) قال الدارقطني : " حدثنا ابن صاعد ثنا عمرو بن علي قال : سمعت أبا داود *** يقول : سمعت شعبة ..." ، قال المحقق : "*** سبقت ترجمته تحت رقم (٢٧٨)" .

قلت : والذي تحت (!) هذا الرقم هو الإمام أبو داود سليمان بن الأشعث صاحب السنن (٢٠٢ – ٢٧٥هـ) وكيف سمع الإمام أبو داود شعبة ، وقد مات شعبة سنة (١٦٠هـ) أي قبل أن يولد أبو داود باثنتين وأربعين سنة ؟ هذا أمر لا يجوز ، إلا عند هذا (المحقق !) . فأما صغار طلاب العلم بالحديث فيعرفون أن أبا داود صاحب شعبة هو الطيالسي سليمان بن داود جامع (المسند) (ت٢٠٤هـ) الذي قال فيه الحافظ أبو مسعود أحمد بن الفرات: "ما رأيت أحداً أكبر في شعبة من أبي داود" [٢٩].

ط – ص (٢٣١ ، ٢٣٢) قال الدارقطني : "حدثنا محمد ابن مخلد ثنا عباس (٤٥٠) قال : "سمعت يحيى ..." ، قال المحقق : "(٤٥٠) لعله عباس بن عبدالعظيم العنبري ..." .

قلت : بل هو عباس بن محمد الدوري أحد أصحاب ابن معين [٣٠] أما العنبري فلم يرو عن يحيى بن معين ، كما أن محمد بن مخلد لم يرو عن العنبري . ومما يؤكد لك أن عباساً المذكور هو الدوري أن العبارة ذاتها جاءت في كتاب (التاريخ) ليحيى بن معين (٤٣١/٣) وراوي هذا الكتاب عن يحيى هو الدوري .

ي – ص (٢٣٦) في الأصل : "... وعياش بن أبي سنان العتكي ، سمع أبا نضرة ، روى عنه أبو الوليد (٤٧٤) ... " ، قال المحقق : "(٤٧٤) لعله عياش بن الوليد الرقّام القطان ، أبو الوليد البصري ..." .

قلت : ليس كذلك ، بل هو أبو الوليد الطيالسي ، هشام بن عبدالملك الباهلي (ت ٢٢٧هـ) وقد رقمه المحقق في الصفحة نفسها في ترجمة العتكي نقلاً عن ابن أبي حاتم ، ولكن المحقق لا يدري بما يجري به قلمه .

ك – ص (٢٥٢) قال الدارقطني : "... كذلك حدثناه عثمان بن أحمد الدقاق ، حدثنا محمد بن أحمد بن البراء (٥٢٨) ثنا علي بن المديني بهذا" . قال المحقق : "(٥٢٨) لعله أحمد بن محمد بن البراء أبو العباس قاضي الأنبار ..." .

قلت : انظر كيف قلبه من محمد إلى أحمد .

والصحيح ما ذكره الدارقطني - رحمه الله - أنه محمد بن أحمد بن البراء وهو أبو العباس العبدي سمع ابن المديني وغيره ، (ت ٢٩١هـ) وهو مترجم في (تاريخ بغداد) (٢٨١/١) .

ل - في ص (٢٦٢) قال الدار قطني : "المسعودي إذا حدث عن أبي إسحاق (٥٥٥) ..." ، قال المحقق : "(٥٥٥) لعله أبو إسحاق الأشجعي الكوفي ..." .

أقول : بل هو قطعًا الحافظ المشهور أبو إسحاق السبيعي ، والمسعودي هذا أحد الرواة عنه [٣١] .

م - في ص (٢٦٩) قال السلمي : "وسألته - أي الدارقطني - من يقدم في مالك : يحيى بن بكير أو أبو مصعب ؟ (٥٨٤) ، قال : أبو مصعب "قال المحقق:"(٥٨٤) هو مطرف بن عبدالله بن مطرف بن سليمان بن يسار أبو مصعب المدني اليساري الأصم ..." .

قلت : كلا ؛ بل هو أحمد بن أبي بكر أبو مصعب الزهري من رواة (الموطأ) (ت ١٧٩هـ) وقد طبع (الموطأ) أخيرًا بروايته [٣٢] ، وقد هفا المحقق هذه الهفوة نفسها في ص (٣١٣) .

ن - في ص (٣٠١) قال السُلمي : "وسألته : إذا اجتمع قبيصة والفريابي (***) في الثوري ، من يقدم ، فقال : يقدم الفريابي لفضله ونسكه" ، قال المحقق عن الفريابي : "(***) سبقت ترجمته تحت رقم (٨٧)" .

قلت : والذي تحت (!) هذا الرقم هو جعفر بن محمد ابن الحسن أبو بكر الفريابي (٢٠٧ - ٣٠١هـ) وكيف يروي أبو بكر هذا عن الثوري المتوفى سنة (١٦١هـ) أي قبل أن يولد أبو بكر ؟ الجواب : أن الفريابي الوارد في سؤال السلمي هو محمد بن يوسف بن واقد أبو عبدالله (ت٢١٢هـ) له رواية عن سفيان الثوري ، بل قال أبو أحمد ابن عدي "له حديث كثير عن الثوري ، وقد قُدم في سفيان على جماعة ..." [٣٣] .

س - ص (٣١٠) قال الدارقطني : "مسعر بن فدكي قال أتيت عليًا . روى عنه أبو إسحاق (الهمداني)" (٧٠٧). قال المحقق : (٧٠٧) "أبو إسحاق الهمداني ، لم أعثر على ترجمة له ، إلا أنه روى عن مسعر الفدكي" .

قلت : هو الحافظ أبو إسحاق السبيعي جزمًا، ونسبته إلى همدان مذكورة حتى في المختصرات كالتقريب [٣٤] .

ع - وفي الصفحة نفسها ، في الصلب : "... سمعت شعبة يقول : ما رأيت أسوأ حفظًا من ابن أبي ليلى" (٤٤٨)"، قال المحقق: "(٤٤٨) عبدالرحمن بن أبي ليلى ... واسم أبيه يسار أو بلال ..." إلخ . الترجمة طويلة جداً وأقول: إن شعبة لا يقصد هذا الذي ترجمه المحقق فإنه ثقة ، ولكنه يريد ابنه القاضي محمداً ، فهو من تُكلم في حفظه ، وعبارة شعبة هذه نفسها ساقها ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل) في ترجمة محمد [٣٥] .

ف - في ص (٣٦٧) قال الدارقطني : "قرأت على أبي بكر الحداد عن أبي عبدالرحمن النسائي قال : ذكر المدلسين : الحسن وقتادة وحميد الطويل ويحيى بن أبي كثير والتيمي (٨٨٠) ...". قال المحقق : "(٨٨٠) لعله إبراهيم بن يزيد بن شريك التيمي، أبو أسماء الكوفي ...".

قلت : بل هو سليمان بن طرخان التيمي أبو المعتمر البصري الثقة العابد ، نزل في التَّيم فنُسب إليهم (ت١٤٣) [٣٦] ، وهذا النص الذي أورده الدارقطني عن النسائي نقله أيضًا الذهبي في (الميزان) في ترجمة الحجاج بن أرطأة [٣٧] .

ص - ص (٣٢٨) قال السلمي : "وسألته عن الهياج بن بسطام (*) (٧٥٧) فقال: ضعيف جداً"، قال المحقق: "(*) في الأصل: بسطام ، وكتبه ابن حجر بسام بموحدة ومهملة [كذا، والصواب مهملة] ثقيلة - ثم قال - "(٧٥٧) هو هياج ابن بسام الخراساني ... مقبول من الخامسة ...".

أقول : نظر المحقق في (التقريب) فتعجل في تخطئة الأصل ، ولو تريث قليلاً في قراءته للتقريب لوجد بعد هياج ابن بسام هياجَ بن بسطام وهو الذي عناه السلمي ، وقول ابن حجر فيه مقارب لقول الدارقطني [٣٨] .

ثانياً : المحقق يثبت الأسماء غير صحيحة ثم يترجم وفق ما أثبت .

روى أبو أحمد العسكري بسنده عن علي بن المديني قوله : "أشد التصحيف التصحيف في الأسماء" [٣٩] وذلك صحيح ؛ فإن الاسم إذا تصحف أوقع في خبط ومتاهة ، وقد ضرب المحقق في هذا النوع من التصحيف بسهم وافر فتراه يقف على الاسم صحيحًا في الأصل ، ثم ينقله مصحفًا ثم يترجم لهذا الاسم المصحف ، ووقع منه ذلك في مواضع عدة .

أ – ص (١١٠) في الصلب : "وسألته عن إسماعيل ابن يحيى التميمي (٣١) ، فقال : يكذب على مالك والثوري وغيرهما" قال المحقق : "(٣١) هو إسماعيل بن إبراهيم أبو يحيى التميمي الكوفي ..." .

أقول : الذي في المخطوط : التيمي وهو الصحيح نسبة إلى تيم بن مرة ، وهذا الرجل مترجم في (الميزان) و(اللسان) [٤٠] ، بل إن عبارة الدارقطني هذه منقولة بنصها في (اللسان) ، ولعلك تلحظ أيها القارئ كيف ألجأ التصحيف المحقق إلى أن يغير اسم أبي الرجل من يحيى إلى إبراهيم ، مع التغاضي عن ذلك .

ب – ص (٢٠١) في الصلب : "وسألته عن شعيب بن محمد الدارع (٣٤٥) فقال: صدوق"، قال المحقق : "(٣٤٥) لم أعثر على ترجمة له بلقب (الدارع) اللهم إن كان شعيب ابن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص، ذكره ابن حيان في الثقات وقال : روى عن جده وأبيه محمد (سير أعلام النبلاء ٥/٢٨١) [كذا، والصواب (١٨١)] لكنني ما أظنه ذلك".

قلت : من غير ريب أن هذا الذي ترجمه المحقق غير المذكور في الصلب ، يبينه : أن في المخطوط (الذارع) – بذال معجمة فألف – لكن المحقق صحف فاشتبه عليه الأمر. والذارع هذا هو شعيب بن محمد أبو الحسن (ت٣٠٨هـ) مترجم في (تاريخ بغداد) (٩/٢٤٦) و(الأنساب للسمعاني) (٥/٢) والذارع (فاعل) نسبة إلى ذَرْع الثياب والأرض ، كما يقال : لابن وتامر .

ج – ص (٢٢٦) في الصلب : "... ويدع أصحاب شعبة مثل يحيى بن سعيد (٤٣٢) ..."، قال المحقق : "لعله يحيى بن سعيد بن أبان بن سعيد ..." .

قلت : بل هو يحيى بن سعيد القطان الإمام الحافظ ، الذي صحب شعبة عشرين سنة [٤١] .

د – ص (٢٥٠) في الصلب : "وقال : علي بن المديني يقول : إن علي بن عاصم حدث عن الثمي (٥٢٤) عن أبي مجلز ..." ، قال المحقق : "(٥٢٤) لعله الشمني – بفتح الشين المعجمة والميم في آخره نون – نسبة إلى شمن من قرى إستراباذ ، منها أبو علي الحسين بن جعفر ..." .

قلت : في المخطوط : التيمي ، وهو الصواب ؛ فإنه سليمان بن طرخان التيمي ، وقد سلف له ذكر في هذه الورقات ، وهو الذي يروي عن أبي مجلز ، ويروي عنه علي ابن عاصم [٤٢] ومن ثمار تصحيف المحقق للاسم أنه لم يجد له ترجمة .

هـ – ص (٢٦٥) في الصلب : "... يحدث عن هشام ابن عروة وأبي سعيد البقال (٥٧٢) ..." ، قال المحقق : "(٥٧٢) لم أعثر على ترجمة له" .

قلت : الصواب أنه أبو سعد ، وهو البقال سعيد بن مرزبان العبسي مولاهم . ترجمته في (التقريب) .

و – ص (٣٣١) في الصلب : "... ثنا عبدالله بن أحمد قال : سمعت أبي يقول : ما رأينا مثل يحيى بن سعيد القطان ، فقلت له : ولا هيثم (٧٧٤) قال : هيثم . وما رأينا مثل يحيى"، قال المحقق : "(٧٧٤) لعله الهيثم ابن خارجة أبو يحيى المروزي" ... إلخ الترجمة الطويلة .

قلت : في المخطوط : هُشيم – بشين معجمة بالتصغير – وهو الصواب . وهُشيم هذا هو ابن بشير أبومعاوية الثقة المعروف (ت ١٨٣هـ) .

ثالثًا : وأحيانًا يصحف المحقق الاسم ثم لا يجد ترجمة توافق الاسم المصحف . فمن ذلك :

أ – **في ص** (٢٣٨) في الصلب : "عياش بن عيني (٤٨١)" ، قال المحقق : "(٤٨١) لم أعثر على ترجمة له" .

قلت : لو أثبت ما في المخطوط صحيحًا وهو الرُّعيني لوجده مترجمًا في مراجع متعددة [٤٣] .

تنبيه : في الصلب : "عداده في البصريين" وهو خطأ صوابه "المصريين" [٤٤] .

ب – ص (٢٦٥) في الصلب : "وقال : عبدالرحمن ابن سهر (٥٦٩) هو أخو علي بن سهر (٥٧٠)" ، قال المحقق: "(٥٦٩ و ٥٧٠) لم أعثر على ترجمة لهما" .

قلت : لأنك صحفتهما ، ففي المخطوط في الموضعين (مسهر) بميم فسين ، وهما مترجمان في (الجرح والتعديل) (٥/٢٩٢، ٦/٢٠٤) وغيره .

ج – ص (٢٦٨ ، ٢٦٩) في الصلب : "وسألته من يقدم في الثوري أبو نعيم أو مهيضة (٥٨٢) ..."، قال المحقق : "(٥٨٢) لم أعثر على ترجمة له" .

قلت : في المخطوط قبيصة . على الصواب وهو ابن عقبة أبو عامر الكوفي [٤٥] .

رابعًا : وقد يصرح المحقق بعدم عثوره على تراجم بعض الرجال وفيهم مشاهير .

وسلف شيء من ذلك ، والذي نريده هنا ، ما أثبته المحقق صحيحًا ثم قال : لم أجد له ترجمة ، أو نحو ذلك فمن هذا :

أ – ما جاء في ص (١٨١) ففي الصلب : "روح بن القاسم عن مالك وسعيد بن أبي عروبة وحماد بن سلمة وعبيد الله (٢٦٤) والأوزاعي"، قال المحقق : "من يسمى بهذا الاسم كثير ، لم أقدر تمييز [كذا] المقصود من بينهم. انظر تقريب ١ / ٥٣٠ ، ٥٤١" .

قلت : مَالَك و(التقريب) ؟ ارجع إلى أصله (تهذيب الكمال) تجد أن من شيوخ روح بن القاسم عبيدالله بن عمر وهو أوحد فيهم أي من يحمل اسم عبيدالله [٤٦] ، ثم إن من عادة القوم أنهم لا يتجشمون سرد نسب الراوي إذا كان معروفًا في طبقته ، وذلك ما وقع لعبيدالله هذا فهو ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب ، فضله الإمام أحمد على مالك في الرواية عن نافع [٤٧] .

ب – ص (٢٠١) قال الدارقطني: "حدثنا ابن مخلد ثنا ملاعب [كذا ، والصواب ابن ملاعب] قال سمعت محمد بن علي المدني (٣٤٩) يقول : سمعت أبي (٣٥٠) يقول شهاب ابن خراش ثقة"، قال المحقق : "(٣٤٩) لعله محمد بن علي ابن عثمان بن حمزة الأنصاري المدني ... (٣٥٠) يعني علي ابن عثمان بن حمزة الأنصاري لم أحصل على ترجمة له" .

قلت : هو كذلك في المخطوط : المدني ، لكن ظاهر أن هذا تصحيف للمديني ، والمذكور محمد بن علي يروي عن أبيه علي بن عبدالله بن المديني ، الإمام في معرفة العلل والرجال ، ومهما يكن فإنا أنحي باللائمة على المحقق لأن ثمة قرائن ترشد إلى أن ما أثبت تصحيف ، منها أن الراوي عن علي ابنه محمد ، والراوي عن محمد هو ابن ملاعب [٤٨] ؛ ولا يوجد – فيما أعلم – في المتكلمين في الرجال من يلقب بالمدني ، وفوق ذلك كله أن هذا الإسناد نفسه قد جاء صحيحًا في الكتاب في موضع آخر [٤٩] .

ج – ص (٢١٠) : "وسألته عن عبدالله بن عثمان بن معاوية (٣٨٢) ..." قال المحقق : "(٣٨٢) لم أعثر على ترجمة له" .

قلت: بل هو مترجم ، وقد قال فيه النسائي: ثقة ثبت [٥٠].

د – ص (٢٣٠) "حدثنا ابن صاعد ثنا عمرو بن علي (٤٤٧) ..." قال المحقق : "(٤٤٧) لم أعثر على ترجمة له" .

أقول : بل هو الحافظ المشهور أبو حفص الفلاس أحد المتكلمين في الرجال ، وقد نقل عنه الدارقطني في الكتاب نفسه في بعض المواضع ، ووضع عليه المحقق رقمًا هناك ثم لم يذكر شيئًا [٥١] .

هـ – ص (٢٨١) "وسألته عن محمد بن إسماعيل بن علية (٦٢٥) ..." ، ثم قال المحقق : "(٦٢٥) لم أعثر على ترجمة له إلا أن ابن أبي حاتم يقول عند ترجمة محمد بن إسماعيل بن أبي سمينة البصري روى عن إسماعيل بن أبي عليه [كذا ، وهو ابن عليه] يزيد بن زريع ، ولم أعثر على ترجمة إسماعيل بن علية أيضًا ..." .

قلت : انظر ترجمة محمد في (التقريب) [٥٢] وظن المحقق أن والد إسماعيل هو علية فلم يجده في موضعه ،

فقال: "لم أعثر على ترجمة إسماعيل" وياليته كف ولم يتعرض لهذا الرجل الذي قال فيه شعبة : "سيد المحدثين" [٥٣] لكن أبى إلا الإصرار على الافتضاح .

و - ص (٢١٨ ، ٢١٩) "وسألته عن عبدالله بن أحمد ابن حنبل وحنبل ابن عم أحمد بن حنبل (٤٠٨) ، فقال ثقتان" ، قال المحقق : "(٤٠٨) ذكرابن أبي حاتم في الجرح ٣٠٤/٣ والذهبي في الميزان ٦١٩/١ شخصين بهذا الاسم، وهما حنبل بن عبدالله وحنبل بن دينار كلاهما مجهول ، ولم أعثر على ترجمة للمذكور" يريد حنبلا .

قلت : لم يزل الأشياخ وأهل الصنعة يعيبون على من يترجم للمشاهير، فليت شعري ما يكون قولهم فيمن لا يعرف المشاهير ويعجز في البحث عن تراجمهم ثم يعلن ذلك ؟ [٥٤].

ز - ص (٣٢٤) "حدثنا ابن مخلد ثنا ابن ملاعب ثنا محمد بن علي بن المديني (٧٤٥) قال سمعت أبي"، قال المحقق : "(٤٧٥) لم أعثر على ترجمة له" .

قلت : وأنا أيضًا لم أعثر على ترجمة له ، لكن رأيت الدارقطني يقول عنه : "ثقة" [٥٥] وهذه اللفظة أعز شيء في الترجمة بل تغني عن الترجمة وتحل محلها .

خامسًا : وقد يرتاب المحقق في كثير ممن يترجم لهم مع أنهم هم المرادون قطعًا .

وهذا راجع - مع ما تقدم - إلى قلة خبرة المحقق بالرواة ، ومن كان كذلك فلا يستغرب منه هذا الشيء .

فمن ذلك ماجاء في ص (١٦٥) ففي الصلب : "... روى عنه محمد بن إسحاق (٢١٠)"، قال المحقق : "(٢١٠) لعله محمد بن إسحاق بن يسار أبو بكر المدني ..." قلت : بل هو هو جزمًا .

وبقية المواضع التي ارتاب فيها المحقق وليس ريبه في محله ؛ ص(١٩٦) هامش رقم (٣١٨) ، و ص(٢٦٥، ٢٦٦) هامش رقم (٥٧٤) ، و ص(٣١٦) هامش رقم (٧٢٨) ، وص (٣٦٩) هامش رقم (٨٨٥) .

وقد تتشابه الأسماء على المحقق فيأتي بأكثر من اسم ليشرك القارئ معه في ارتيابه ، فيقول - مثلاً - عند قول الدارقطني ص (١٧٩) : "... عمر بن (أبي) إسماعيل يحدث عن نافع (٢٥٤) ..."، يقول المحقق : "(٢٥٤) من يحمل من الرجال اسم نافع كثير ، لعل المقصود هنا إما نافع بن عمر ... ، وإما نافع بن أبي نعيم ..." .

أقول : ونافع عند الإطلاق يراد به - في الغالب - مولى ابن عمر .

وحين ورد في الأصل اسم عبدالله بن بكر المزني ص(٢٠٩) قال المحقق : "لعله عبدالله بن بكر بن عبدالله المزني البصري ... أو عبدالله بن أبي بن زيد المدني ..." قلت : الصحيح أنه الأول .

وفي ص (٢٥٣) ورد اسم يونس بن عبيد، فقال المحقق: "(٥٣٤) يذكر ابن حجر العسقلاني ثلاثة أشخاص بهذا الاسم ..." ثم ساقهم ولم يجزم بشيء، والمقصود منهم الأول .

سادسًا : أخطاء متممة .

وهناك أخطاء في الكتاب تتمم الأخطاء المتقدمة وهي أمشاج ، فبعضها طباعي ، وبعضها سببه سوء القراءة وبعض: الله أعلم به، وهي على كل مما يسجل على المحقق، ولا يحتاج تصويبها إلى مزيد تفصيل ، وها هي ذي :

- على غلاف الكتاب جاء لقب السلمي بفتح السين ، وهو خطأ محض ، والصواب ضمها .
- ص (٦) س (٥) : "أبو عبيدالله بن أبي حاتم" الصواب: أبومحمد.
- ص (١٠) س (الأخير) : "أبو حمزة السهمي" الصواب حمزة السهمي ، وأما كنيته فأبو القاسم .
- ص (٧٢) س (١٣) : "أبو بكر التفلسي ، نسبة إلى تفلس" الصواب التفليسي نسبة إلى تفليس .
- ص (١١١) هامش (٣٧): "أحمد بن بشير ... (٢٩٧هـ)" الصواب (١٩٧ هـ) .
- ص (١١٦) هامش (**) "روى الحديث سفيان بن زهير" الصواب ابن أبي زهير وهو صحابي .
- ص (١١٧) هامش (٥٠) : "أحمد بن عبدالجرار" الصواب عبدالجبار .

طه حسين مؤرخًا لعمر مقداد الجمني

فاروق العمراني

. أستاذ مساعد بقسم اللغة والآداب العربية

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة تونس الأولى- تونس

الجمني ، عمر مقداد / طه حسين مؤرخًا .- ط١ .- تونس : منشورات المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون (بيت الحكمة) ، ١٩٩٣م ، جزآن ، ٧٤٥ ص .

إنّ الصورة التي ثبتت في عقول النّاس عن طه حسين (١٨٨٩ - ١٩٧٣م) هي صورة الأديب والنّاقد . أمّا صفة المؤرّخ فقد غابت عن الأذهان أو كادت . ولذلك كثيرًا ما كان يقابل ما يكتبه طه حسين من مصنّفات تاريخيّة بالتّجاهل واللامبالاة . وكان يحزّ في نفسه أن ينظر إليه بوصفه أديبًا ناقداً أكثر ممّا ينظر إليه بوصفه مؤرخًا . وفي حوار له مع غالي شكري احتّج قائلاً :

«لماذا يشيدون بكتابي حول الشعر الجاهلي ولا يفعلون ذلك حين أتصدّى لتاريخ الإسلام ... أم أن الأدب هو كلّ التّراث ... لست أفهم لماذا أصبح طه حسين حين أعالج حياة وشعر أبي العلاء والمتنبّي ولا أكون طه حسين حين أعالج حياة الرّسول ورسالته وصراع الخلافة من بعده» (١) .

ولعلّ هذا ما دفع عمر مقداد الجمني باقتراح من منجي الشملي إلى تأليف هذا الكتاب : طه حسين مؤرّخًا(٢) حرصًا منه على ردّ الاعتبار لهذا الجانب المهمل من مسيرة طه حسين الفكريّة .

وهو كتاب يقع في جزأين تضمّن الجزء الأوّل تقديم منجي الشملي ومقدّمة الباحث والأبواب الثّلاثة الأولى، وتضمّن الجزء الثاني البابين الرّابع والخامس والفهارس .

وقد استهلّ الجزء الأوّل بتقديم (٣) للمنجي الشملي جمع فيه إلى بلاغة القول عمق التفكير وطرافة التخريج وسعى فيه إلى بيان حقيقة «النّصّ الحسيني» فهو عنده نصّ متنوّع الأغراض مختلف الأجناس الكتابية ولكنّه راجع بالضرورة إلى مقصد واحد هو مشروع طه حسين الثقافي والتّربويّ والاجتماعي والسّياسي، مشروع أراد صاحبه أن يحقّقه تدريجًا رغبة منه في ترقية العقل والنّهوض بالمجتمع العربيّ، كذا كان ميلاد «النّصّ الحسيني» في كلّ ما أنشأ «هو نصّ في صيغة الجمع إن نحن أحصينا الآثار وهو نصّ مفرد إن نحن أدركنا المقصد منه» (ص١٤) . وقد جاء هذا النص «في لبوس رائق رائع وفي أسلوب يعجب لفظًا وتعبيرًا وموسيقى وتصويرًا» (ص١٥)، حتّى ذهب كثير من القراء إلى أنّ قوام الأمر عند حسين الأسلوب ، ولكن فاتهم أنّ «النّص الحسينيّ» هو «نصّ التحدّي والخصام» (ص١٥) حتّى «حجب أسلوب طه حسين فكر طه حسين» (ص١٦) ، ذلك أن صاحبنا قد صاغ «الخصام» صياغة أدبيّة «ليضمن له عمق الأثر وبعد المدى» (ص١٦) ، ولكن الذي ينبغي توكيده وتنبيه الغافلين إليه في رأي الأستاذ الشملي هو أنّ «المعنى والشكل في الكتابة الحسنيّة في اتّصال واتّحاد ، وفلسفة القضيّة قائمة في إتقان تفكيك هذه العلاقة تفكيكًا منهجياً» (ص١٧) .

يلي تقديم الأستاذ الشملي **مقدمة** الباحث (٤) ، وفيها أشار إلى أنّه رغم ما كتب عن طه حسين المتعدّد المواهب الذي جسّد في إنتاجه الخصب تمازج الاختصاصات فثمّة

جانب ظلّ مغموراً وهو الجانب التّاريخي . واستعرض الباحث ما كتب من دراسات عن فكر طه حسين التّاريخي فإذا هو فصول سبعة لا تفي بغرض الدّراسة الشّاملة والمعمّقة ولا ترتقي إلى مستوى الدّراسة التأليفيّة الشّاملة .

وحلّل الباحث الأسباب التي حالت دون اعتناء الباحثين بطرق الجانب التّاريخي من فكر طه حسين فأرجعها إلى ثلاثة أسباب منها اشتهار حسين أديباً وناقداً اشتهاراً «جعل صفة "المؤرّخ" تقع في أنفس البعض موقع الغرابة والحيرة» (ص٢٦) ومنها أن المتخصّصين في التاريخ لا ينظرون بعين الجدّ إلى ما يكتبه رجال الأدب في علم التاريخ . ثمّ انتقل الباحث إلى توضيح مجموعة الأشكال التي طرحها عليه بحثه وصنّفها إلى ما هو معرفيّ وإلى ما هو منهجيّ ، وختم مقدّمته وقد تراءت له في البداية عدّة إمكانات لها حسناتها ولكنها لا تخلو من نقائص ، وانتهى إلى تفضيل منهج تحليليّ تركيبيّ شموليّ «يقوم أساسًا على تحليل النّصوص التّاريخيّة من كلّ وجوهها الممكنة ثمّ على تركيب مستخلصات التّحليل في محاور أساسيّة هي المكوّنة لأبواب البحث» (ص ص٢٩ - ٣٠).

وفي **الفصل الأوّل** [٥] من **الباب الأوّل** [٦] وهو تحت عنوان «**أثر الجامعة الأهلية في تكوينه التاريخي**» اعتنى عمر الجمني بدراسة علاقة طه حسين بالتّاريخ وبيان ولعه الشديد به . وقد ذهب الباحث إلى أن اهتمام حسين بالتاريخ قد ظهرت بواكيره وهو صبيّ في الرّيف ثمّ في الأزهر حيث قرأ دروسًا متّصلة بتاريخ الإسلام وتقويم البلدان [٧] . وسيغدو الاهتمام بالتّاريخ أكثر وضوحًا وأرحب أفقًا بتحوّل طه حسين من الأزهر إلى الجامعة المصريّة القديمة . وقد ذكر الباحث طائفة من الأساتذة المصريّين [٨] الذين تعلّم عليهم طه حسين في مجال التّاريخ وذكر أيضًا بعض المستشرقين [٩] الذين انتدبوا للتّدريس بالجامعة المصريّة والذين كان لهم تأثير في تكوين فكر طه التّاريخي . وأكد الباحث أن تكوين طه حسين في الجامعة المصريّة كان قائمًا أساسًا على التّاريخ والحضارة «ولم يكن حظّ الأدب في هذا التكوين إلاّ يسيرا خلافًا لما يتوهّم وإذن فإنّ تحوّل طه من الأزهر إلى الجامعة كان تحوّلاً في التخصّص تحوّلاً من الدّراسات الدّينيّة إلى الدّراسات الحضاريّة التّاريخيّة» (ص٦٥) . فليس غريبًا أن يترشّح حسين لشهادة العالميّة برسالة جامعيّة حول أبي العلاء وهي إلى التاريخ أقرب منها إلى الأدب ، وأنّ يرشّح نفسه للحصول على منحة للتّخصّص في دراسة التّاريخ في فرنسا . وعندما توافق الجامعة على سفره «تبدأ المرحلة الأساسيّة الكبرى في حياة طه حسين الدّراسيّة وفي تكوّنه التّاريخي خاصّة» (ص٧١) .

وفي **الفصل الثاني** [١٠] وهو بعنوان «**أثر الجامعة الفرنسيّة في تكوينه التّاريخي**» تعرّض الباحث إلى ما ناله طه حسين من المعرفة التّاريخيّة في (مونبلييه) أولاً ثمّ في باريس بالخصوص، وقد انتسب إلى قسم التّاريخ لا الآداب وذكر المواد التي درسها بقسم التاريخ والأساتذة الذين درس عليهم (ص ص ٧٩ - ٨٤) . والثّابت «أنّ التكوين الذي حصل عنده [في الجامعة الفرنسيّة] كان عمدته التاريخ وما دروس الأدب والفلسفة والاجتماع ... إلاّ موادّ مكمّلة» (ص٨٨) . وهكذا استحال الشغف بالتّاريخ عند حسين في (السوربون) إلى تخصّص تفرّغ لتحصيله ونيل الشهائد العليا فيه .

أما في **الفصل الثالث** [١١] والأخير من الباب الأول : «**طه حسين أستاذًا للتاريخ ومؤلفًا فيه**» فقد تتبّع الباحث نشاط طه حسين بعد عودته إلى مصر سنة ١٩١٩ ومباشرته تدريس التاريخ القديم في الجامعة المصريّة طيلة ستّ سنوات (١٩١٩ - ١٩٢٥) ومشاركته في المؤتمرات العلميّة وفي لجان مجمع اللّغة ومنها بالخصوص لجنة التّاريخ والجغرافيا . وتوقّف الباحث عند أسباب تحوّل طه من تدريس التّاريخ إلى تدريس الأدب وقدّم جملة من التعليلات ، ثمّ حلّل ما رآه صالحًا من العوامل التي تعاضدت لتبعد طه شيئًا فشيئًا عن التّاريخ ولتقرّبه من الأدب . ولكنّ صلة حسين بالتّاريخ لم تنقطع إذ أسهم

إسهامًا واسعًا في التآليف . وقد استعرض الباحث هذه التآليف من كتب ومقالات بالإضافة إلى رسالتيه الجامعيّتين في فرنسا (ص ص ١١٨ - ١٢٩) . وكان يحسن بالباحث في رأينا أن ينظر في نصيب هذه التآليف التاريخيّة من مجموع مؤلفات طه حسين ، ويحدّد نسبتها المئويّة حتّى ندرك مدى أهميّتها في مجمل أعماله .

واعتنى عمر الجمني في **الباب الثاني** (١٢) بتحديد رؤية طه حسين إلى التاريخ فوقف في الفصل الأوّل (١٣) عند «**حدّ التاريخ ووظيفة المؤرخ**» كما يتصوّرهما حسين . فالتّاريخ عنده علم وليس فنّاً وهو علم وصفيّ لا يختلف عن العلوم الصّحيحة وهو مستقلّ بذاته قائم بنفسه ، والتاريخ عنده أساسه البحث لا التأمّل الفلسفي ومن ثمّة فهو معاد بالضرورة لفلسفة التّاريخ .

وقد اهتمّ الباحث ببيان مصدر هذه المفاهيم الحديثة التي آمن بها طه حسين فبيّن أنّه استوحاها من الاتجاه الوضعي في التّاريخ بعد أن درس مبادئه وتشبّع بمناهجه على أستاذه في التّاريخ شارل سنيوبوس (CH. Seignobos) الذي شبّه طه حسين ثورته في حقل **التّاريخ بثورة ديكارت في مجال الفلسفة .**

وفي **الفصل الثاني** (١٤) : «**حركة التاريخ والجبر التاريخي**» اهتّم الباحث بمسألة مهمّة في تفكير طه حسين هي مسألة الحتميّة ، فنظر أوّلاً في حركة التّاريخ عند طه حسين وبيّن أنها بالنسبة إليه حركة تطوّريّة تقدّميّة تتّجه دومًا إلى الأمام ، وإذ تقوم الحركة التّاريخيّة على التطوّر فإنّها لا تعرف الطّفرة والتحوّل المفاجئ ، فهي ليست حركة انقلابيّة . وفي ضوء هذا الفهم التّاريخي يتبنّى حسين مفهوم الدّورة الحضاريّة المتفتّحة التي تكون للدوّل والحضارات بمقتضاها أعمار طبيعيّة مثل الأفراد وهو مفهوم خلدوني كما لا يخفى .

ثمّ إنّ حركة التّاريخ عند حسين حركة جبريّة لا مجال فيها للاختيار والمصادفة وتدخّل العناصر الخفيّة ، إنّما هي ثمرة علل وأسباب ماديّة ومعنويّة ، وعن مبدأ الجبر ترتّبت نتائج خطيرة أهمّها الأخذ بقانون العليّة والسببيّة ، فنفى بناء على ذلك المصادفة وعدّها وهمًا باطلاً وترتّب عن ذلك أيضًا النّظر في الظاهرة التاريخيّة من حيث هي ظاهرة اجتماعيّة وعدّ التّاريخ من صنع الجماعة لا من صنع الأفراد .

وقد بيّن الباحث أنّ إيمان طه بالجبر (١٥) تعاضدت عليه دوافع علميّة ودينيّة وفلسفيّة ، وقد جمع المصدر الفلسفي بين ابن خلدون ومحمد عبده وهيبوليت تان H. Tainex والمدرسة الوضعيّة في التّاريخ .

وانتقل الباحث في **الفصل الثالث** (١٦) إلى البحث في «**عدّة المؤرخ**» وهي مجموعة الوسائل التي يتعين بها الباحث في التّاريخ على إنجاز عمله إنجازًا يؤمن معه النّقص والخلل . وعدّة المؤرخ عند حسين متنوّعة تتكوّن من بعض «العلوم المساعدة» أو «العلوم التابعة» ومن بعض المعارف الفنّية . فالمؤرخ محتاج فضلاً عن الثقافة العامة إلى نوعين من المعارف : تكميليّة مثل تاريخ الحضارات والجغرافيا والعلوم الإنسانيّة ، وفنيّة مثل فقه اللّغة والنّقوش والآثار والوثائق الرسميّة . ويضيف الباحث إلى هذه العدّة بعض الخصال التي ينبغي أن يتّصف بها المؤرّخ وأهمّها عند طه حسين خصلتان : الصدّق والأمانة.

وفي **الفصل الرابع الأخير** (١٧) من **الباب الثاني** تناول الباحث قضيّة «**مشكلات التاريخ ومسؤوليات المؤرخ**» ذلك أن دراسة التاريخ ، وخاصّة التاريخ الإسلامي تفرض على المؤرخ أن يكون مدركًا لما اعتور تدوين هذا التاريخ من نقائص أضحت اليوم تعدّ مشكلات قائمة الذّات ، ومنها ما سمّاه طه حسين بـ «أرستقراطيّة التاريخ» إذ لم يكن المؤرخون قديمًا يهتمّون إلاّ بالطّبقة المتميّزة . وقد رفض حسين هذه الوجهة الأرستقراطيّة متبنّيًا في مقابل ذلك نظرة اجتماعيّة للتاريخ تجعل من عامة النّاس محور التاريخ .

وتطرّق طه حسين إلى المزالق التي وقع فيها المؤرخون وإلى ما أهملوه ونسوه ففضلاً عن الوجهة الأرستقراطية شكا التّاريخ من ظواهر أخرى مثل «المنسيّ» و«المهمل» و«المزيّف» في طريقة التّعامل مع الخبر.

وقد اعترض حسين على ما جاء في كتب التّاريخ من تزييف للحقائق وتشويه للأحداث، وأرجع النقائص جميعها إلى علّة واحدة هي «النّظرة التّقديسيّة» للتّاريخ ، فنبّه إلى خطرها وحرص على المؤرخ أن يتجاوزها . وكلّ هذا يعني عند عمر الجمني أنّ نظرة حسين للتّاريخ «جديرة أن تنعت بأنّها نظرة "موضوعيّة" بالمعنى الذي نفهمه اليوم من هذه الكلمة» (ص٢٦٨) .

وموضوعيّة النظرة إلى التّاريخ أفضت بالباحث إلى دراسة قضيّة «المنهج التّاريخي عند طه حسين» فخصّص لها كامل **الباب الثالث** (١٨) في أربعة فصول .

وفي **الفصل الأوّل** (١٩) : « **الشكّ منهجًا**» بيّن الباحث أن أولى سمات المنهج التّاريخي عند طه حسين اعتماد الشكّ ، فهو عنده منطلق البحث في كلّ مسألة من مسائل التّاريخ وهو مصدر للمعرفة اليقينيّة ، وقد استعرض الباحث أمثلة من اعتماد حسين الشكّ في بعض الأخبار والوقائع (٢٠) ، بيد أنّ للشكّ حدودًا فلا ينبغي أن نغالي فيه وإلا تحوّل إلى هدم يأتي على الحقّ والباطل معًا .

والذي يتبادر إلى الذّهن هو أنّ شكّ حسين ديكارتيّ المصدر ، أي إن صاحبنا استوحاه مباشرة من فكر الفيلسوف الفرنسي ، ولكنّ الباحث نفى ذلك وذهب إلى أنّ طه حسين إنّما استلهم الشكّ من مبادئ المدرسة الوضعيّة ومن فكر أستاذه شارل سنيوبوس ذاته ، ويمكن أن نضيف ابن خلدون مصدرًا ثانيًا لهذا الشكّ «ولعلّ تأثير ابن خلدون في طه حسين هو الذي يفسّر لنا وجود بذرة الشكّ في كتابات طه حسين الأولى وخاصّة في أطروحته عن أبي العلاء المعرّي» (ص٢٨٤) .

وقد توقّف الباحث قليلاً لفهم أبعاد خطاب الشكّ عند طه حسين وردّ على من يذهب إلى اتّهام حسين بالتّشكيك في تراثنا التّاريخيّ وعدّ فكره فكرًا هدّامًا (٢١) .

وفي **الفصل الثاني** (٢٢) « **التوثيق والتاريخ**» ذكر الباحث أن أهمّ ما يميّز مهنة البحث التاريخي عند طه حسين قيامه على أساس «الوثيقة» التّاريخيّة ؛ إذ المؤرخ الصّادق لا يعرض رأيًا إلاّ بعد إثباته بالدّليل العلميّ والنصّ التّاريخي ، وهذا التشبث المبدئيّ والمنهجيّ بالوثيقة هو الذي يفسّر لنا جانبًا من موجة الشكّ التي تغمر كتاباته التي جاءت مدعومة بالوثائق ، وقد استقى طه حسين المنهج الوثائقيّ في البحث التّاريخي من المدرسة الوضعيّة المنتسب إليها .

وخصّص الباحث **الفصل الثالث** (٢٣) من **الباب الثالث** لـ «نقد الخبر» فبيّن موقف طه حسين من الرواية ، عمومًا ومن الرّواة خصوصًا، وأن التاريخ العربي الإسلامي قام على أساس الرواية ، وقد نظر حسين دومًا إلى الرّواية والرّواة بكثير من الاحتراز إذ لم يخل التّاريخ العربيّ الإسلامي من الوضع والتحريف . وقد تناول بالبحث مختلف العوامل التي أدّت بالرّواة إلى نحل الأخبار وأهمّها التّحزّب السّياسي ، والمذهبيّة الدّينيّة ، والعصبيّة القبليّة والعرقيّة .

ثمّ نظر الباحث في كيفيّة تعامل حسين مع الرّواية ومع شقّيها : السّند والمتن ، والذي انتهى إليه هو أن حسين سيّئ الظّنّ بالرّواة قليل الاطمئنان لهم ، لذا آثر تحقيق الأخبار وتمحيصها انطلاقًا من المتن لا من السّند . وأنّ موقف طه حسين من الرّواية والرّواة هو حصيلة تأثيرات المدرسة الإسلاميّة العقليّة في التّاريخ ممثّلة في ابن خلدون ومحمّد عبده (٢٤) ، والمدرسة الغربيّة الوضعيّة في التّاريخ ممثلة في سنيوبوس .

ونظر الباحث في طريقة حسين في عرض الروايات فلاحظ أنّه لا يطيل الحديث عن الوقائع الجزئيّة التي لا يفيد التّوقّف عندها كثيرًا أو المعقّدة التي تكثر حولها الروايات ، ويصعب الجزم بواحدة منها . أمّا المواضيع المهمّة التي تتعدّد فيها الرّوايات أو تتضارب ويحتاج المؤرّخ فيها إلى موقف ما فإنّ طه حسين يورد مختلف الرّوايات ويستخلص منها ما هو ثابت يقينيّ، وقد وقف الباحث عند كتابين لحسين هما : «على هامش السيرة» و«مرآة الإسلام» وقد احتوى كلاهما على مجموعة كبيرة من الأخبار والرّوايات المتعلّقة بالمعجزات والخوارق ،

فرواها حسين دون توقّف عند الإسناد ولا تعليق على المتن مما يوحي ظاهرياً بتصديقه لها . ولكن الباحث يرجح أن طه حسين بتعمّده عدم التّوقّف عندها إنّما أراد التلميح إلى عدم إيمانه بها بل وسخريّته منها، فمن المستبعد ، حسب رأيه، أن يستسيغها عقل وضعيّ مثل عقل طه حسين. ونحن نرى أنّ الباحث لم يتوسّع في هذه المسألة ولم يبرهن على رأيه برهانًا كافيًا ومقنعًا : أفلم يذهب بعض الباحثين إلى أنّ كتاب «مرآة الإسلام» كتاب تقليديّ يقوم على العرض ويخلو من الشكّ والنقد ؟ فلم لم يثبت الباحث عكس هذا الرأي بحيث يفسّر لنا سبب إيراد طه حسين الأخبار الدّاعية للشكّ دون الوقوف عندها والتّثبّت منها ؟

من نقد الخبر انتقل الباحث إلى «**نقد المصادر**» في **الفصل الرابع** [٢٥] وهو وجه آخر من وجوه المنهج التّاريخي الذي اعتمده طه حسين . وقد عاب حسين على المؤرخين القدامى إهمالهم ذكر المصادر التي استعملوها، وعدّ امتناع المؤرّخ عن ذكر مصادره لونًا من ألوان «احتكار» المعرفة وشكلا من أشكال «التحيّل» ونبّه كذلك إلى أنّ الأمانة التّاريخيّة تقتضي من المؤرّخ أن ينوّع مصادر علمه بقدر الإمكان . وقد قام الباحث بجرد لأهمّ المصادر التّاريخيّة التي صرّح حسين بأنّه رجع إليها ولاحظ في جرده المصادر العربيّة أن ثلاثة منها تواتر استعمالها وهي «الطبقات الكبرى» لابن سعد و«أنساب الأشراف» للبلاذري و«تاريخ الأمم والملوك» للطّبري .

ننتقل إلى الباب الرّابع [٢٦] وفيه درس عمر الجمني «**العوامل المفسرة للتاريخ عند طه حسين**» فشرع في الفصل الأوّل [٢٧] في تحليل «**أثر العامل الديني في التّاريخ**» من حيث هو عند حسين أوّل العوامل الفاعلة في التّاريخ والمحرّكة له ، فثمّة في رأيه عدد من الظّواهر السّلوكيّة وعدد من أحداث التّاريخ الإسلاميّ ليس لها من تفسير سوى تأثير العقيدة سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات . فعلى مستوى الأفراد صوّر طه حسين ماكان لإسلام بعض الشخصيّات البارزة مثل أبي بكر وعمر بن الخطاب من تأثير كبير في خصال كلّ واحد منهما ، ولم يجد تفسيرًا مقنعًا لروح الفداء وطلب التّضحية عند المسلمين الأوائل ممّن اضطهدتهم قريش سوى صدق الإيمان . وفي الحقيقة أن الفقرات التي استشهد بها الباحث ولا سيّما من كتاب «الوعد الحقّ» هي أقرب إلى روح القصص منها إلى صرامة التّاريخ ، ويغلب عليها الطابع الإنشائي والأدبي وهي مشبعة بعاطفة جيّاشة بل إن ما جاء فيها لا يخلو من مسحة أسطوريّة [٢٨] .

أما العامل الثاني المؤثر في التاريخ فهو «**العصبيّة القبليّة**» وهو موضوع **الفصل الثاني** [٢٩] وفيه حلّل الباحث مكانة العصبيّة ودورها المتميّز في تفسير أحداث التّاريخ عند طه حسين . فعلى أساس العصبيّة فسّر صاحبنا سير التّاريخ العربيّ الإسلاميّ ، وقد أكّد حسين أن الإسلام ، وإن قام على أساس محو العصبيّات ، فإنّه لم يجتثّها من جذورها ورغم ما قام به الرسول ﷺ وعمر بن الخطاب من بعده ؛ فإنّ العصبيّة لم تهدأ فقد كانت «كالنّار تحت الرّماد تخالها همدت فإذا نفخت فيها هبّت مجددًا» (ص٤٢٦) .
وقد حلل حسين بدقة سياسة عثمان المخالفة لسياسة عمر ابن الخطاب - رضي الله عنه - في العزل والتولية وحلّل كذلك طبيعة التّحالفات التي جمعت الفرق المتعادية أثناء الفتنة مبيّنًا أنّها قامت على أساس عصبيّ قبليّ ، ونظر طه حسين إلى صراع علي ومعاوية - رضي الله عنهما - بوصفه صراعًا قبليًا بين فريقين متعاديين بينهما ثار قديم هما بنو هاشم وبنو أمية، ويبدو أثر ابن خلدون واضحًا في مسألة العصبيّة ودورها الخطير في التاريخ العربي الإسلامي .

وفي **الفصل الثالث** [٣٠] من الباب الرّابع انتقل الباحث إلى دراسة العامل الثّالث من عوامل تفسير أحداث التاريخ عند طه حسين وهو «**العامل الاجتماعي - الاقتصادي**» .
فقد بدا لعمر الجمني أن طه حسين من المؤرّخين الذين اعتنوا بأثر العوامل الماديّة والاجتماعيّة الاقتصادية

بالخصوص على حركة التّاريخ : إنّ طه حسين في رأيه حلّل بنية المجتمع المكّي قبل ظهور الإسلام تحليلاً «يتجاوز الإطار القبلي الذي يوضع فيه هذا المجتمع عادة ليتنزّل في إطار طبقيّ جليّ يرتكز على أساس طبيعة القوى المنتجة وطبيعة العلاقات الإنتاجيّة آنذاك» (ص٤٤٥). وطه حسين عزا معارضة قريش لمحمّد ﷺ إلى «ما تضمّنته هذه الدّعوة أساسًا من قيم اقتصاديّة واجتماعيّة جديدة من شأنها أن تهدّم البنية الاقتصاديّة الاجتماعيّة للمجتمع المكّي وإحلال "مجتمع الأخوّة" محلّ "مجتمع الاستغلال" (ص٤٤٨) . فلم يكن الصّراع بين قريش والرّسول صلى الله عليه وسلم صراعًا دينيّاً بقدر ما كان صراعًا اقتصادياً اجتماعياً .

أمّا الفتنة الكبرى فهي عند طه حسين نتيجة للتّحوّلات الاقتصادية التي شهدتها خلافة عثمان – رضي الله عنه – وكانت بمثابة «الانقلاب الاقتصاديّ» . وقد حلّل حسين مصدر هذا الانقلاب وآثاره الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسّياسيّة .

ونظر الباحث كذلك في ما كتبه طه حسين عن الحركات الاجتماعيّة الشّهيرة في التّاريخ الإسلامي [٣١] مبيّنًا تمسّك مؤرخّنا بالظّروف الاقتصاديّة والاجتماعيّة كعامل أساسي في تفسير التّاريخ .

وقد بدا لنا أن الباحث في تحليله كلام طه حسين كثيراً ما يؤوّله تأويلاً لا يستقيم ويحمّله معاني لا يحتملها، فقد استعمل حسين وهو يتحدّث عن ثورة الزّنج عبارة «إحساس اجتماعي عميق» فأوّلها الباحث بـ «وعي طبقي» واستعمل حسين عبارة «العنف الذي لا يعرف الحدود» فأوّلها عمر الجمني بـ «العنف الثوري» فما أبعد هذا عن ذاك [٣٢] .

ثمّ توقّف الباحث عند مظهر آخر من مظاهر التفسير الاقتصادي الاجتماعي عند طه حسين وهو علاقة البنية الفوقيّة بالبنية التحتيّة ، فحسب رأيه نجد في كتابات حسين التاريخيّة «نزوعًا إلى تقديم البنية الاقتصاديّة – كعامل في تفسير التّاريخ – على سائر البنى كما نلمس في تفكيره عناية بالبنية التحتيّة كمحدّد للبنية الفوقيّة» (ص٤٧٢) : من ذلك أنّه ربط بين انتماء الأديب الطبقي والظروف الاقتصاديّة والاجتماعيّة التي نشأ فيها بإنتاجه الأدبي ، وقد استشهد الباحث للتّدليل على رأيه بفقرة من كتاب «خصام ونقد» [٣٣] وهو كما نعرف كتاب في النّقد الأدبيّ [٣٤] ، ولا علاقة له بالتّاريخ والباحث نفسه لم يدرجه ضمن مصنّفاته التاريخيّة ولا أتى على ذكره . فهل طه حسين في هذا المقام مؤرّخ أم ناقد ؟ والحقيقة أن ما سمّاه عمر الجمني بالبنية الفوقيّة والبنية التحتيّة لا ينطبق البتّة وما ورد في كتابات طه حسين ، مؤرخنا إنّما يتحدّث عن تأثّر الفنون والنشاطات العقليّة بصفة عامّة بالظّروف الاقتصادية والاجتماعيّة ، وهذا لا علاقة له بالتفسير الماديّ الجدليّ للتّاريخ [٣٥] ؛ وإنّما هو في رأينا أنسب بالمقولة الخلدونيّة الشّهيرة في «أنّ اختلاف الأجيال في أحوالهم إنّما هو باختلاف نحلتهم من المعاش» [٣٦] .

ولئن كنّا نتّفق مع الباحث عندما أرجع مصادر طه حسين في إدراك الظّروف الاقتصاديّة والاجتماعيّة في التّاريخ إلى «ابن خلدون» وإلى مؤرّخين إسلاميين اهتمّا بالنّواحي الاقتصاديّة والاجتماعيّة وهما «البلاذري» و«المسعودي» ونتّفق معه كذلك في ما ذهب إليه من تأثّر حسين بفكر «سان سيمون» الاشتراكيّ والاجتماعيّ وكان قد درسه على العالم الاجتماعي «دور كهايم» طيلة سنة كاملة ، فإنّنا نختلف معه عندما أقرّ بتأثّر حسين بالفكر الماركسي ودليله على ذلك أنّه قرأ بعض كتابات «ماركس» و«إنجلز» واستعمل عدداً من مصطلحات الماديّة التاريخيّة . فقد يكون طه حسين استفاد بعض الاستفادة ممّا قرأه من ماركس وإنجلز ، ولكنّه في رأينا لم يعتمد الماديّة التّاريخيّة منهجًا في فهم التّاريخ ، وأمّا المصطلحات التي استعملها فإنّ الدقّة تعوزها وملاحظة الأستاذ الحبيب الجنحاني مصيبة جداً عندما ذكر أن

استعمال طه حسين للمفاهيم المادية تنقصه الدقة ويطغى عليه أحيانًا الطّابع اللغوي [٣٧] .

ثمّ أضاف الباحث إلى تلك العوامل الثلاثة عاملاً رابعًا هو العامل النفسي الذي أدى عند طه حسين دورًا مهمًا في أحداث الفتنة الكبرى بما جعل تاريخ الفتنة ثمرة مجموعة من العقد والأحاسيس والمشاعر مثل الكراهيّة والغيرة .

تلك هي إذن العوامل الأربعة الكبرى التي تفسّر الوقائع التاريخيّة عند طه حسين الأمر الذي نستغرب له أن الباحث اكتفى بتحليل هذه العوامل عاملاً عاملاً دون أن يتساءل عمّا يجمع بينها ، فهي في الواقع متناقضة متضاربة إذ كيف يجوز لمؤرّخ أن يفسّر التّاريخ تارة تفسيرًا دينيّاً وتارة تفسيرًا عصبيّاً قبليّاً وتارة أخرى تفسيرًا اجتماعيّاً اقتصاديّاً وتارة رابعة تفسيرًا نفسيّاً ، فانظر على سبيل المثال كيف علّل طه حسين أحداث الفتنة الكبرى ؛ فكيف يتسنّى له أن يوفّق في تعليله ذلك بين مختلف العوامل المتضاربة ؟ وإذا كانت العناية بالجوانب النفسيّة تتّسق مع المذهب الوضعيّ في دراسة التّاريخ كما يقول الباحث [٣٨] ، فهل العناية بالجوانب الاقتصاديّة والاجتماعيّة تتّسق هي بدورها مع المذهب الوضعيّ ؟ وهذا أستاذ طه حسين وأحد أئمة الوضعيّة في التّاريخ شارل سنيوبوس ينكر على الماركسيّة تفسيرها لكثير من الظواهر التاريخيّة اعتمادًا على الصراع الطبقي، ويرجع عددًا من الصرّاعات والحروب والثورات في التّاريخ إلى أسباب دينيّة[٣٩].

فهل ثمّة في نهاية المطاف عامل محدّد ونهائي ييسّر علينا فهم طبيعة منهج طه حسين في تحليل وقائع التّاريخ؟

إنّ هذه القضيّة على أهمّيتها وخطورتها لم يهتمّ بها الباحث . ويبدو لنا أن السرّ في اجتماع هذه العوامل المتضاربة مرجعه ما اتّسم به فكر طه حسين من «وسطيّة». والموقف الوسطي «موقف انتقائي تلفيقيّ براجماتيّ [هو] ابن اللحظة» ، ممّا يجعل طه حسين «صاحب عقل عمليّ نظري أو عقل جدلي» [٤٠] ولطالما أوقعت الوسطية صاحبها في التناقض والخلط أحيانًا .

أمّا **الباب الخامس** الأخير [٤١] فقد خصّصه الباحث لدراسة «**الخطاب التاريخي عند طه حسين**» فبدأ في **الفصل الأول** [٤٢] بمعالجة «**بنية الخطاب التاريخي**» وقد صنّف عمر الجمني آثار طه حسين التّاريخيّة إلى صنفين على أساس ما لاحظه من اختلاف في مقوّمات الخطاب . ففي الصنّف الأوّل أو المجموعة الأولى [٤٣] نحا حسين منحى تاريخيّاً علميّاً نقديّاً ، وفي المجموعة الثّانية [٤٤] نحا منحى تاريخيّاً قصصيّاً فنّيّاً . وقد انبنت كتابات طه حسين ذات المنزع النّقديّ العلميّ على السّرد . وهو في رأي الباحث سرد غير مملّ بفضل ما أضفى عليه حسين من روحه الأدبيّة «فموهبة الفنّان انضافت إلى مهارة المؤرخ فانعكست على الخطاب التّاريخي فلوّنته بلون قصصيّ ظاهر» (ص٥١٢) . أمّا كتابات حسين التّاريخيّة التي نزعت منزعًا فنيّاً فقد طغى عليها البناء القصصي الحكائي فإذا نحن «بإزاء أعمال فنيّة وإن كان نسيجها من المادّة التّاريخيّة» (ص٥١٣) . وقد اعتنى الباحث بتحليل خصائص الفنّ القصصي في هذه الكتابات التّاريخيّة تحليلاً وافياً ، فكأنّه انتقل من مجال التّاريخ من حيث هو علم إلى مجال الأدب والفن . أفلم يذهب بعضهم إلى عدّ «على هامش السيرة» ملحمة قصصية [٤٥] . والباحث نفسه يقول : «فسواء اعتبرنا "على هامش السيرة" مجموعة قصص أو ملحمة فإنّها تبقى عملاً فنيّاً مبنيّاً على التّاريخ» (ص٥١٩) .

وهذا رأي يثير إشكالا حقيقيّاً فأين حدّ التّاريخ وأين حدّ الأدب ؟ وهل كتابا «على هامش السّيرة» و«الوعد الحقّ» كتابان في التّاريخ أم هما مجرّد «لوحات قصصيّة» استعان فيهما طه حسين بالتّاريخ ؟ وهل صاحبنا في هذين الأثرين مؤرّخ أم أديب ؟

ثمّ انتقل الباحث إلى دراسة **خصائص الأسلوب في الخطاب التّاريخي** [٤٦] ، فلاحظ أن البناء السّرديّ يقابله أسلوب التحليل في حين أن البناء القصصي يقابله أسلوب التصوير . والتحليل عند حسين ليس نمطًا أسلوبيّاً واحدًا

وإنّما هو أنماط مختلفة منها التأمّل والتدبّر والتّعليل . وأمّا التصوير فمكثّف ومتنوّع فهناك وصف الحوادث والتصوير النّفسي للأفراد وللجماعات ... إلخ ؛ ولم يخف الباحث إعجابه وانبهاره بتصوير طه حسين النّفسي للأفراد فاستشهد بفقرات طويلة أحيانًا ، وترددّت في لغته عبارات من نوع : بارعة ورائعة وساحرة وقدرة مدهشة ... إلخ ، ممّا يدل على تحمّس الباحث تحمسًا لا يخلو من مبالغة وشطط .

وانتبه الباحث إلي أن قدرة طه حسين التصويريّة مردّها إلى ما له من ملكة تخييليّة فخصها بفقرة مبيّنًا أنّه إذا كانت الملكة العقليّة ساعدت حسين على «التّحليل» ؛ فإنّ الملكة التخيّليّة ساعدت على «التّركيب» و«التّحليل والتّركيب هما عمدة البحث التّاريخي عند طه حسين » (ص٥٧٤) .

ولكنّ الجهد التّخييليّ التّركيبيّ غلب على الجهد العقليّ التّحليلي في كتاب مثل «على هامش السيرة»، وقد استعان طه حسين بالخيال لسدّ الثغرات والفجوات خصوصًا عند تأريخه لفترة ما قبل الإسلام . ولكن ألم يفسد الخيال الحقيقة العلميّة ؟ ألم تكن الرّغبة الفنّية والأدبيّة هي الطاغية على طه حسين والمتحكّمة فيه ؟ ثم لماذا غضّ عمر الجمني الطّرف عن الانتقادات التي وجّهت إلى طه حسين من قبل المؤرّخين العرب المعاصرين من «الأكاديميين» و«الوضعيّين» وهي من جنس ما وجّهه النّقاد الغربيّون لـ (ميشليه J. Michelet) الذي«اتهموه بالوضع قائلين إنه لا مصادر له ولكنّه يتخيّل كلّ شيء» (ص٥٨٥) .

ومن المعروف أن المدرسة الوضعيّة في التاريخ ، وإليها ينتسب طه حسين ، تعارض الخيال وتعدّه «إحدى نواقص العمل التاريخي» (ص ٥٩٠) . ومع ذلك فإنّ الباحث لا يجد غضاضة في اعتماد حسين الخيال . ويخلص في النّهاية إلى القول إنّه «في تصوّره للتّاريخ – من حيث الرؤية والمنهج والتّفسير – كان وضعياً ولكنّه – من حيث طريقه العرض ... يميل إلى عرض التّاريخ عرضًا فنّيًا ... ومعنى هذا أن التّاريخ عند طه حسين علم وفنّ معًا فهو علم بمضمونه ومنهجه وفنّ بصياغته وطريقة عرضه» (ص ص ٥٩١ – ٥٩٢) .

وختم الباحث الباب الخامس بالنظر في **الفصل الثالث** [٤٧] **«معجم الخطاب التاريخي»** فكشف له الاستقصاء عن وجود ثلاثة أصناف أساسية هي : المعجم اللغوي التراثي والمعجم القرآني والمعجم اللغوي المعاصر .

أمّا **الفصل الختاميّ** [٤٨] فقد خصّصه الباحث لدراسة البعد الرّمزي في كتابة التاريخ وطريقة توظيفه في خدمة السّياسة والمجتمع عند طه حسين . فاليونانيّات لم تكن في نظر الباحث غرضًا في حدّ ذاتها بل هي «مساهمة في الإجابة عن هذا السؤال الذي طالما أقلق المفكّرين : ما هو السبيل إلى التقدّم وإلى اللحاق بركب الحضارة ؟ » (ص ٦٢٢) . فكان التراث الإغريقي وسيلة حسين وأداته لاستلهام بناء الدّولة المصريّة الحديثة بعد ثورة ١٩١٩م ولا سيّما ما يتعلّق بالنّظام الدّيمقراطيّ عند الأثينيّين .

أمّا إسلاميّاته [٤٩] فهي تتنزّل في إطار الكتابة الدينيّة (كذا) التي ظهرت في الفكر المصريّ الحديث في الربع الثاني من هذا القرن ، والتي «فزع [فيها] كتاب مصر إلى التّاريخ الإسلاميّ لا يقصدون منه دراسة التّاريخ من حيث هو تاريخ ولكنهم فزعوا إلى التاريخ يتوسّلون به إلى المواجهة والمقاومة وإلى النقد والمعارضة» (ص٦٣١) . وقدّم الباحث أمثلة تقيم الدّليل على أنّ مؤرّخنا اتّخذ التّاريخ وسيلة إلى أهدافه في الإصلاح السّياسيّ والاجتماعيّ (ص ص ٦٣١ – ٦٤٠) .

ولّما لم تكن الظروف السياسيّة تسمح له بالجرأة اللاّزمة آثر «الغموض على الوضوح والرّمز والإلغاز على التّصريح» [٥٠] .

واستطرد الباحث فنظر في بعض كتابات طه حسين الأدبيّة التي نشر معظمها في أواخر الأربعينات [٥١] ليستخلص منها مظاهر من النقد الاجتماعيّ والسياسيّ

وقد قاده التحليل إلى أن حسين كان «يمثّل داخل الوفد الجناح اليساري المتطرّف بعد تحوّل الوفد في آخر أيامه إلى حزب محافظ مهادن لرغبات القصر والإنجليز» (ص٦٥٠) . وفي اعتقادنا أن هذا الرأي مبالغ فيه بل غير صحيح [٥٢] ، والباحث يعرف جيّداً أنّ طه حسين في أيام الوفد الأخيرة هذه كان يتقلّد منصبًا وزارياً خطيراً في حكومة الوفد قبيل قيام ثورة سنة ١٩٥٢م .

وفضلاً عن المشروع السياسي الاجتماعي للإسلاميّات ذكر الباحث غاية أخرى من كتابة التّاريخ عند طه حسين اصطلح عليها بالمشروع الثقافي ومداره إحياء التراث واستلهامه - واستلهام التاريخ بصفة خاصة - في إخصاب الإنتاج الأدبي . وهذا المشروع يتنزّل ضمن دائرة أوسع، وهي اهتمام حسين بكلّ السبل المعينة على النهضة. كما تعرض الباحث إلى ما أسماه بالمشروع العقلاني، وذلك من خلال طريقة تناول حسين للمواضيع التاريخيّة .

ولا شكّ أنّ النّقّاد قد اختلفوا في تقويم طه حسين وتباينت آراؤهم فيه ، لذلك فكّر الباحث في أن يعرّج على هذه المسألة في نهاية فصله الختامي . فتصدّى في البداية لأولئك الذين ذهبوا إلى أنّ الإسلاميّات تمثّل هروب روّاد الفكر اللّيبرالي من مواجهة الواقع المصريّ المعاصر وقد «نفضوا أيديهم» من الغرب في نهاية النّصف الأوّل من هذا القرن . وقد خالفهم الباحث ورأى أن إسلاميّات حسين لا تشكّل أيّة ردّة و«إنّما هي تعبير ظرفيّ عن مشكلات العصر بواسطة الكتابة التّاريخيّة» (ص٦٦٤) . ونحن نزعم أنّ هذه القضيّة مهمّة ودقيقة وكنّا نودّ لو أن المؤلف أوفاها حقّها من البحث .

وتتبّع الباحث في الأخير بعض عيوب طه حسين فخصّص لها صفحتين فقط ، وهذا غير كاف حتّى وإن كانت هذه العيوب «لا تقلّل بحال من خصال طه حسين المؤرّخ» (ص٦٦٨) . تلك الخصال التي عدّدها في حوالي تسع صفحات (ص ص ٦٦٨ - ٦٧٧) . فلعلّ صحبة عمر الجمني لطه حسين ، وإنّها لصحبة طويلة ، جعلت عين الرّضا عن كلّ عيب كليلة كما قال الشاعر وإنّ الشيء يتضاعف حسنه في عين مستحسنه كما قال صاحب طوق الحمامة .

وقد حرص الباحث على ضبط فهارس عديدة مهمّة منها : فهرس المصادر والمراجع ، وفهرس أسماء الأعلام العرب ، وفهرس أسماء الأعلام الأجانب ، وفهرس أسماء الأسر والقبائل والطّوائف والفرق والشّعوب ، وأخيراً الفهرس التحليليّ لمحتويات الكتاب [٥٣] . وقد جاءت هذه الفهارس مضبوطة ضبطًا دقيقًا ومفيداً . وكنّا نودّ لو أنّ الباحث جعل في نهاية الجزء الأوّل فهرسًا لمحتوياته حتّى يوفّر على القارئ عناء الرّجوع إلى نهاية الجزء الثاني كما وددنا ابتداء من الباب الرابع ، وقد وقفنا على بعض الهنات وهي قليلة جداً ومن باب السّهو نسوقها للإفادة ومنها أنّ المرجع المذكور في صفحة ٥٨ بالهامش عدد ٧٥ لم يذكر سابقًا في كامل الفصل الأوّل من الباب الأوّل، ومنها أن الهامش عدد ٥١ في صفحة ١٦٨ لا يحيل على شيء في المتن .

وبعد ؛ فإنّك تقرأ هذه الدراسة من بدايتها إلى نهايتها فلا يساورك شكّ في أنّ صاحبها قد بذل من الجهد أقصاه فأوفى طه حسين المؤرخ حقّه وأماط اللّثام عن جانب مهمّ من تفكيره .

وإنّك لتقبل على هذا الكتاب النّفيس فتستوقفك فيه خصال عدّة لا ريب فيها : منها الصّبر والتأنّي والجدّ والصّرامة والسّعي إلى الفهم والإحاطة والجمع بين المتعة والإفادة ، كلّ ذلك في لغة سليمة أنيقة وفي تراكيب سهلة واضحة لا تقعّر فيها ولا إسفاف . وقد يزعجك أحيانًا تحمّس الكاتب وتعصّبه لصاحبه ولكن من ذا الذي لا يقف مشدوها أمام النّصّ الحسينيّ . وقد تختلف مع عمر الجمني في بعض ما ذهب إليه من تأويل واستنتاج ولكن لا يسعك إلاّ أن تعدّ عمله وأنت في غاية اليقين «خدمة للعلم وثروة للمكتبة العربيّة وشرفًا للجامعة التونسيّة» حسب عبارة الأستاذ منجي الشملي في تقديم الكتاب .

الهوامش والمراجع

١ - غالي شكري : **ماذا يبقى من طه حسين** ، - بيروت : دار المتوسط للنشر والتوزيع، ١٩٨٤م ، ص ص٦١-٦٢.

٢ - هذا الكتاب هو في الأصل أطروحة أعدّها صاحبها في كليّة الآداب بجامعة تونس بإشراف الأستاذ منجي الشملي لنيل دبلوم التعمق في البحث . ونوقشت يوم الثلاثاء ١١ يوليو ١٩٨٩م أمام لجنة مركّبة من الأساتذة : فرحات الدشراوي وجمعة شيخة ومنجي الشملي .

٣ - ص ص ١٣ - ١٨ .

٤ - ص ص ٢٣ - ٣٣ .

٥ - ص ص ٤١ - ٥٥ .

٦ - ص ص ٣٩ - ١٣٠ وعنوانه : **ثقافة طه حسين التّاريخيّة وأبحاثه** .

٧ - وذلك ضمن برامج التّدريس في الأزهر بعد إصلاح سنة ١٨٩٤، وكان للشيخ محمد عبده تأثير كبير في طه حسين لولع الشيخ المصلح بالعلوم الحديثة عامّة وبالتاريخ خاصة وبابن خلدون بصفة أخصّ .

٨ - من بينهم نذكر أحمد زكي وأحمد كمال وإسماعيل رأفت والشيخ محمد الخضري ، وقد جمعوا بين الإلمام بالثقافة العربيّة القديمة والاطلاع على الثقافة الأوربيّة ومعظمهم من أساتذة التاريخ والجغرافيا .

٩ - من هؤلاء نذكر جويدي ونالينو وميلوني وماسينيون وغيرهم ...

١٠- ص ص ٧٥ - ١٠٢ .

١١- ص ص ١٠٣ - ١٣٠ .

١٢- الرؤية التاريخيّة عند طه حسين ص ص١٣١ - ٢٦٨.

١٣- ص ص ١٣٣ - ١٥٢ .

١٤- ص ص ١٥٣ - ٢١٥ .

١٥- يبدو حسب الباحث أن اعتناق طه حسين لمذهب الجبر واتّخاذه إيّاه عقيدة فلسفيّة ورؤية للتّاريخ والكون يعود إلى سني الدراسة بالجامعة المصريّة حوالي سنة ١٩١٠ - ١٩١١ ثمّ سيظهر جلياً هذا التأثّر في رسالته عن أبي العلاء سنة ١٩١٤ . ويضيف الباحث أن إيمان حسين بالجبر كان صارمًا في مطلع حياته ثم لم يلبث أن عدّل من تشدّده وغلوائه في المرحلة اللاحقة دون أن يتخلّى عن هذه الجبريّة (انظر ص ص ١٧١ - ١٧٧ وص ٢١٥ من البحث).

١٦- ص ص ٢١٧ - ٢٤٨ .

١٧- ص ص ٢٤٩ - ٢٦٨ .

١٨- ص ص ٢٦٩ - ٢٨٢ .

١٩- ص ص ٢٧١ - ٢٨٦ .

٢٠- هناك أمثلة كثيرة في الكتاب (انظر ص ص٢٧٧ - ٢٧٨) .

٢١- من ذلك محاولة محمد عمر توفيق في كتابه : «**طه حسين والشيخان**» (دار تهامة - جدة ١٩٨١ الكتاب السعودي - ٢٢) ثني الحكومة المصريّة عن قرار تدريس كتاب «الشيخان» في المعاهد وقد ذكرت أنباء القاهرة (سبتمبر ١٩٩٣م) أن لجنة تدريس مناهج اللغة العربيّة التابعة لوزارة التربية والتعليم اتخذت قرارًا بإلغاء تدريس كتاب «الشيخان» بحجة أنّه تضمّن تشكيكًا في بعض القضايا والروايات الدينيّة (نقلاً عن مجلة **الفيصل** العدد ٢٠١ سبتمبر ١٩٩٣م ص١٣٥) .

٢٢- ص ص ٢٨٧ - ٣٠٩ .

٢٣- ص ص ٣١١ - ٣٥٠ .

٢٤- أشار ابن خلدون ضمن حديثه عن المغالط التي تعرض للمؤرخين إلى خطر الاعتماد على السّند دون النظر في المتن .

وهاجم محمّد عبده طريقة المؤرّخين القدماء الذين ركّزوا على دراسة السّند مهملين المتن . (انظر : ص ص ٣٢٨ - ٣٣٩ من البحث) .

٢٥- ص ص ٣٥١ - ٣٨٢ .

٢٦- ص ص ٣٨٣ - ٤٩٢ ، ويقع الباب الرّابع في الجزء الثاني .

٢٧- ص ص ٣٨٥ - ٤٠٦ .

٢٨- انظر بالخصوص ص ص٣٨٦ - ٣٩٠ .

٢٩- ص ص ٤٠٧ - ٤٤٢ .

٣٠- ص ص ٤٤٣ - ٤٩٢ .

٣١- المقصود بها الثورة البابكية أو الخرمية في أول القرن الثالث للهجرة ، وثورة الزّنج في أواسط ذلك القرن وثورة القرامطة في آخره وأثناء القرن الرّابع .

٣٢- انظر بالخصوص ص ٤٦٩ من الكتاب (الجزء الثاني) .

٣٣- انظر بالخصوص، ص٤٧٢ من الكتاب (الجزء الثاني) .

٣٤- صدر كتاب «**خصام ونقد**» سنة ١٩٥٥م ببيروت ، وفيه أصداء معركة شهيرة بين طه حسين والنقاد الواقعيين في الخمسينات.

٣٥- عاد الباحث في كتابه إلى مؤلفات ماركس وإنجلز ليشرح مبادئ التفسير المادي للتّاريخ انظر ص ص٤٧١ - ٤٧٧ من الكتاب .

٣٦- انظر **مقدّمة ابن خلدون** - الفصل الأول : «في أن اختلاف البدو والحضر طبيعية» من الباب الثاني . دار الكتاب اللبناني ٠- ط٣ ٠- ١٩٦٧ ص ٢١٠ .

٣٧- انظر ص ٤٨٢ من الكتاب ، والشّاهد مأخوذ من مقال للحبيب الجنحاني بعنوان : «طه حسين المؤرّخ» منشورفي كتابه : **من قضايا الفكر** (الشركة التونسية للتوزيع - تونس ١٩٧٥) ص ١٦٧ .

٢٨- انظر ص ٤٨٦ من الكتاب .

٣٩- انظر صفحة ٤٠٥ من الكتاب . الهامش عدد ٣٥ .

٤٠- مجاهد عبدالمنعم مجاهد : مفهوم التّاريخ - مجلة **فكر** ، عدد خاص عن طه حسين في الذكرى المئويّة لمولده . العدد ١٤ مارس ١٩٨٩م ، ص٩٤ .

٤١- ص ص ٤٩٣ - ٦١٥ .

٤٢- ص ص٤٩٥ - ٥٢٣ .

٤٣- تضمّ المجموعة الأولى : عثمان وعلي وبنوه ومرآة الإسلام.

٤٤- تضم المجموعة الثانية : على هامش السيرة والوعد الحق .

٤٥- ورد هذا الرأي في كتاب محمد نجيب أحمد التلاوي: **طه حسين والفنّ القصصيّ** ٠- ط١ ٠- القاهرة : دار الهداية للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٨٦م، ص٨٧ - ١٠٥ .

٤٦- موضع الفصل الثاني من الباب الخامس ص ص٥٢٥ - ٥٩٣ (الجزء الثاني) .

٤٧- ص ص ٥٩٥ - ٦١٥ .

٤٨- ص ص٦١٧ - ٦٧٧ وعنوانه : «في أن طه حسين مؤرّخ» .

٤٩- وضع طه حسين إسلامياته خلال العشرين السنة الأخيرة قبل ثورة يوليو (بين ١٩٣٣ - ١٩٥٣م) .

انظر : ص ٦٢٥ من الكتاب .

٥٠- جاء هذا على لسان طه حسين في مقدّمة الطبعة الثالثة لـ «**المعذبون في الأرض**» (١٩٥٨) ص ١٠

انظر : ص ٦٤٩ من الكتاب .

٥١- مثل : **المعذّبون في الأرض** (١٩٤٩) **وشهرزاد** (١٩٤٣) **وشجرة البؤس** (١٩٤٤) **وجنّة الشوك** (١٩٤٩) ... إلخ .

٥٢- من المعروف أن هذا الجناح اليساري كان يتألف من الشباب الوفدي ، ومن أبرز أعضائه : محمد مندور وعزيز فهمي .

٥٣- ص ص ٦٨٢ - ٧٤٥ .

مناقشات وتعقيبات

ملاحظات على مراجعة محمد السديس لديوان الأعشى ميمون بن قيس

أبو أوس إبراهيم الشمسان
قسم اللغة العربية - جامعة الملك سعود

اطلعت على المراجعة التي كتبها الأستاذ الدكتور محمد بن سليمان السديس لديوان الأعشى الكبير ميمون ابن قيس . وقد نشرت هذه المراجعة في (عالم الكتب) : العدد الأول من المجلد التاسع عشر في ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٨م . (ص ص ٣٤ - ٤٠) . وأثارت هذه المراجعة بعض الملاحظات اليسيرة ذكرت طرفًا منها للأستاذ فشجعني مشكورًا على نشرها تعميمًا للفائدة .

١ - اعتمد الأستاذ في مراجعاته على الطبعة الأولى حسب النسخة التي تضمها مكتبته ؛ فهو وإن أشار إلى رقم القصيدة فإنه كان يكتفي أحيانًا بأن يشير في بعض إحالاته إلى صفحات الطبعة الأولى ؛ ولذلك يجد مصحح الطبعة الثانية عنتًا في متابعة المراد . ولو أنه اعتمد أرقام القصائد باطراد لكان ذلك أدنى أن يسهل مهمة القارئ . ولعل ذلك راجع إلى أن تلك المراجعات عمل تراكمي اجتمع له خلال سنوات من معاودة القراءة في الديوان، ولعلها تعليقات كان يكتبها على حواشي نسخته . ويستفيد من تلك الملاحظات من عنده الطبعة الأولى من الديوان، أما من لديه الطبعة الثانية (١٩٦٨م) فإنه سيلاحظ أن بعض الأخطاء التي صححها الأستاذ قد سبق إليها في الطبعة الجديدة، وهو أمر يؤيد رأيه، على أن كثيرًا من الأخطاء تركت في الطبعة الجديدة فلا غنى لمن يريد العناية بنسخته من الديوان أن يستفيد من مراجعات الطبعة الأولى . ومن أمثلة ما جاء مصححًا في الطبعة الثانية :

ما ورد في ص ٤٩ : س ٢ من الطبعة الأولى وهو تفسير الغبوق بأنه (شراب الصباح)، قال السديس: "والصواب أنه، كما هو معلوم، (شراب العشيّ) أي ما يشرب ليلا" . وجاء تصحيحه في الطبعة الثانية بتفسير الغبوق بأنه (شراب المساء) . ومن ذلك الخطأ في ص ١٠٢: س ٧ ط١ ورد مصححًا في ص ١٥٢ من ط٢ ، والخطأ في ص ١١٩ من ط ١ صحح في ص ١٦٩ من ط٢، ونكتفي بهذه الأمثلة . وسوف نجعل الموضع من الطبعة الثانية بين حاصرتين مركنتين [ ] .

٢ - قال في مراجعته ص ٧ - حاشية س٣ [ص٥٧ من ط٢] : "ورد الصيال مصدر (صاول)، والصواب : مصدر (صال)" .

أقول : ما ذكره الشارح ليس ببعيد فالصيال مصدر للفعل (صاول)، و (صال) أيضًا، والفعال مصدر قياسي لفاعل ، قال ابن مالك :

لِفاعَل : الفِعَالُ ، والمُفاعَلَهْ
وغَيرُ ما مرَّ السماعُ عادلَهْ

وقال ابن دريد : "صال الفحل يصول صولاً وصؤولا وصولانا فهو صائل : إذا خطر ليصاول فحلاً آخر والمصدر المصاولة والصيال" (جمهرة اللغة ، ٨٨/٣)، وفي الصحاح للجوهري : "المصاولة والصيال المواثبة" .

٣ - قال في مراجعته ص ٦٩ من ط١ : القصيدة ٨ [١١٩ من ط ٢] : "قال الأعشى :

تَذَكَّرُ "تَيًّا" وأنَّى بها
وقد أخلَفَتْ ميعادها

وفسر الشارح، عفا الله عنه، "تَيًّا" بأنه اسم إشارة مثل "تلك"... وأغلب الظن أن "تَيًّا" إنما هو علم لفتاة يتغزل بها أو يذكرها الأعشى لا (اسم إشارة)، وإن

كان "تَيَّا" في غير هذه السياقات اسم إشارة (تصغير تي وتَا التي هي مؤنث ذا) ."

أقول : لا يكفي أن يرد تفسير الشارح اعتماداً على أمر ظني ، مع أن الأسماء العربية متداولة فلو كان علمًا لورد عند غير الأعشى .

٤ - قوله في مراجعته ص ٩٧ [١٤٧ط٢] : "لأن الصخرة التي تكون في ماء قليل أصلب من غيرها ، وتشبه بها الحيوانات القوية من ناقة وعير وحش وثور ونحوها ويقال لها أتان الضحل" .

أقول : لا دليل على أن الصخرة في الماء القليل أصلب من غيرها ؛ ولكنها لما كانت في مجرى السيل دل ذلك على صلابتها إذ بقيت من دون غيرها لم تتأثر بمياه السيول تأثر غيرها؛ ولذلك فالصخرة في الثميل أو الضحل تكون بارزة الجرم ملساء تشابه الحيوان بخلاف المغمورة في الماء فالشبه ليس مقصوراً على الصلابة بل على هيئة الجرم الأملس البارز . جاء في اللسان "وقال ابن شميل : أتان الثميل الصخرة في باطن المسيل الضخمة التي لا يرفعها شيء ولا يحركها ولا يأخذ فيها، طولها قامة في عرض مثله"، وجاء" : والأتان : الصخرة الضخمة الململمة ، فإذا كانت في الماء الضحضاح قيل : أتان الضحل، وتشبه بها الناقة في صلابتها" . (ابن منظور، لسان العرب، مادة: أتن)

٥ - قال في مراجعته ص ١١٧ [١٦٧ ط٢] : "ورد قول الأعشى :

أكون امْرَأً منكم على ما ينوبُكُمْ

ولن يَرَني أعداؤكم قَرْنَ أعضبَا

هكذا بحذف (الألف) من (يرى) في أول عجز البيت . وهذا مما لا يسوغ للشاعر ؛ فلعلها (ولم يَرَني)" .

أقول : يحول دون ما يذهب إليه الأستاذ أمور :

الأمر الأول : أن الرواية جاءت هكذا فيجب متابعتها مع ذكر ملاحظة تبين للقارئ ما فيها ، وهو أمر فات الشارح وقد نبه إلى هذا الأستاذ .

الأمر الثاني : أن السياق يتحدث عن أمر مستقبلي، والدليل على ذلك أن هذه الجملة معطوفة على جواب إذا :

ثنائي عليكم بالمغيب وإنني

أراني إذا صار الولاء تحزبا

أكون امرأً منكم على ما ينوبكم

ولن يرني أعداؤكم قرن أعضبا

الأمر الثالث : أن من العرب من يجزم بلن ، قال المرادي : "ذكر بعض النحويين أن من العرب من يجزم بـ "لن" تشبيها لها بـ "لم" . قال الشاعر [كثير عزة] :

أيادي سَبًا يا عزُّ ما كنت بعدكم

فلن يَحْلَ للعينين بعدك منظر"

انظر : الجنى الداني ، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل (ط ١ ، المكتبة العربية / حلب، ١٩٧٣م) ص ٢٧٢ .

الأمر الرابع : احتمال الضرورة وهي عند الجمهور ما وقع في الشعر مما لايقع في النثر سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا . أما قول الأستاذ "وهذا مما لا يسوغ للشاعر "فلا يصح في حق شاعر متقدم كالأعشى فالضرورة سماعية أخذت من أشعارهم أما الذي لا يسوغ له فهو الشاعر المولد المتأخر إذ عليه الالتزام بالضرورات التي وردت في أشعار الفصحاء .

انظر : محمد شكري الألوسي، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر (مكتبة دار البيان / بغداد، ومكتبة صعب / بيروت ، ١٣٢٠) .

٦ - قال في سياق المراجعة السابقة : "ونحو ذلك ما جاء في القصيدة - ٢٣ - ص ١٧٧ [٢٢٧ط٢] إذ لم يجزم فعل الشرط وجوابه في البيت - ٢٦ - وهو :

فإنَّا وَجَدْنا النيبَ إن تقصدونها

يُعيشُ بَنينا سيئُها وجَميلُها

فلعل الرواية الصحيحة : "إن تَقْصِدُنَّها يُعَيِّشْ بَنِينا" .

أقول: هذا من أثر اعتماده على الطبعة الأولى؛ ذلك أن البيت في الطبعة الثانية جاء بـ (إذ) في موضع (إن) و (تفصدونها) بالفاء الموحدة لا القاف المثناة، والعجب أن يعمد إلى تصحيح الفعلين على بعده تاركًا أمر تصحيح (إن) وهو أولى بالتحريف الذي يعرض للمخطوطات.

٧ - قال في سياق المراجعة السابقة أيضًا: "وكذلك ورد قول الأعشى في ق ٣٥ ص ٢٣٥ [٢٨٥ ط ٢]:

قَلَّدتُكَ الشعْرَ يا سلامة ذا التَّفْـ

ضَـال، والشَّيْءُ حيثما جُعِـلا

بنصب (سلامة) والكلمة التي بعدها. والصواب: يا سلامةُ ذو ... لأن المنادى علم (سلامة ذو فائش)."

أقول: يختلف البيت في تشطيره حسب الطبعتين الأولى والثانية عن الوارد أعلاه فهو كالآتي:

قَلَّدتُكَ الشعْرَ يا سلامة ذا الـ

تَّفْضَال، والشَّيْءُ حيثما جُعِلا

ولم يشر المراجع إلى هذه المسألة.

أما (ذا التفضال) فحقه النصب على نحو ما ورد في البيت ورفعه وهم عرض للمراجع، قال ابن يعيش: فكما لم يكن في المنادى إذا كان مضافًا إلا النصب نحو يا غلام زيد كذلك لا يكون في صفة المنادى إذا كانت مضافة إلى غيره كقولك: يا زيدُ أخانا ولم يجز أن تقول يا زيدُ أخونا ويا بكر صاحب بشر فترفع حملاً على اللفظ كما فعلت في المفرد، حيث قلت يا زيد العاقلُ" (انظر: شرح المفصل لابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية / القاهرة، ٢/٤). أما نصب المنادى (سلامة) فقد يكون خطأ مطبعيًا؛ فالأمر كما ذكر إذ حقه أن يضم لأنه مفرد. وقد يحتمل النصب أيضًا حملاً على المنادى الموصوف بابن وابنة إذ يجوز فيه اتباعه حركة النون، قال ابن يعيش: "وجاز في المنادى وجهان أحدهما الإتباع وهو أن تقول يا زيدَ ابنَ عمرو فتتبع حركة الدال فتحة النون وحقها الضم وهو غريب لأن حقه الصفة أن تتبع الموصوف في الإعراب، وههنا قد تبع الموصوف الصفة والعلة في ذلك أنك جعلتهما لكثرة الاستعمال كالاسم الواحد إذ كل إنسان معزو إلى أبيه علمًا كان أو كنية أو لقبًا فيوصف بذلك فجعلا كالاسمين اللذين ركب أحدهما مع الآخر قال الشاعر: * يا حكمَ بنَ المنذر بن الجارود * ففتح ميم حكم مع أنه منادى مفرد معرفة، وذلك لأنهم جعلوهما كالاسم الواحد فلما فتحوا نون ابن من حيث كان مضافًا فتحوا أيضًا ميم حكم" (شرح المفصل، ٢/٥)، وعمم الكوفيون هذا الحكم في المنادى الموصوف، قال أبو حيان: وأجاز الكوفيون فتحه إذا وصف بغير ابن وكان الوصف مفردًا نحو: يا زيدَ الكريمَ. وإذا كان ابن صفة بين متفقي اللفظ غير علمين نحو قولك: يا كريمُ ابنَ كريم ويا شريفُ ابن شريف ويا كلبُ ابنَ كلب ويا وثنُ ابن وثن ويا كلبُ بنَ الكلب ويا وثنُ بن الوثن ويا ضلُّ بن ضلّ فمذهب البصريين أنه لا يجوز في المنادى إلا الضم ومذهب الكوفيين جواز الضم والفتح كحال العلمين إذا كان بينهما ابن الصفة" (انظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: مصطفى النماس، ط١، مطبعة المدني / القاهرة، ١٩٨٩م. ٣/١٢٣).

٨ - قال في مراجعته ص ٢٠١: ق ٣ [ص ٢٥١ ط٢]: عند البيت:

فلما استقلَّتْ قُلت: نَخْلَ ابنِ يامنٍ

أهُــنَّ أمِ اللاتي تُرَبِّـتْ يَتْرَبُ

"كما لا يستبعد أن تكون اللفظة (يثرب) فهي في شهرتها بكثرة النخيل أولى من (يَتْرَب) القرية المجهولة بأن تذكر نخيلها ويشبه بها".

أقول: الجهل بالمواطن مسألة نسبية، فقد تكون تلك القرية مشهورة في زمن الشاعر؛ مع أن هذه القرية جزء من بيئة الأعشى فهي قرية في اليمامة على نحو ما أورد المراجع نفسه نقلاً عن ياقوت.

٩ - قال في مراجعته ص ٢١١ - حاشية - س٢ من الأسفل [٢٦١ ط٢] : "وأدق من هذا أن يقال عن الكناس بأنه (بيت الظبي، وهو موضع تحت شجرة أو بين أشجار يأوي إليه)".

أقول : لعله من غير المناسب تسميته بيتًا وإن كان مما يبات فيه لأن البيت ما يعد ويشيد لهذا الغرض فيقال: بيت العنكبوت لأنها تصنعه، جاء في اللسان "وقد يكون البيت للعنكبوت والضب وغيرهما من ذوات الجحَر وفي التنزيل العزيز ﴿ **وإن أوهن البيوت لبيت العنكبوت** ﴾ "وجاء أيضا: "ابن سيده : "قال يعقوب السرفة دابة تبني لنفسها بيتًا من كسار العيدان، وكذلك قال أبو عبيد : السرفة دابة تبني بيتًا حسنًا تكون فيه ، فجعل لها بيتًا . وقال أبو عبيد أيضًا : الصيداني دابة تعمل لنفسها بيتًا في جوف الأرض وتعميه؛ قال : وكل ذلك أراه على التشبيه ببيت الإنسان" (انظر : لسان العرب لابن منظور، مادة : بيت) . مع أن الكناس ليس خاصّاً بالظبي بل للبقرة أيضا، قال الزجاج : "ومعنى خنس جمع خانس والظباء خنّس والبقر خنّس . والخنس قِصر الأنف وتأخره عن الفم، وإذا كان للبقر أو كان للظباء فمعنى الكنس أي التي تكنس، أي تدخل الكناس وهو الغصن من أغصان الشجر" (انظر : معاني القرآن وإعرابه، تحقيق : عبدالجليل شلبي، ط ١، عالم الكتب/ بيروت، ١٩٨٨م، ٥/٢٩٢)، وقول الشارح قريب من قول الزجاج، فإن كان لابد من طلب الدقة قيل : هو ما تأوي إليه الظباء والبقر من الشجر فتدخل تحته .

١٠- قال في مراجعته ص ٢٣٣ [٢٨٣ ط٢] : "قال الأعشى :

وترى الجيادَ الجُرْدَ حولَ بيوتِنا

موقوفةً وترى الوشيجَ مُسَنَّدا

ونثَرَ هكذا : "وترى الجياد الجُرْدَ مربوطة حول الخيام، وقد أسندتْ إليها الرماح" . قلت : الرماح لا تُسنَد إلى الخيل لأن الخيل تتحرك فتسقط الرماح، وإنما هي "مُسَنَّدةٌ" وكفى، أي إلى أي شيء" .

أقول : الضمير في (إليها) عائد إلى الخيام لا الجياد. والأولى ترك التحديد على نحو ما ذهب إليه المراجع .

١١- قال في مراجعته ص ٢٥١ - حاشية، س٤ من أسفل - [٣٠١ ط٢] : "وقوله" في الشام" خطأ، فالحجر، كما هو معلوم، ليست هنالك" .

أقول : يعتمد الشارح في تحديد الموقع على تصنيف القدماء، والشام عندهم منطقة واسعة جداً؛ ولذلك نجد في (لسان العرب، لابن منظور : مادة حجر) : "والحجر : ديار ثمود ناحية الشام عند وادي القرى".

١٢- قال في مراجعته ص ٢٦١ - حاشية، س٤ من أسفل - [٣١١ ط٢] : (ورد "اسْتُحِثَت نساؤهم : سيقوا أمام القوم"، والصواب : "سيقت") .

أقول : الذي في نص الحاشية حسب (ط٢) هو (استحث) بدون تاء التأنيث . والأولى وجود التاء متابعة لنص البيت . أما في غير هذا السياق فنساء اسم جمع أو جمع لاسم (نسوة) فهو مما يجوز تذكيره وتأنيثه . جاء في تفسير القرطبي : "قال المبرد: وقرئ (لايحل) بالياء والتاء . فمن قرأ بالتاء فعلى جماعة النساء، وبالياء من تحت على معنى جميع النساء (الجامع لأحكام القرآن، دار الكاتب العربي / القاهرة، ١٩٦٧م . ١٤/٢٢١) .

١٣- راجع الشارح في ص ٣١٥ [كتبت خطأ ٣٥١] - حاشية، س١ من أسفل - [٣٦٥ ط٢] لأنه استخدم ضمير المؤنث في ما حقه التذكير وهو (شجاع الجنان) : الجمل .

أقول : وقبل الموضع المذكور في السطر نفسه ورد : "تستخف به لقوتها" ، والصواب : يستخف به لقوته .

١٤- في مراجعته ص ٣٣٢ : حاشية س١ - [٣٨٣ ط٢] فاته أن يشير إلى الخطأ في (هَضَبِ القليب) بفتح الضاد حسب (ط٢) والصواب بالتسكين (هَضْبِ القليب) .